د. عاكف الزعبي

الزراعه فيي الاردن

تأسيس لمشروع وطني للنهوض بقطاع الزراعه

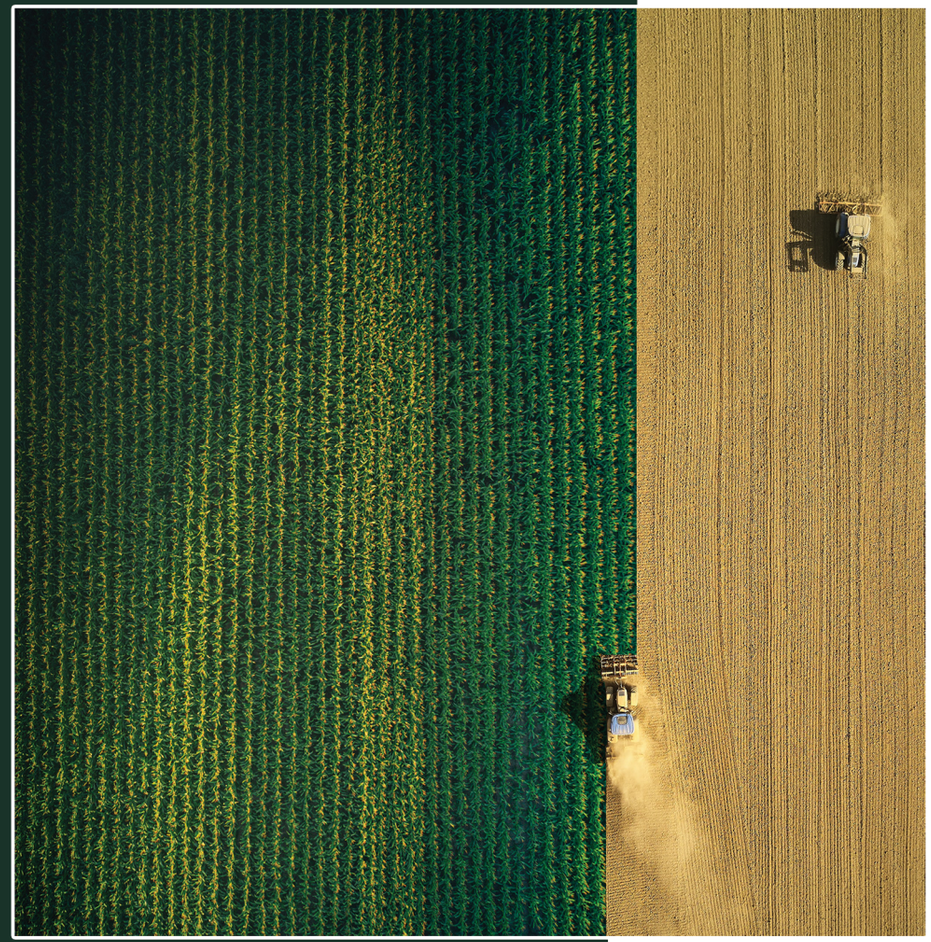

مركز الدراسات االستراتيجية
الجامعة ألردنية

الزراعه فيي الاردن

د. عاكف الزعبي

تمثل الزراعة في الأردن حالة اقتصادية اجتماعية تنموية وتاريخية ثقافية، فالهوية الأردنية تشكلت أساسا حول الزراعة منذ آلاف السنين، وتعود الزراعة اليوم في ظل تحديات جائحة كوفيد 19 وما كشفت عنه من متواليات وتداعيات خيارا استراتيجيا لأجل الاعتماد على الذات وإعادة ترتيب الاستجابات والأولويات لتكون الصحة والغذاء في رأسها. وللزراعة أهمية خاصة كونها تتقاطع مع جميع السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهي متصلة بالغذاء والدواء والبيئة واللباس والبناء والأثاث، كما تتصل بالتنظيم الاجتماعي والسياسي للمدن والبلدات والنقابات والأسواق والأعمال، بلغ الناتج المحلي الزراعي بالاسعار الجاري في العام 2018 حوالي 1688 مليون دينار، أي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت قيمة الصادرات الزراعية في العام نفسه 649 مليون دينار، أي ١٩ في المائة من إجمالي الصادرات، ويحقق الأردن اكتفاء ذاتيا بنسبة كاملة أو تقترب من ذلك في الزيتون والزيت، الخضار والفواكه وبيض المائدة ولحوم الدواجن. ويشغل قطاع الزراعة حوالي 1.9 في المائة من إجمالي عدد الأردنيين المشتغلين، وهي وإن كانت نسبة أقل مما يفترض في بلد مثل الأردن تشكل الزراعة فيه المحور الأساسي للنهوض الوطني والاقتصادي؛ فإن الزراعة قطاع واعد بالنهضة الاقتصادية والتنموية، ويمكن مضاعفة مساهمته في الناتج المحلي وفي التشغيل.

ويعتبر الدكتور عاكف الزعبي من أفضل إن لم يكن أفضل من يقدم دراسة علمية لأجل التأسيس لمشروع وطني للنهوض بقطاع الزراعة فهو مهندس زراعي وأكاديمي متخصص بالزراعة والاقتصاد، كما عمل في وزارة الزراعة لمدة 36 سنة اختتمت بتوليه وزارة الزراعة لمرتين ورئيساً لجنة الزراعة والمياه في مجلس الأعيان، وهو قبل ذلك فلاح أصيل يعشق الزراعة بالنظر إليها مكوناً تاريخياً ووطنياً يؤسس ايضا لمشروع سياسي وقاعدة للتماسك الاجتماعي والحكم المحلي والتشكلات الاجتماعية والتعاونية في المحافظات والبوادي. ومن يقرأ كتابه الذي ينشره مركز الدراسات الاستراتيجية عن النهوض بالزراعة يلاحظ أنه يفكر أيضا في مشروع وطني شامل لأجل التنمية والتماسك الاجتماعي وبناء الهوية المشتركة، إذ ليس أكثر من المكان يؤسس للمواطنة، وليس أفضل من الزراعة ينشئ الانتماء للوطن والمشاركة العامة والاجتماعية.

مركز الدراسات الاستراتيجية
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الزراعه في الاردن:

مساهمة في التأسيس لمشروع وطني للنهوض بقطاع الزراعه

د. عاكف الزعبي

آذار/ مارس 2021

مركز الدراسات الاستراتيجية

الجامعة الأردنية

الفهرس

- تقديم 7
- كلمة المؤلف 11

مقدمه : الزراعه في الاردن – الدور والاهميه..... 15

الفصل الاول :الموارد الوطنيه الزراعية المتاح والمطلوب لمشروع النهوض 21

- الموارد المائيه..... 21
- الموارد الارضيه..... 27
- الحراج والمراعي..... 33
- الباديه – مخزون المياه الجوفيه والمراعي 38
- الايدي العامله في الزراعه 41
- التمويل الزراعي 44
- البحث العلمي الزراعي والارشاد وتوطين التكنولوجيا 46

الفصل الثاني :الملامح العامه الاساسيه لقطاع الزراعه 51

- القطاع النباتي 51
- القطاع الحيواني 59
- التحديات الاساسيه التي يواجهها قطاع الزراعه 62

الفصل الثالث : السياسات الزراعيه في الاردن 71

- السياسات في مجال الموارد الزراعيه 72
- السياسات في مجال الانتاج والانتاجيه 87
- السياسات في مجال التسويق الزراعي والاسعار 88

الفصل الرابع :اتفاقيات منظمة التجاره العالميه WTO الملزمه للاردن في مجال تحرير التجاره الزراعيه والدعم الزراعي 91

- اتفاقية جات 1994 91
- اتفاقية الزراعه 93
- اتفاقية التدابير الوقائيه 105
- اتفاقية مكافحة الاغراق 107
- اتفاقية الدعم والرسوم التعويضيه 108
- اتفاقية العوائق الفنيه اما التجاره 109
- اتفاقية الصحه والصحه النباتيه 111
- التحديات التي تمليها اتفاقيات منظمة التجاره العالميه الملزمه لتحرير التجاره الزراعيه على قطاع الزراعه في الاردن 211

الفصل الخامس : تحليل SWOT مدخل ومتطلب اساسي للتخطيط الاستراتيجي لتنمية القطاع الزراعي 117
- تحليل البيئه الداخليه (الذاتيه) للقطاع 117
- تحليل البيئه الخارجيه المؤثره على القطاع 121

الفصل السادس: التخطيط الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي للقطاع 127
- مفهوم التخطيط الاستراتيجي 128
- شروط النجاح في اعداد الخطه الاستراتيجيه 129
- خطوات اعداد الخطه الاستراتيجيه 130
- خطوات اعداد الخطه التنفيذيه للخطه الاستراتيجيه 132

الفصل السابع : روافع (مرتكزات ومبادرات) ذات اولويه لاسناد مشروع النهوض 143
- تحديد من هو المزارع ، وتنظيم المزارعين في اطار الاتحاد العام للمزارعين 143

- انشاء قاعدة بيانات زراعيه شامله في وزارة الزراعه 145
- بناء شراكه فعاله مع القطاع الخاص 145
- ضرورة دعم الزراعه فالزراعة لا تحيا الا بالدعم 146
- ضرورة استخدام السياسات الزراعيه القائمه على التحفيز باستخدام (تسعير الموارد والدعم المباشر ، والاعفاء الضريبي والجمركي والمشاريع التنمويه) لتوجيه القطاع الخاص لتحقيق الاهداف المطلوبه زراعياً على صعيد الانتاج والتسويق والتصنيع الغذائي 148
- تشجيع انشاء تكتلات المزارعين باستخدام السياسات التحفيزيه لتجميع الحيازات الارضيه الزراعيه للتغلب على صغر وحدات الانتاج (مساحات الحيازات) والاستفاده من مزايا الانتاج الكبير 151
- النهوض بقطاع التعاون وتقديم حوافز خاصه للجمعيات التعاونيه الزراعية 152
- تنمية الباديه الاردنيه – أولوية ملحه وعاجله 152
- تطوير وتفعيل اداء وزارة الزراعه 154
- تطوير صندوق ادارة المخاطر الزراعيه 155
- التحول من زراعه القمح الى زراعة الشعير 155
- تشجيع قطاع نباتات الزينه وازهار القطف 156
- الالتفات لقطاع تربية النحل 156
- اصلاح التسويق الزراعي 157
- تشجيع الاستثمار في قطاع الزراعه 160
- التصنيع الزراعي الغذائي 163

الفصل الثامن :الاردن وزراعة المستقبل 167
- تقديم 167
- ابرز التقنيات القائمه في انتاج الغذاء في الدول الناميه 169
- ابرز تقنيات انتاج الغذاء الواعده 170
- الزراعه العموديه 171
- الزراعه الذكيه (الرقميه) 171
- الزراعه الذكيه في الوطن العربي 172
- الاردن وزراعة المستقبل 173
- نحو برنامج اردني لبلوغ زراعة المستقبل 174
الفصل التاسع :مقترحات بنماذج لمشاريع ذات اهميه خاصه 177
- نموذج لمشاريع ريادية لتجميع حيازات المزارعين في وادي الاردن 177
- نموذج لمشاريع ريادية للتوسع في زراعة الاراضي 181
- مقترح تأسيس شركه مساهمه خاصه لتسويق الخضار والفاكهه 187
- مقترح اطاري لمشروع انشاء مؤسسه حكوميه للتسويق الزراعي 208
- مسودة قانون مقترح لمؤسسة التسويق الزراعي المقترح انشاؤها 216

تقديم:

تمثل الزراعة في الأردن حالة اقتصادية اجتماعية تنموية وتاريخية ثقافية، فالهوية الأردنية تشكلت أساسا حول الزراعة منذ آلاف السنين، وتعود الزراعة اليوم في ظل تحديات جائحة كوفيد 19 وما كشفت عنه من متواليات وتداعيات خيارا استراتيجيا لأجل الاعتماد على الذات وإعادة ترتيب الاستجابات والأولويات لتكون الصحة والغذاء في رأسها. وللزراعة أهمية خاصة كونها تتقاطع مع جميع السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهي متصلة بالغذاء والدواء والبيئة واللباس والبناء والأثاث، كما تتصل بالتنظيم الاجتماعي والسياسي للمدن والبلدات والنقابات والأسواق والأعمال، بلغ الناتج المحلي الزراعي بالاسعار الجارية في الفترة 2015-2018 حوالي 1532 مليون دينار، أي 5.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ معدل قيمة الصادرات الزراعية في الفترة نفسه 833 مليون دينار، أي 16.5 في المائة من إجمالي الصادرات، ويحقق الأردن اكتفاء ذاتيا بنسبة كاملة أو تقترب من ذلك في الزيتون والزيت، الخضار والفواكه وبيض المائدة ولحوم الدواجن. ويشغل قطاع الزراعة حوالي 1.9 في المائة من إجمالي عدد الأردنيين المشتغلين، وهي وإن كانت نسبة أقل مما يفترض؛ فإن الزراعة قطاع واعد بالنهضة الاقتصادية والتنموية، ويمكن مضاعفة مساهمته في الناتج المحلي وفي التشغيل.

ويعتبر الدكتور عاكف الزعبي من أفضل إن لم يكن أفضل من يقدم دراسة علمية لأجل التأسيس لمشروع وطني للنهوض بقطاع الزراعة فهو مهندس زراعي وأكاديمي متخصص بالزراعة والاقتصاد، كما عمل في وزارة الزراعة لمدة 36 سنة اختتمت بتوليه وزارة الزراعة لمرتين ورئيساً للجنة الزراعة والمياه في مجلس الأعيان، وهو قبل ذلك فلاح أصيل يعشق الزراعة بالنظر إليها مكوناً تاريخياً ووطنياً يؤسس ايضا لمشروع سياسي وقاعدة للتماسك الاجتماعي والحكم المحلي والتشكلات الاجتماعية والتعاونية في المحافظات والبوادي. ومن يقرأ كتابه الذي ينشره مركز الدراسات الاستراتيجية عن النهوض بالزراعة يلاحظ أنه يفكر أيضا في مشروع وطني شامل لأجل التنمية والتماسك الاجتماعي وبناء الهوية المشتركة، إذ ليس أكثر من المكان يؤسس للمواطنة، وليس أفضل من الزراعة ينشئ الانتماء للوطن والمشاركة العامة والاجتماعية.

يتكون هذا الكتاب من تسعة فصول يناقش فيها المؤلف مشروع النهضة الزراعية من جوانبها المتعددة؛ مثل الموارد الوطنية والزراعية المتاحة، والماء والأرض والغابات والمراعي، والزراعة النباتية والحيوانية، والصناعات الغذائية، وقضايا التمويل والبحث العلمي الزراعي والإرشاد، والتحديات التي يواجهها قطاع الزراعة، والسياسات الزراعية العامة وفي مجالات الموارد والتسويق والإنتاج، والتخطيط الاستراتيجي لقطاع الزراعة.

وبالطبع فإن القارئ سوف يكتشف التحديات والمشكلات القائمة في قطاع الزراعة فلا يخفي المؤلف ذلك، ولا يمكن بناء خطة استراتيجية من غير إدراك واعي ومسؤول لكثير من الأزمات في الموارد والماء والتقنية والتمويل كذلك سياسات وأولويات الإنفاق والتخطيط والعمران والتي ألحقت ضررا بالغاً بقطاع الزراعة ومن ثم الاقتصاد والتشغيل، وندرك أيضا التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أظلت بلادنا ومجتمعاتنا وعصفت بالاقتصاد والانتاج الزراعي كما القرى والبلدات والأرياف والبوادي التي كانت تنشئ حياتها ومواردها حول الزراعة.

يقدم الدكتور الزعبي في هذا الكتاب تصورات علمية وواقعية للنهوض بالقطاع الزراعي ليكون متكاملا مع القطاعات الأخرى ومنسجما مع سياق النهضة الشاملة في التعليم والصحة والاستثمار والتكامل الاجتماعي، ويأمل المركز من خلال هذا الكتاب أن يخدم العاملين في مجال الزراعة ومخططي ومصممي السياسات والبرامج وكذلك الأكاديميين والمثقفين وجميع المهتمين إيماناً من المركز بأن النهضة ليست مشاعر عاطفية جياشة ولكنها مشروعات علمية وفكرية عميقة قد وأعمال دوؤبة وربما تكون صعبة ومملة، لكن ذلك هو الخيار الوحيد الناجع لأجل النهضة والإصلاح.

الأستاذ الدكتور زيد عيادات
مدير مركز الدراسات الاستراتيجية - الجامعة الأردنية

آذار/ مارس 2021

لماذا هذه المساهمة في التأسيس؟

الغايه الاولى من هذه المساهمة في التأسيس ان تكون مرجعاً من بين المراجع التي يمكن ان يستعين بها واضعو خطط واستراتيجيات تنمية القطاع الزراعي في الاردن لعقد قادم

اهداء

إلى المزارعين الاردنيين الذين يكتبون في صبيحة كل يوم حياة جديده للزراعه رغم كل التحديات

وإلى العاملين في القطاع الخاص من شركاء الجهد والرأي في تنمية قطاع الزراعه

اليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المعرفي وهم الذين لم تلن لهم عزيمة منذ عقود رغم تردد الارادة السياسية، وارتباك الاداره العامه، وابتعاد النخبه الرسمية والأهلية

د. عاكف الزعبي

كلمة المؤلف

تنقلت في تحصيلي العلمي بين الزراعة والاقتصاد، وفي خبرتي العمليه التي كانت جميعها خدمة حكومية في قطاع الزراعة تنقلت بين الجمعيات التعاونيه الزراعيه / المؤسسة التعاونية الاردنيه، واتحاد المزارعين في وادي الاردن - وكان شبه حكومي -، ومؤسسة التسويق الزراعي، واخيراً وزارة الزراعه.

بدأت عملي مديراً لجمعية تعاونية زراعية، ثم مديراً للاقراض في اتحاد المزارعين في وادي الاردن، ثم مديراً للدراسات في مؤسسة التسويق الزراعي، ثم مديراً لادارة التسويق في وزارة الزراعه، ثم مساعداً للأمين العام لشؤون التسويق، ثم امينا عاما 2015/2014، ثم وزيراً 2016/2015، ووزيراً مرة ثانيه 2016/2013. وعندما تركت العمل الرسمي عام 2016 كانت خدمتي في قطاع الزراعه قد بلغت 36 سنة خدمه فعليه.

ومنذ وقت مبكر تابعت قضايا قطاع الزراعه فكنت قريباً من القطاع الخاص ومتابعاً لاداء الحكومه. وقد بدأت بالكتابه عن القطاع منذ ان بدأت رحلتي بالكتابه في مطلع الثمانيات من القرن الماضي. وهذا ما اتاح لي الاقتراب من القطاع الخاص واثرى معرفتي العمليه بقضايا الزراعه ودفعني لمواصلة الكتابه عنها حتى اليوم. ولم انقطع عنها الا عندما شغلت موقع المسؤوليه الرسميه كأمين عام لوزارة الزراعه ووزير لها لفترتين. ذلك ان تنوع تجربتي في قطاع الزراعه، وامتدادها على مدى اربعة عقود تقريباً، واشغالي لمواقع المسؤوليه في القطاع على مدى خمس سنوات - منها سنه ونصف تقريباً كأمين عام للوزاره - يجعل من واجبي ان اقدم رأياً في قضايا الزراعه في المجالين العلمي والعملي وفيما يتعلق باقتصاديات الزراعه والتسويق الزراعي بشكل خاص.

وقد تصادف مؤخراً وعلى اثر ازمة وباء كورونا ان طلب مني ثلاثة اصدقاء أعزاء تزويدهم بثلاث استشارات في قضايا الزراعه. احدهم في موقع المسؤوليه، والثاني يرأس منبراً للرأي والثالث يرأس مؤسسه ماليه. تبع ذلك ان تلقيت تساؤلين من صديقين عزيزين عن سبب عدم تفكيري بالتقدم بمقترح يسهم في بناء مشروع وطني للنهوض بقطاع الزراعه عسى ان يكون ذلك مفيداً لأي جهة تطرق هذا المسعى. فكان ذلك حافزاً قوياً آخر لي للتقدم بهذا المقترح الذي اضعه بين يدي كل من يعنيهم الامر من

القطاعين الخاص والحكومي ومن الاكاديميين .آملاً ان يتقدموا بمساهماتهم في اثراء المقترح للخروج بمشروع وطني للنهوض بقطاع الزراعه يكون عوناً لكل مهتم بتنمية القطاع والنهوض به وفي مقدمتهم الجهات الرسميه.

جل ما يمكن ان تطمح اليه هذه المساهمة المتقرحة للتأسيس أن تكون بعد اثرائها باراء من يهمهم الامر مرجعاً من بين المراجع الاخرى التي يمكن ان تستفيد منها اي خطه او استراتيجيه توضع في المديين القريب والمتوسط للنهوض بقطاع الزراعه.

وقد اجتهدت ان اضع هذه المساهمة في تسعة فصول:

الفصل الاول : الموارد الوطنيه الزراعيه – المتاح والمطلوب لمشروع النهوض .

الفصل الثاني: الملامح العامه الاساسيه لقطاع الزراعه.

الفصل الثالث: السياسات الزراعيه في الاردن.

الفصل الرابع: اتفاقيات منظمة التجاره العالميه WTO الملزمه لتحرير التجاره الزراعيه والدعم الزراعي.

الفصل الخامس: تحليل SWOT مدخل ومتطلب اساسي للتخطيط الاستراتيجي لتنمية القطاع الزراعي.

الفصل السادس: التخطيط الا ستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي لقطاع الزراعه في الاردن

الفصل السابع: روافع (مرتكزات ومبادرات) ذات أولوية لاسناد مشروع النهوض.

الفصل الثامن: الارن وزراعة المستقبل.

الفصل التاسع: مقترحات لمشاريع اساسيه تبنتها البرامج والاستراتيجيات الزراعيه.

أرجو ان اكون قد وفقت فيما اجتهدت فيه، مذكراً مرة اخرى بان هدفي من ذلك ان اسهم في توفير مرجع يكون بالاضافه لمراجع اخرى معيناً للمعنيين في وضع الخطط والاستراتيجيات لقطاع الزراعه في المدى المنظور. آملاً ان يصلني من تصله هذه المساهمة من المختصين والخبراء والمهتمين من القطاع الخاص ما يراه مفيداً من اجل تطويره. عسى ان نقدم جزءاً من واجبنا تجاه الوطن والاقتصاد الوطني وقطاع الزراعه.

الدكتور عاكف الزعبي

آذار/مارس 2021

مقدمه

الزراعه في الاردن الدور والاهميه

تستمد الزراعة اهميتها كنشاط اقتصادي يتكامل مع العديد من الانشطه الاقتصاديه، وخصوصيتها كمصدر للغذاء، ولدورها في المحافظه على الاراضي من التدهور والتصحر، ورعاية الحياة الطبيعية في الغابات والمراعي وحماية البيئة والتنوع الحيوي، ولإدامة الموارد وتجددها، مما يسهم في ادامة التنميه.

وللزراعه كقطاع اقتصادي خصوصية مستمدة من الطبيعه الحيه للاصول والمنتجات النباتيه والحيوانيه، وخضوعها بسبب تلك الخصوصيه للتأثر بعوامل المناخ والاصابه بالامراض والتعرض لمهاجمة الافات. وخصوصية اخرى مستمده من خصائص عملية الانتاج الزراعي (موسميه ، وفترات ومواعيد محدده للانتاج)، ومن خصائص المنتجات الزراعيه (الطبيعه الحيه وسرعة التلف). وهذا ما يترك اثراً كبيراً على اقتصاديات انتاج وتسويق المنتجات الزراعيه ويجعل من الصعب على الزراعة ان تستمر من غير دعم. وهو ما تفصح عنه معظم تجارب الزراعه في العالم حتى صارت دول السوق الحر المعادية لسياسات الدعم هي اكثر الدول دعماً للزراعه.

دور الزراعه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الاردن:

الدور الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الزراعي بالاسعار الجاريه في الفتره 2015-2018 وعلى الترتيب وبالمليون دينار 1377 و 1460 و 1602 و 1688 مسجلاً بذلك مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بلغت لنفس الفترة وعلى الترتيب 5.1% و 5.2% و 5.5% و 5.5% (البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي ، 2018، ص 10 و 12).

وقد سجل الناتج المحلي الزراعي في نفس الفترة 2015-2018 نمواً بالاسعار الثابته بالنسب التاليه وعلى الترتيب 5% و 3,8% و 4,8% و 3,2% (نفس المصدر السابق ص 12).

كما بلغت قيمة الصادرات الزراعيه الغذائيه (حيوانات حيه، منتجات البان، بيض، حبوب ومحضراتها ، خضراوات ، فاكهه ومكسرات ، اعلاف) خلال الفترة -2014 2018 على الترتيب وبالمليون دينار :967 و920 و 736 ، 727 ، 949 شكلت كنسبة من قيمة اجمالي الصادرات وعلى الترتيب 18,7% و 19,2% و 16,7% و 16,1% و 13,8% (دائرة الاحصاءات العامه ، الكتاب الاحصائي السنوي الاردني ، 2018 ، ص 254) . وتمثل هذه النسب مساهمته في توفير النقد الاجنبي الذي يتوفر من اجمالي الصادرات الوطنيه.

واما المستوردات من (الحيوانات الحيه ، والمواد الغذائيه) فقد بلغت قيمتها خلال نفس الفتره وعلى الترتيب بالمليون دينار 1628 و 1454 و1372 و 14553 و 1442 شكلت كنسبة من قيمة اجمالي المستوردات وعلى الترتيب 16,2% و16,8% و 18,7% و16,9 % و16,8% (المصدر السابق ص 255).

وقد تم تحقيق نسب من الاكتفاء الذاتي في الزيتون المحفوظ 112,3%، زيت الزيتون 101,9% ، الخضار 85% ، الفاكهه 80% ، بيض المائده 101,7%، والحليب الطازج (من الابقار والاغنام والماعز) 100%، ومجموعة اللحوم الحمراء (الضأن 39,2%، والابقار 13,2%، والماعز 100%) ، ولحوم الدجاج 81,4%. (المصدر السابق ص 85).

وللزراعة بالاضافه الى تكاملها مع القطاعات الاقتصاديه الاخرى بشكل عام تكاملاتها المباشره مع قطاع انتاج مستلزمات الانتاج الحيواني والنباتي الذي حقق انجازات كبيره حتى الان وتكاملاتها المباشره مع التصنيع الزراعي الغذائي وابرزه تصنيع الالبان الذي يسجل نجاحاً مهماً كماً ونوعاً وقدرة تنافسيه.

ولا يزال قطاع الزراعه واعداً بتنويع الانتاج، وتنمية المراعي، واستخدام الزراعه المائيه، وتربية الاسماك في برك المزارع واستغلال ميزات وادي الاردن ومناخات الاردن المتعدده.

وعن مساهمة قطاع الزراعه في تشغيل الايدي العامله فتقدرها دائرة الاحصاءات العامه خلال الفتره 2014 -2018 بنسبة 1,7% - 1,9% من اجمالي عدد الاردنيين المشتغلين

دون اشارة لمصدر هذا الرقم ولا الى الفئات العامله في الزراعه التي يشملها. (دائرة الاحصاءات العامه، الاردن بالارقام، 2018، ص 14).

وبناء على ذلك وعلى تقدير الاحصاءات العامه لاجمالي عدد الاردنيين المشتغلين (1411265) فان عدد الاردنيين المشتغلين بالزراعه في 2018 يبلغ 23991 عاملاً. ومن غير الواضح ما اذا كانت هذه النسبه تشمل العاملين في الزراعه بفئاتهم الثلاثه (الحائزون المتفرغون وشبه المتفرغين، والعاملون بأجر خارج المزارع، والعاملون بأجر في المزارع). علماً ان عدد الحائزين الزراعيين المتفرغين وشبه المتفرغين ممن تمثل الزراعه مصدر دخل اساسي لهم يبلغ 31565 (دائرة الاحصاءات العامه، التعداد الزراعي، 2017).

واذا اضفنا الى رقم الحائزين (31565) عدد العاملين لديهم بأجر خارج المزارع في شركات انتاج وتسويق المنتجات النباتيه والحيوانيه، ووسطاء التسويق من مصدرين ووكلاء بيع بالعموله، ومرافق التسويق، والمشاتل، والذين يقدرهم خبراء عاملون في هذه المجالات بنحو 3000 فيصبح المجموع 34565 عاملاً . وباضافة العماله الاردنيه الدائمه العامله في المزارع وعددها 3427 بحسب (دائرة الاحصاءات العامه ، نشرة الاحصاءات الزراعيه ، 2017) يصبح مجموع العماله الدائمه العامله في الزراعه 37992 عاملاً يمثلون 2,7% من اجمالي الاردنيين المشتغلين في العام 2018 وليس 1,7% كما تقدره دائر ة الاحصاءات العامه.

الدور الاجتماعي:

تؤدي الزراعة دورها الاجتماعي في المناطق الزراعيه باعتبارها المرتكز الاقتصادي للتنمية الذي يديره الحائزون في تلك المناطق ويوفرون من خلاله فرص عمل لابنائها حتى لو اقتصرت على فرص عمل موسميه وعرضيه فقط نظراً لعدم اقبال الايدي العامله المحليه على العمل الميداني الدائم في المزارع.

يضاف الى ذلك انخراط بعض ابناء المناطق الزراعيه ممن يعملون بوظائف حكوميه او خاصه داخل مناطقهم او خارجها بممارسة اعمال زراعيه بقدر ما يسمح لهم به وقتهم موفرين بذلك مصدر دخل اضافي لهم.

ومن ناحية اخرى يتيح وجود المنتجات الزراعيه تشجيع قيام تصنيع ريفي وزراعي غذائي وغير غذائي يمكن تفعيله بالتدريب وتوفير مصادر التمويل ومشاريع التسويق.

وللاسف فإنه لا تتوافر قواعد بيانات لدى الجهات الرسميه المختصه للكشف عن هذه الفرص والمساهمات الاجتماعيه لقطاع الزراعه في المناطق الزراعيه.

وعلى أي حال فإن وجود هذه الفرص والمساهمات حتى لو كانت بمستويات ونسب قليله الا انها بما توفره من دخول لابناء المناطق الزراعيه تسهم في حصولهم على خدمات اجتماعيه افضل وبخاصة في مجالي الصحه والتعليم.

لكن الزراعه ولاسباب عديده منها ما هو خاص بالاردن لم تستطع ان تحد من الهجره من الريف إلى الحواضر حتى تناقص عدد سكان الريف الى 9,7% من عدد سكان المملكه (التعدد الزراعي، 2017، المجلد الثاني). ولعل اقل منطقة شهدت نزوحاً لابنائها هي وادي الاردن ذات الزراعة المرويه والتي تميزت بتنفيذ مشروع شامل للتنميه فيها على العكس من مناطق الزراعه البعليه.

الدور البيئي:

تنطوي مهام الزراعه على المحافظه على الثروه الحرجيه وتنميتها ، والحيلوله دون تراجع المراعي ، وحماية الاراضي من التدهور او التصحر في بعض المناطق ، والقيام بالحصاد المائي ونشر المياه لغايات التنميه الزراعيه وما يتركه ذلك من اثر على شحن المخزون الجوفي للمياه خاصة في منطقة المراعي الاهم وهي البادیه الاردنيه ذات الاهميه الخاصه والتي لا تزال تنتظر خطة تنموية شامله وملحه نظراً لحساسية وضعها البيئي وثروتها الرعويه التي تعتمد عليها الاحوال الاقتصاديه والاجتماعيه لابناء البادیه بشكل غير قليل.

ما تقدم من دور بيئي هام للزراعة يسهم في الحفاظ على خصائص الاتربه الزراعية، والغطاء النباتي، والتنوع الحيوي ويعمل على تجددها كموارد طبيعيه تؤدي دورها في استمرار التوازن البيئي واستدامة التنميه.

وقد بدأت الزراعه باخذ دورها في امتصاص التداعيات البيئيه الخاصه باستخدام المياه المعالجه التي تبلغ حتى الان 130م م3 يجري استخدامها لانتاج الاعلاف في المناطق المحيطه بمحطات التنقيه وخلطها بمياه عذبه لري بعض الزراعات ضمن حدود المواصفه الاردنيه لمياه الري.

وسوف تبلغ كمية المياه المعالجه في العام 2025 بحسب الاستراتيجيه الوطنيه للمياه 2016 - 2025 نحو 230 م م3. وتجدر الاشاره الى ان استخدام الزراعه لهذه المياه المعالجه يوفر على الدوله كلفة تحويلها الى مياه عذبه التي تبلغ عشرات الملايين على اساس ان خيار تحويلها الى مياه عذبه هو خيار ملزم ولا بديل له حال لو لم يتم استخدامها في الزراعه.

ولا بد من الاشاره هنا لضرورة ان تقوم الزراعه بهذا الدور الايجابي المناط بها خير قيام ، لانه على الرغم من انها الاقل ضرراً بالبيئة مقارنة بالقطاعات الاخرى وخاصة قطاع الصناعه إلا ان لها دوراً في تلوث البيئه وتحديداً في توليد الغازات المسببه لظاهرة الاحتباس الحراري ، حيث يأتي ما نسبته 14% من هذه الغازات من انشطة الزراعه وتربية الحيوانات.

الفصل الاول

الموارد الوطنيه الزراعيه – المتاح والمطلوب لمشروع النهوض

اولاً- الموارد المائيه:

يقدرٍ معدل الهطول المطري طويل الامد على المملكه بنحو 8,2 مليارم3 يتبخر منه سنوياً 90%. وتبلغ المصادر المائيه المتجدده 780م م3 تتوزع بين الجريان السطحي7% (نحو 546 مليون م3) والباقي 3% (234 مليون م3) يذهب للتغذيه الجوفيه (وزارة المياه والري، سياسة اعادة توزيع المياه،2016، ص 6). وهناك اربعة مصادر للمياه في المملكه هي :

1- المياه السطحيه وتشمل :

1-1 ما يتم جمعه من مياه الامطار وتخزينه في السدود الرئيسيه الكبيره باستثناء سدي الوحده والكرامه اللذين سنشير اليهما ادناه في بند المياه المشتركه.

وتشمل هذه المياه سدود سعتها الاجماليه 160م م3 ، لكن المعدل التاريخي لتخزينها يبلغ 50% من سعتها الاجماليه اي نحو 80م م3. وبحذف 15م م3 تمثل ترسبات صلبه تراكمت في سد الملك طلال منذ انشائه يصبح اجمالي التخزين السنوي الفعلي لهذه السدود 65 م م3.

1-2 الحصاد المائي خارج السدود الرئيسيه الكبيره الذي يشمل السدود الترابيه والحفائر والبرك المائيه في الباديه وتبلغ نحو 137م م3 بحسب مصادر مديرية الحصاد المائي في وزارة الزراعه. و40م م3 حصاد مائي من جريان وفيضانات (وزارة المياه والري، سياسة اعادة توزيع المياه، 2016، ص 6).

2- **المياه المشتركه مع دول الجوار وتشمل :**

2-1 65 م م3 من اصل حقوقنا المائيه بموجب معاهدة السلام مع اسرائيل والتي تبلغ 115م وإلى 65 م م3 هي مجموع: 20م م3 تخزنها اسرائيل للاردن من فوائض نهر الاردن في الفتره 16/10 – 14/5، و 20م م3 من نهر الاردن تنقلها اسرائيل للاردن في الفتره 15/5 – 5/10 من كل سنه. بالاضافة الى 25م م3 تمثل نصف ما تعهدت به من تزويد الاردن ب 50 م م3 (البند 3 الماده 1 من ملحق المياه رقم 2) تحت عنوان مياه اضافيه ولم تف بما تبقى منها بعد.

2-2 سد الوحده وطاقته الكامله 110 م م3 لكن سوريا تستولي على معظم حصتنا من مياه اليرموك التي تبلغ بحسب اتفاقية جونستون المعتمده من جميع الدول 296م م3.وحتى بعد ان تنازل الاردن عن 90 م م3 بموجب اتفاقية جديده اصر عليها الجانب السوري عام 1987 كشرط لبناء سد الوحده، الا ان معدل ما يصل السد سنوياً بين سنه ماطره واخرى غير ماطره 35م م3.

2-3 سد الكرامه وطاقته التخزينيه 55 م م3 ولا يستفاد من مياهه للري اطلاقاً. ومصدر مياهه الرئيسي فائض اليرموك/ قناة الملك عبدالله (الغور الشرقيه) في سنوات الفائض ونسبة قليلة من المياه السطحيه ومعدل ما يحجزه سنوياً لا يتجاوز 25م م3. وقد تم بناؤه في منطقة غير مناسبه وهي منطقة سبخات مالحه (ملاحات) لذلك تبلغ الملوحه في مياهه نسبة لا تجعلها صالحة للري حيث تتجاوز عند سطحه العلوي 6000 جزء بالمليون.

3- المياه الجوفيه وكانت وزارة المياه تقدرها ب 588م م3 لكنها عادت واضافت اليها 225م م3 اكتشفتها بعد دراسة المساحات المزروعه بالاستشعار عن بعد. وهي مياه غير قانونيه ليصبح مجموع المستخرج من المياه الجوفيه 813م م3. (وزارة المياه والري، سياسة اعادة توزيع المياه، 2016،ص 6).

4- المياه المعالجه وتقدر بنحو 130 م م3 كما يقدر ان تصل الى 230 م م3 في العام 2025 بحسب الاستراتيجيه الوطنيه للمياه 2025-2016. ويستخدم 123م م3 منها لاغراض الزراعه، منها ما هو للاعلاف في الاراضي المحيطه بمحطات المعالجه ومنها ما هو للاشجار والخضار بعد خلطها بالمياه العذبه وفقاً للمواصفه الاردنيه للمياه الصالحه للري.

وعليه فان اجمالي المتاح السنوي الفعلي من المياه للمملكه هو 1.285م م3 هي حاصل جمع 242م م3(مياه سطحيه)+100م م3(مياه مشتركه)+813م م3 (مياه جوفيه)+ 130م م3 (مياه معالجه). وما يزال الباب مفتوحاً لاكتشاف المزيد مما هو غير موثق في سجلات وزارة المياه والري .

وتبلغ حصة الزراعه والثروه الحيوانيه 554,6م م3 بنسبة 53,1% من اجمالي المتاح موزعه بالشكل التالي:

- 258,4م م3 مياه جوفيه.
- 89م م3 مياه سطحيه .
- 45,8م م3 جريان وفيضانات (حصاد مائي).
- 20م م3 ينابيع.
- 7,6 من المناطق المرتفعه للثروة الحيوانيه.
- 134م م3 مياه معالجه.

نستنتج مما سبق ما يلي :

1- ان هناك تقصيراً كبيراً في اقامة السدود والحصاد المائي المساعد (سدود ترابيه وحفائر وبرك) حيث ما يتم جمعه وحصاده وتخزينه من المياه السطحيه يبلغ 242م م3 فقط مع ان مجموع المياه السطحيه المتاحه هي 546م م3(7% من 8,2 مليار م3). ما يعني من الناحيه النظريه انه لا يزال متاحاً للحصاد والتخزين من المياه السطحيه التي لم يتم حصادها وتخزينها 304م م3.

2- تتعرض المياه الجوفيه لاستنزاف خطير.فالسحب من المياه الجوفيه 813م م3 فيكون حجم الضخ السنوي الجائر من المياه الجوفيه 579م م3(813م م3 مطروحاً منها التغذيه الجوفيه 234م م3) وبنسبة 247%. وليس بنسبة 160% كما تقول الارقام الرسميه.

3- الامطار المحليه في طريقها للتغير في الكميه والتوزيع نتيجة للتغير المناخي مما سوف يترك اثاراً سلبية على المياه السطحيه وتخزينها وعلى تغذية المياه الجوفيه.

4- ان هناك تقصيراً كبيراً في متابعة حقوقنا المائيه المشتركه مع كل من سوريا واسرائيل.

5- وفي ضوء ما تقدم ونظراً لاولوية المياه البلديه (الاستخدامات المنزليه) فان مستقبل مياه الري سوف يعتمد اساساً على المياه المعالجه وهو ما سوف يؤثر على ملوحة التربه من ناحية وعلى مستوى الانتاجيه نظراً لانخفاض نوعية المياه المعالجه حتى لو توافقت مع المواصفه القياسيه الاردنيه لمياه الري.

معالجة الفقر المائي :

1- متابعة تحصيل ما تبقى من حقوقنا المائيه التي نصت عليها معاهدة السلام مع اسرائيل في ملحقها رقم 2 والبالغه في مجملها 115م م3.

2- متابعة تحصيل حقوقنا المائيه في نهر اليرموك التي ما تزال تستولي عليها سوريا والبالغه 166م م3 فوق ما سبق وان تنازل عنه الاردن لسوريا ب 90م م3 في اتفاقية 1987 بعد ان اظهرت ممانعه لبناء سد الوحده.

3- المباشره بمشروع وطني كبير لتحلية المياه من البحر الاحمر(وقد بدأ جهد اولي بهذا الاتجاه تحت مسمى الناقل الوطني) بعد ان رفضت اسرائيل السير في مشروع ناقل البحرين الأحمر-الميت..

4- بذل اقصى الجهود الممكنه والدائمه لخفض الفاقد المائي الفني والاداري الذي تقدره وزارة المياه بنسبة 47% بمتابعة سرقات المياه وتحسين شبكة المياه.

5- الحزم في مراقبة الاستخراج من المياه الجوفيه بردم الابار غير المرخصه وعدم السماح بالمزيد منها واستكمال تركيب عدادات على جميع الابار المرخصه وتحديد سقوف آمنه للاستخراج.

6- الحزم في وقف الاعتداءات على خطوط المياه وخاصة الرئيسيه منها.

7- المراقبه الدائمه للاستخراج من المياه الجوفيه لمنع استنزافها وذلك باستخدام الاستشعار عن بعد بالاقمار الصناعيه ومراقبة الاعتداءات على خطوط المياه لوقف السرقات منها . ففي حديث وزير المياه لجريدة الغد عام 2015 افاد بان الاستشعار عن بعد بين ان المياه المستخرجه في حوض جنوب عمان ، وعمان الزرقاء قد فاقت ما هو مسجل في سجلات الوزاره ب 85,5م م3.

8- القيام بتحلية المياه المسوس (Brakish water) حيثما وجدت وخاصة في وادي الاردن في المنطقه الممتده بين سويمه والكرامه والتي قدرتها دراسة جايكا اليابانيه التي اجرتها عام 1995 بنحو 70م م3 سنوياً والتي طالما كانت الحجه لعدم تحليتها صعوبة ادارة توزيعها على المزارعين ، وصعوبة التخلص من المياه المالحه(Prine) الناتجه عن التحليه.

9- استكشاف الإبار الجوفيه العميقه كخيار اخير علماً ان محاولتين سابقتين للاستكشاف قد لاقتا نجاحاً الأولى في منطقة الكرك والثانيه لم يتأكد موقعها بين وادي عربه او حوض السرحان في محافظة معان.

10- استخدام الطاقه البديله في ضخ المياه . فقد وصلت كلفة ضخ المياه في عام 2016 مبلغ 301 مليون دينار وبلغ الدعم الحكومي 163 مليون دينار. ومن المقدر ان تبلغ كلفة ضخ المياه في العام 2025 نحو 640 مليون دينار. (وزارة المياه والري، سياسة كفاءة الطاقه والطاقه المتجدده في قطاع المياه، 2016، ص 2و3).

11- حماية سيل الزرقاء من مخلفات المصانع ومسلخ امانة عمان لمنع وصولها الى سد الملك طلال مما يرفع مستوى الترسبات فيه فضلاً عن تراجع نوعية مياهه.

ترشيد استخدام مياه الري :

1- ضرورة استخدام سياسة تسعير الموارد (المياه والطاقه وفوائد قروض مؤسسة الاقراض الزراعي) لتحفيز التوجه لتحقيق ما يلي :

1-1 انتاج المنتجات الاقل استهلاكاً للمياه وبخاصة منها ذات الميزه النسبيه ومحاصيل العجز والمحاصيل التصديريه وذلك عن طريق استخدام تسعير الموارد (مياه، تمويل، طاقه).

1-2 استكمال الري بالتنقيط لكامل المساحات المزروعه.

1-3 تشجيع استخدام انظمة الري الحديثه ذات الكفاءه العاليه (الزراعه المائيه).

2- تحسين ادارة مياه الري على مستوى المزرعه وهذا واجب وزارة الزراعه.

3- اعفاء مستلزمات الري بالتنقيط والزراعه المائيه من كافة الضرائب والرسوم الجمركيه.

ان التكاليف التي تتحملها الخزينه نتيجة لاجراءاتها لترشيد استخدام مياه الري سوف تعود بالفائده على القطاع الزراعي والاقتصاد الكلي بما يزيد عما تتكلفه الخزينه من هذه السياسه.

ثانياً- الموارد الارضيه :

تبلغ مساحة الاردن 89 مليون دونم ، 80,1% منها (72 مليون دونم) تقع ضمن المنطقه المناخيه الجافه الاولى التي تقل امطارها السنويه عن 100 ملم، و 13% منها (12 مليون دونم) ضمن المنطقه الجافه الثانيه التي تقل امطارها عن 200 ملم، و 4% (3,6 مليون دونم) ضمن المنطقه شبه الجافه، و 2% منها (1,8 مليون دونم) ضمن المنطقه شبه الرطبه الاولى التي امطارها 300-500 ملم، و 1% منها (0,9 مليون دونم) ضمن المنطقه شبه الرطبه الثانيه التي امطارها اكثر من 500 ملم.

توزيع اراضي المملكه :

بحسب دائرة الاراضي والمساحة (بيانات على مستوى القرية، 2015) تتوزع اراضي المملكه في ثلاثة مستويات :

1- التوزيع الاجمالي لكامل اراضي المملكه :

1-1 اراضي الملك وتبلغ 3,9 مليون دونم بنسبة 4,4% من اراضي المملكه. للاشخاص منها 3,4 مليون دونم وللخزينه 0,5 مليون دونم.

1-2 اراضي الميري وتبلغ 84,9 مليون دونم بنسبة 95,4% من اراضي المملكه. .للاشخاص منها 18,8 مليون دونم بنسبة 22,1% وللحكومه 66,1 مليون دونم بنسبة 77,8% من اراضي الميري و74,3% من اجمالي اراضي المملكه.

1-3 مساحة التنظيم من اراضي الملك 3 مليون دونم تساوي 76,9% من اجمالي اراضي الملك اشخاص وحكومه البالغه 3,9 مليون دونم.

1- مساحة اراضي المملكه ضمن الحزام المطري اكثر من 200 ملم والتي تصلح للزراعه البعليه تبلغ 9 مليون دونم منها 2,5 مليون دونم ملك (2,32 مليون اشخاص و0,15 مليون دونم حكومه)، و 6,5 مليون دونم ميري (منها 5,1 مليون ملك اشخاص و 1,4 مليون ارض ميري).

2- مساحة اراضي التنظيم ضمن الحزام المطري اكثر من 200 ملم تبلغ 3,5 مليون دونم من أصل 9 مليون دونم فتبقى المساحه المتاحه للزراعه 5,5مليون دونم.

الاراضي المتاحه للزراعه والاراضي المستغله منها :

1- في ضوء ما تقدم فإن المتاح للزراعه البعليه ضمن الحزام المطري اكثر من 200 ملم يبلغ 5,5 مليون دونم فقط.

2- يُضاف للمساحة في البند السابق 3,5 مليون دونم (بين ملك وميري للاشخاص والحكومه) ضمن الحزام المطري 200-150 ملم ليصبح المتاح للزراعه البعليه وبالشعير تحديداً 9 مليون دونم . وهي متاحه للزراعه بانواع الزراعات المختلفه حال توافر لها مصدر للري.

3- وقد تبين من التجربه العمليه انه يمكن نجاح مشاريع زراعيه لانتاج الخضار والاشجار المثمره في كامل مناطق الحزام المطري 200-150 ملم عندما توفر لها مصدر للري وتبلغ مساحة هذه المنطقه نحو 12 مليون دونم (اغلبها اراضي ميري حكومه).

4- هذا يعني ان الاردن يستطيع ان يتوسع في زراعته لتستغل 17,5 مليون دونم حال توفير مياه الري لها . وهذه المساحه هي حاصل مجموع 5,5 مليون دونم المبينه في البند السابق رقم (1) و 12 مليون دونم المبينه في البند السابق رقم (3).

5- وهذا ما يشير الى ان المحدد الاول للتوسع في الزراعه في الاردن هو توفر مياه الري والمحدد الثاني هو ملكية الحكومة لنسبة عاليه من الاراضي فهي تمتلك 74,3% من اراضي المملكه و77,8% من اراضي المملكه المسجله (ميري).

6- أن معظم الاراضي صالحة للزراعه لو توافر لها مصدر للري. ولكن الاراضي تختلف عن بعضها في المحاصيل التي يمكن ان تزرع بها لاسباب تعود لخصائص التربه والمناخ السائد، كما تختلف عن بعضها في قدراتها الانتاجيه اي في درجة خصوبتها. وبناء على ذلك يتم تصنيف الاراضي عالمياً في 6 درجات طبقاً لخصوبتها وتعتبر الدرجة السادسه هي فقط غير الصالحه للزراعه . وقد أورد قانون الزراعه الساري رقم 13 لسنة 2015 في الماده 2 منه تعريفاً لما اسماه (الارض الزراعيه) بانها (التي تصلح لزراعة المحاصيل الحقليه والخضار والاشجار المثمره تحت ظروف الزراعه البعليه وتلك التي تصلح للزراعه اذا توافر لها مصدر ري).

7- المساحات الحاليه المستغله في الزراعه :

رغم ان المتاح للزراعه البعليه يبلغ 5,5 مليون دونم والتي صنفت كذلك اعتماداً على ان امطارها تزيد عن 200 ملم ، ورغم ان هذا المتاح يمكن ان يصل الى 17,5 مليون دونم لو توفرت مياه الري إلا أن المستغل للزراعه بانواعها بعلاً وريا يبلغ فقط 2,695 مليون دونم (دائرة الاحصاءات العامه ، التعداد الزراعي 2017) وهي موزعة كما يلي بالألف دونم :

خضار 505,7، واشجار مثمره 867,5 منها 640 زيتون ، وقمح 277,6 ، وشعير 959,5، وذره صفراء 7,3، وبرسيم في محيط محطات التنقيه ويروي بالمياه المعالجه 77,6.

وتبلغ الاراضي المزروعه رياً بالخضار والاشجار المثمره غير الزيتون 733,2 الف دونم منها نحو 350 الف دونم في منطقة الاغوار ونحو 383 الف دونم في الاراضي المرتفعه. اما الزيتون فيزرع بعلاً بمساعدة من الري التكميلي وبمساحة 640 ألف دونم.

مستقبل التوسع في استغلال الاراضي للزراعه :

تبلغ مساحات الاراضي المتاحه للاستغلال الزراعي البعلي ضمن الحزام المطري اكثر من 200 ملم 5,5 مليون دونم . لكنه يستغل منها 2,7 مليون دونم فقط في الزراعتين البعلية والمرويه. مما يفيد بوجود فرصة جاهزه لاستغلال 2,8 مليون دونم اضافيه في حال توافر مياه للري . بل يمكن ايضاً إضافة 3,5 مليون دونم اخرى ضمن الحزام المطري 200-150 ملم حال توافر مياه للري فيصبح مجموع ما يمكن اتاحته للزراعه اضافة لما هو مستغل حالياً 6,3=2,8+3,5 مليون دونم.

ان التوسع في استغلال الاراضي الزراعيه باضافة 6,3 مليون دونم رياً لما هو مستغل حالياً (2,7 مليون دونم) هدف مطلوب لانه يوسع الاستثمار ويوفر فرص العمل ويزيد من التصدير ويخفض العجز التجاري ويوفر النقد الاجنبي إلا أن ذلك يواجه مجموعة من

التحديات الصعبه تتمثل بما يلي:

1- بحسب التعداد الزراعي عام 1997 تراجعت المساحات المستغله بالزراعه (نباتي وحيواني) من 3,9 مليون دونم عام 1975 والى 3,06 مليون دونم عام 1977. أي ان 840 الف دونم خرجت من الزراعه خلال 22 عاماً وبمعدل 38 الف دونم سنوياً. ليس هذا وحسب حيث ضرب التفتت هذه الاراضي ايضاً مما رفع عدد الحيازات الزراعيه من 51 الف حيازه عام 1975 الى 88 الف حيازه عام 1997 وبمعدل زياده لعدد الحائزين بلغ 1682 حائزاً سنوياً. وهذا ما قلص متوسط مساحة الحيازه الزراعيه من 77 دونماً عام 1975 الى 34 دونماً عام 1997 بمعدل 2 دونم سنوياً. وهذا ما رفع نسبة الحيازات الصغيره لتصل نسبة ما يقل منها عن 10 دونمات الى 35% من اجمالي الحيازات.

وبحسب التعداد الزراعي لعام 2017 تراجعت المساحات المستغله بالزراعه(نباتي وحيواني) من 3,06 مليون دونم عام 1997 الى 2,8 مليون دونم عام 2017 مشيرة الى خروج 260 الف دونم خلال 22 عاماً وبمعدل 13 الف دونم سنوياً. كما استمر التفتت يضرب هذه الاراضي بحيث ارتفع عدد الحيازات في الفترة ذاتها من 88 الف حيازه الى 102 الف حيازه وبمعدل زياده لعدد الحائزين بلغ 700 حائزاً سنوياً. وهذا ما قلص مساحة الحيازه في الفتره ذاتها من 34 دونماً الى 27 دونماً بمعدل 0,35 دونم سنوياً وهو ما رفع نسبة الحيازات الصغيره لتصل نسبة ما يقل منها عن 11 دونماً الى 74 % من اجمالي الحيازات.

2- نقص المياه الذي لا يمكن التغلب عليه الاّ بحلول مكلفة ومتوسطة وبعيدة المدى كتحلية مياه البحر، ومشروع ناقل البحرين، واستكشاف المياه الجوفيه العميقه، واشاعة الزراعه المائيه، وتنظيم الاستخراج من الابار المرخصه مع اعادة النظر في تسعير المياه المستخرجه، وردم الابار غير المرخصه، والقضاء على الاعتداءات على خطوط المياه.

3- تفتت الحيازات الزراعيه الارضيه ، وتفتت الملكيات الارضيه للافراد والتي يمكن ان تكون متاحة مستقبلاً للاستثمار الزراعي حال توافر مصادر المياه لها. هذا ومن الصعوبه تجميعها بصورة تكتلات للمزارعين بحلول غير تقليديه كتجميع المزارعين في جمعيات تعاونيه او شركات . فقد افاد التعداد الزراعي الذي نفذته دائرة الاحصاءات العامه بان 34% من المزارعين حيازاتهم 2 دونم فأقل، وان 74% منهم حيازاتهم 10 دونم فأقل، وان 84% منهم حيازاتهم 20 دونم فأقل، وان 88% منهم حيازاتهم 30 دونم فأقل.

4- بسبب تفتت الملكيات الخاصه المتاحه للزراعه ومحدودية مساحاتها النسبيه يصبح التوسع الحقيقي في زراعه الاراضي معتمداً بعد توافر المياه، على استخدام اراضي الدوله (ميري الخزينه) للزراعه. وهذا يمكن ان يتم اما بتمليك هذه الاراضي للمواطنين في المجتمعات المحليه القريبه، او تأجيرها لهم لاستثمارها كأفراد او في اطار مشاريع جماعيه ذات صفة وطنيه تنتظم في جمعيات تعاونيه او شركات.

5- الاستمرار بالتوسع غير المبرر للتنظيم البلدي خدمة للمصالح الخاصه، ونتيجة لعدم تقييد التوسع الافقي في البناء السكني وهو ما يؤدي الى مزيد من الاستيلاء على الاراضي المتاحه للزراعه الواقعه بين حدود التنظيم وحدود البلديات.

6- ويمكن الاشاره بشكل خاص الى التوسع في التنظيم الذي يتقصد الارض الاكثر خصوبة واعلى امطاراً بدلاً من التوسع في الاراضي المتاحه الاقل خصوبة وامطاراً. ولعل توسع مدينة عمان غرباً بدلاً من توسعها شرقاً هو أسطع مثال على ذلك.

7- التشريعات التي تشجع تفتت الاراضي الزراعيه ومن ابرزها :

- نظام المساحه المفرزه بين الشركاء رقم 70 لسنة 2001 والذي تسمح الماده 2 منه بافراز 4 دونمات في الاراضي الزراعيه بعد ان كان سابقاً لا يسمح بافراز اقل من 10 دونمات.

- قانون تسوية الاراضي والمياه رقم 40 لسنة 1952 الذي تسمح الماده 18 منه لمدير الاراضي ببيع وشراء دونم واحد في الملكيه المشاع مما يصعب الافراز واستغلال الاراضي .

- قانون ادارة ممتلكات الدوله رقم 17 لسنة 1974 وتعديلاته الذي زاد من اساءة استخدام الاراضي وتدهورها لانه يسمح للجنه العليا لادارة املاك الدوله تأجير وتفويض اراضي الدوله لاغراض زراعيه وغير زراعيه.

- نظام تنظيم استعمال الاراضي رقم 6 لسنة 2007 الذي صدر بمخالفة قانونية حيث صدر بناء على المادتين 7,6 من قانون تنظيم المدن والقرى والابنيه المؤقت رقم 79 لسنة 1966 وتعديلاته ، بينما كان يجب ان يصدر عن الماده 58 من قانون الزراعه النافذ حينها والتي كانت تستوجب تنسيب وزير الزراعه على اي تغيير لصفة استعمال الاراضي الزراعيه الى اي صفة اخرى. وكان الهدف من المخالفه الغاء دور وزير الزراعه في قرار تغيير صفة استعمال الاراضي الزراعيه.

ثالثاً- الحراج والمراعي :

الحراج :

من الاراضي المخصصه للحراج ما هو محرج ومنها ما يزال ينتظر التحريج الذي تسير اعماله ببطء شديد وبنسبة نجاح متدنيه . هذا وما تزال الاراضي غير المحرجه يجري استعمالها بالدرجة الاولى لغايات اقامة المؤسسات العامه وفي مقدمتها المدارس والمراكز الصحيه والمساجد والابنيه الحكوميه كما اقيمت محميات رعويه على بعض منها.

وتعتبر الغابات والحراج عموماً مورداً بيئياً وسياحياً واقتصادياً مهما ويمكن انشاء المشاريع والمرافق السياحيه في المناطق القريبة منها شريطة دراستها جيداً وبما لا يؤثر سلباً على البيئه الحرجيه.

يبلغ اجمالي المساحات المحرجه والمخصصه للحراج ولم تحرج بعد 1,069 مليون دونم، (بيانات وزارة الشؤون البلديه على مستوى القريه، 2015). ويبلغ المحرج منها 747 ألف دونم (257 ألف دونم حراج طبيعي و 470 الف دونم تم تحريجه و20 الف دونم حراج طبيعي مملوك لاشخاص). اما المساحات غير المحرجه فتبلغ 322 الف دونم.

أهم تحديات قطاع الحراج :

- حرائق الغابات خصوصاً في فترات ارتفاع درجات الحراره.
- الاعتداءات على الغابات وتقطيع الاشجار .
- التعثر الكبير في جهود زيادة التحريج في الاراضي المخصصه للتحريج بسبب ضعف القدرة على خدمة ادامة الغراس التي يتم زراعتها في السنوات الثلاث الاولى من زراعتها نتيجة لعدم توفر المخصصات الماليه اللازمه لخدمتها وضعف المتابعه بعد زراعتها.
- تقطيع الاشجار الناجم عن فتح الطرق بين المدن أو توسيعها بدلاً من نقل الاشجار الى مواقع اخرى،ويعود ذلك لعدم توفر الات خلع الاشجار الكبيره والتكاليف المترتبه على النقل.
- التعدي الصارخ على الغابات باقامة المقالع قريباً منها وفي داخلها ، والتعدي على الاراضي الحرجيه غير المحرجه باقامة المقالع والمرامل فيها خلافاً لنظام المقالع رقم 8 لسنة 1971. ورغم ما ورد في قانون الزراعه رقم 13 لسنة 2015.

سبل مواجهة التحديات :

- توفير الكوادر الكافيه لتطوير قطاع الحراج وتدريبها.
- اقامة خطوط النار الكافيه داخل الغابات للمساعده في مكافحة الحرائق.

- توفير المعدات المناسبه لمكافحة الحرائق (سيارات الاطفاء ومركبات نقل المياه).
- توفير الكوادر الميدانيه اللازمه لدعم جهود مكافحة الحرائق.
- توفير الكوادر والمركبات الكافيه لحماية الغابات، وتوفير معدات خلع الاشجار الكبيره ونقلها.
- انشاء ابراج المراقبه للمساعده في كشف محاولات الاعتداء على الحراج.
- استخدام طائرات (درون) لمراقبة التعديات على الحراج.
- تنظيم وتشديد الرقابه على مراكز بيع الحطب للكشف عما يباع فيها من قبل المعتدين على الحراج ومنعهم من الشراء منهم.
- تنظيم بيع المناشير الكهربائيه من قبل الجهات المستورده لها بحصر الفئات التي يمكن بيعها لها ، وتدوين قائمة بالمشترين وتزويد وزارتي الداخليه والزراعه والشرطه البيئيه بهذه القائمه.
- تكثيف متابعة المختصين في وزارة الزراعه لقضايا الاعتداء على الحراج المقامه لدى المحاكم لتجنب صدور احكام مخففه وإطالة فترة المحاكمات.
- تفعيل دور الشرطه البيئيه خاصة زيادة عدد منتسبيها وتوفير مركبات النقل لهم، وزيادة التنسيق بينها وبين مديرية الحراج في وزارة الزراعه.

المراعي :

تشمل اراضي المراعي بحسب قانون الزراعه رقم 13 لسنة 2015 الاراضي التاليه:

1- اراضي الدوله المسجله مراع، واراضي الدوله الاخرى المخصصه لهذه الغايه.

2- الاراضي المذكوره في الماده 35 من القانون وتشمل " أي اراض اخرى للدولة يقل المعدل السنوي لامطارها عن 200 ملم ما عدا" :

2-1 الاراضي المستغله بالري الدائم واراضي المشاريع الزراعيه والسكنيه القائمه قبل نفاذ القانون.

2-2 الاراضي المستغله للنفع العام أو المخصصه لمصالح الدوله ومؤسساتها قبل نفاذ هذا القانون.أو التي يقرر مجلس الوزراء تخصيصها لهذه الغايه بعد العمل باحكام هذا القانون .

وقد اعطى القانون مسؤولية المحافظه على المراعي وتنميتها والصلاحيات اللازمه لذلك لوزارة الزراعه بموجب الماده رقم 36 والتي تنص على ما يلي :

يصدر الوزير التعليمات التي تنظم اجراءات وعمليات تحسين اراضي المراعي وتطويرها والمحافظه عليها وعلى عناصرها الطبيعيه بما في ذلك تربتها ونباتاتها البريه والمزروعه وتنظيم بيئتها وادارة الرعي فيها وتحديد فتراته وبدل استغلال هذه المراعي.

مساحات اراضي المراعي وتوزعها :

تبلغ اراضي المملكه التي تقل امطارها عن 200ملم نحو 83,7 مليون دونم تمثل 94% من اجمالي مساحة المملكه وتملك الحكومه 85% منها (71 ألف دونم) ، وتشمل اراضي الباديه (الشماليه والوسطى والجنوبيه) التي تبلغ مساحتها 67,3 مليون دونم.

تبلغ مساحة الاراضي التي تقل امطارها عن 100 ملم نحو 73 مليون دونم تمثل 82% من اجمالي مساحة المملكه تملك الحكومه 98% منها (71,5 ألف دونم)، وتشمل معظم اراضي الباديه (الشماليه والوسطى والجنوبيه) التي تبلغ 67,3 مليون دونم.

هذا وبحسب بيانات صادره عن وزارة الزراعه يوجد 10 مليون دونم امطارها اكثر من 200 ملم وتستخدم كمراع وجميعها تقع في منطقة السهوب غرب السكه وتتوزع بين المناطق الشفا غوريه والاراضي المرتفعه . كما تتوزع ملكيتها بين 90% للقطاع الخاص و 10% للخزينه . بالاضافه الى ذلك يوجد نحو 0,5 مليون دونم من الاراضي الجبليه التي تقل امطارها عن 200ملم تستخدم كمراع أيضاً.

التحديات التي تواجه تنمية اراضي المراعي :

1- ضعف جهود تنمية الباديه ومراعيها التي تشكل اراضيها البالغه 67,3 مليون دونم 93,5% من الاراضي التي تقل امطارها عن 100 ملم و 80% من الاراضي التي تقل امطارها عن 200 ملم. حيث اتصفت جهود التنميه في الباديه بعدم الانتظام وضعف الثبات والديمومه والتراكميه والتمويل الكافي.

2- ضعف اشراك المجتمعات المحليه في الباديه في التخطيط لجهود التنميه وتنفيذها.

3- الضخ الزائد عن الحد الآمن من احواض الباديه الجنوبيه (الجفر، والديسه، وادي عربه الشمالي – الاغوار الجنوبيه -، وادي عربه الجنوبي)، والاستنزاف الجائر من حوض الازرق في الباديه الوسطى.

وتمثل هذه الاحواض مصدراً رئيسيا للمياه للاستخدامات المنزليه وللزراعه.

4- الرعي الجائر الذي يقضي على الغطاء النباتي ويضر بالتربه والتنوع الحيوي والتوازن البيئي.

5- التعقيدات في ملكية الاراضي وما يسمى بالواجهات العشائريه والاختلاف بين العشائر على مناطق الرعي.

6- الاخلال ببنية التربه نتيجة لحراثة الارض لزراعتها بالشعير لانتاج الاعلاف ، ولاسباب اخرى مثل وضع اليد عليها تمهيداً لتملكها.

7- عدم التوسع في انشاء المحميات الرعويه خاصة مع اختلاف العشائر على مناطق الرعي.

8- ما تزال جهود الحصاد المائي لتوفير مياه الشرب ومياه السقايه للثروه الحيوانيه اقل مما هو مطلوب.

9- النشاط غير المنظم والمتزايد لانشاء المحاجر والمرامل دون رقابه كافيه من الجهات المسؤوله .

10- ضعف جهود زراعة النباتات الرعويه واكثارها بالبذار .

رابعاً- الباديه – مخزن المياه الجوفيه والمراعي :

تقع مناطق الباديه الشماليه والوسطى والجنوبيه ضمن المناخ الجاف حيث معدل الامطار السنويه 100 ملم فأقل. وتبلغ مساحتها 73 مليون دونم تمثل 82% من اجمالي مساحة المملكه وتملك الخزينه منها نحو 98% (71,5 مليون دونم) . ويبلغ عدد سكانها بحسب تقديرات عام 2017 نحو 488 ألف نسمه . وتعود أهميتها الرئيسيه لاحتوائها على 7 أحواض مائيه مهمه هي (الحماد ، الازرق ، السرحان ، الجفر ، الديسه ، وادي عربه الشمالي- الاغوار الجنوبيه- ، وادي عربه الجنوبي) التي تعتبر مصدراً رئيسياً للمياه الجوفيه التي تزود المملكه بالمياه للاستخدامات المنزليه وللزراعه . وكذلك لنمو النباتات الرعويه فيها التي توفر الغذاء للثروه الحيوانيه التي يعتاش منها المجتمع المحلي كما تحفظ التربه من التصحر وتحافظ على التنوع الحيوي والمحافظه على البيئه.

الباديه الشماليه :

تتبع محافظة المفرق وتضم 3 ألويه هي : الرويشد ، والباديه الشماليه الشرقيه ، والباديه الشماليه الغربيه. وتبلغ مساحتها 26 مليون دونم ، ويقدر عدد سكانها 188 ألف نسمه. ويقع فيها حوض الحماد المائي . وتنتشر فيها زراعة الخضار والاشجار المثمره المرويه القائمه على المياه الجوفيه وتبلغ مساحاتها نحو 300 ألف دونم. بالاضافه الى الثروه الحيوانيه من الاغنام ومزارع الدواجن ومزارع الابقار. ويبلغ عدد الابار الجوفيه الخاصه المرخصه نحو 527 بئراً. (التعداد الزراعي، 2017 ص 672 – 681) والابارغير المرخصه وعددها 105 بئراً.

الباديه الوسطى :

تتبع محافظة العاصمه وتضم لواءين هما لواء الجيزه ، ولواء الموقر ، ومن ضمنها قضاء الضليل وقضاء الازرق وتبلغ مساحتها 10,4 مليون دونم تمثل 80% من مساحة محافظة العاصمه، ويقدر عدد سكانها 226 ألف نسمه . ويقع فيها حوض الازرق المائي. وتنتشر فيها زراعة الخضار والاشجار المثمره وتربية الاغنام ومزارع الدواجن ومزارع الابقار وتمتد على مساحة نحو 100 ألف دونم . ويبلغ عدد الابار الجوفيه الخاصه المرخصه نحو 364 بئراً (التعداد الزراعي، 2017، ص 672 – 681) وغير المرخصه نحو 8 بئراً.

الباديه الجنوبيه :

تتبع محافظة معان وتشمل ألوية القطرانه، والحسا، والحسينيه، والقويره، ومن ضمنها أقضية ادرح، وأيل، والجفر، والمريغه وكذلك قضاء وادي عربه الذي يتبع لمحافظة العقبه. تبلغ مساحتها 37 مليون دونم . ويقدر عدد سكانها بنحو 60 ألف ويستغل فيها نحو 50 الف دونم في زراعة الخضار والاشجار المثمره، كما تنتشر فيها تربية الاغنام والدواجن وقليلاً من الابل. ويبلغ عدد الابار الجوفيه الخاصه المرخصه 371 بئراً(التعداد الزراعي، 2017، ص 672 -681) وغير المرخصه 84 بئراً. وتقع فيها خمس احواض مائيه هي: السرحان، والجفر، والديسه، ووادي عربه الجنوبي، ووادي عربه الشمالي (الاغوار الجنوبيه).

مصادر مياه الباديه :

1- المياه السطحيه :

لا توجد في الباديه مجار مائيه دائمة الجريان وانما سيول من نوعين مختلفين :

1-1 سيول محلية المصدر تنتج عن سقوط الامطار، وهي سيول ضعيفه لضعف الامطار.

1-2 سيول خارجيه تأتي مندفعة باتجاه اراضي الباديه من سلسلة الجبال المحيطه بها واهمها ما يأتي من جبل العرب/الدروز في سوريا الذي تصل مياهه الى اودية الباديه لتستقر في قيعانها (قاع خنه في الباديه الشماليه، وقاع الازرق في الباديه الوسطى، وقاع الجفر في الباديه الجنوبيه). ويؤدي ذلك الى تغذية المياه الجوفيه ، بالاضافه الى تغذية الحصاد المائي في السدود الترابيه وحفائر التخزين والبرك المائيه. ويؤدي ارتفاع معدلات التبخر الناتج عن شدة الحراره الى خفض كبير في مخزون المياه في هذه السدود والحفائر.

2- المياه الجوفيه :

وتعتبر المياه الجوفيه في الباديه اهم مصدر للاحتياجات المائيه للمملكه والتي تصل الى نحو 725 مليون م3 يتم ضخها من الابار الحكوميه ، ومن الابار الخاصه المرخصه وغير المرخصه التي يقدر عددها نحو 4500 بئراً منها نحو 1000 بئراً غير مرخص. وتقسم المياه الجوفيه طبقاً لتجددها وديمومتها الى قسمين :

2-1 مياه جوفيه متجدده بسبب دوام تغذيتها من المياه السطحيه المنحدره الى احواضها من الجبال المحيطه بها مثل جبل العرب/ الدروز الذي تنحدر مياهه الى قاع خنه في الباديه الشماليه ، وقاع الازرق في الباديه الوسطى، وقاع الجفر وقاع الديسه في الباديه الجنوبيه. ومن جبال الشراه التي تنحدر مياهها الى قاع حوض وادي عربه الجنوبي.

2-2 مياه غير متجدده تشكل مخزونها منذ زمن قديم جداً ولا تصلها تغذية مائية. وبعض الخبراء يرون ان حوض الديسه غير متجدد بينما يرى عدد اقل ان هناك ما يدل على انه يتلقى تغذية مائيه.

الباديه بما تمتلكه من مخزون مائي ورعوي، وبما يتهددها من استنزاف للموارد في ظل مناخ جاف ومراع تتعرض لرعي جائر، واراض عرضة للتصحر التام وانتشار واسع للمقالع والمرامل المخالفة للقانون ، وبيئة هشة لم تجد حتى اليوم برنامجاً وطنياً تنموياً دائماً وتراكمي البناء والاتجاه. ولذلك فقد افردت للباديه مبادرة خاصة بها في الجزء الثاني من هذا الكتاب تحت البند سابعاً منه.

خامساً- الايدي العامله في الزراعه :

تتكون الايدي العامله في الزراعه من ثلاث فئات:

الفئه الاولى: وتشمل الحائزين من الافراد والشركات. وهم جميعاً من الاردنيين. وتتوزع اعمال هذه الفئه في المجالات التاليه :

1- انتاج واستيراد المستلزمات المستخدمه في انتاج وتسويق المنتجات النباتيه والحيوانيه.
2- انتاج النباتات والمنتجات النباتيه وتسويقها محلياً وتصديرها.
3- تربية الحيوانات وانتاج المنتجات الحيوانيه وتسويقها محلياً وتصديرها.
4- انتاج الشتول في مشاتل الاشجار والخضروات ونباتات الزينه وازهار القطف وتسويقها وتتوافر في الاردن جميع تخصصات العماله الماهره الزراعيه والاداريه والماليه التي يحتاجها القطاع الزراعي. لكنه يواجه نقصاً حاداً في العماله المساعده (المهن الوسيطه).

الفئه الثانيه: وتشمل العاملين باجر ممن يعملون خارج المزارع.

الفئه الثالثه: وتشمل العاملين باجر في المزارع في الميدان:

يمثل العاملون في المزارع العماله نصف الماهره وغير الماهره. ويواجه الاردن نقصاً شبه كامل من هذه العماله. مما يجعله يعتمد اعتماداً شبه كامل على العماله الوافده وهو ما يشكل مشكله للاقتصاد الوطني، ولاصحاب المزارع.

الايدي العامله في المزارع من الاردنيين ومن العماله الوافده :

يشكل العمال الوافدون 95% على الاقل من العمال العاملين في المزارع في الميدان اذا لم يكن اكثر، وهم بنسبة 99% من جنسية واحده هي الجنسيه المصريه، ولا يوجد رقم ثابت ودقيق يمكن الوثوق به لعددهم نتيجة لهروبهم الى العمل في قطاعات اخرى

كالخدمات والبناء او الى العمل الحر رغم استقدامهم بموجب تصريحات للعمل في قطاع الزراعه. ونظراً لعدم تنظيم العماله الوافده بشكل منضبط وعدم ثبات سياسة الحكومه تجاهها ، فأن المزارعين يعانون من عدم انتظام توافر العمال الوافدين، وارتفاع اجورهم.

ويعاني الاردن من عدم اقبال العماله الاردنيه على العمل في المزارع للاسباب التاليه :

1- اسباب تتصل بثقافة المجتمع الاردني.
2- صعوبة العمل في المزارع في الميدان وطول ساعات العمل.
3- سعي العمال للخدمة في الوظائف الحكوميه المدنيه والعسكريه التي توفر الامن الوظيفي، والتأمين الصحي، والخدمه التقاعديه خاصة وانها فتحت لهم بشكل واسع.

وحتى لو سعت العماله الاردنيه للعمل في المزارع فلن تكون قادرة على منافسة العماله الوافده التي عادة ما تكون اكثر طاعة واقل شكوى وعلى استعداد للعمل ساعات اطول والنوم داخل المزرعه وتقديم خدمات خارج المزرعه. وهذا ما يجعل المزارعين يفضلون العماله الوافده ولا يحبذون العماله المحليه ولا يتشجعون لتشغيلها، ويقفون بشده ضد تشغيل عمال اردنيين لديهم لافشال اي جهود بهذا الاتجاه.

ولذلك فانه لابد من قيام وزارتي الزراعه والعمل ببذل الجهد الكافي لتنظيم سوق العماله الوافده بتعليمات مناسبه وواضحه وتطبيقها بشكل دقيق وتطويرها تراكمياً لضمان توفيرهذه العماله للمزارعين ودون شطط في الاجور. مع ضرورة الدراسه الجديه لامكانية تنويع دول العماله الوافده.

على ان ذلك ينبغي ان لا يصرف النظر عن خيارين اثنين: الاول ضرورة تحفيز العماله المحليه للعمل في المزارع في الميدان وايجاد الحلول التدريجيه اللازمه لذلك ولو على المدى البعيد . والثاني عدم استبعاد خيار تكثيف استخدام الميكنه الزراعيه للاستغناء عن العماله الوافده رغم صغر الحيازات الزراعيه.

مذكرين في الوقت نفسه بفشل محاولة سابقة لتأسيس شركة وسيطة للعماله لتوظيف العمال الاردنيين لديها بعقود على ان يقوموا بالعمل لحسابها لدى المزارعين. وقد تم

تأسيس الشركه بناء على فرضية ما يزال البعض يتداولها وهي ان العمال المحليين سوف يقبلون على العمل في المزارع فيما لو توفر لهم الامن الوظيفي والتأمين الصحي والانتساب للضمان الاجتماعي لكن فشل الشركه التي تم تأسيسها كشف عن ضعف هذه الفرضيه.

مساهمة العماله الزراعيه الاردنيه الدائمه في اجمالي العماله الاردنيه الدائمه :

ويفترض في تقدير هذه المساهمه ان يأخذ بالاعتبار اعداد العاملين في الزراعه من الفئات الثلاثه وهي : الحائزون المتفرغون وشبه المتفرغين ، والعاملون بأجر خارج المزارع ، والعاملون بأجر داخل المزارع . وبحسب التعداد الزراعي لدائرة الاحصاءات العامه لعام 2017 تبلغ نسبة الحائزين المتفرغين 14,5% من اجمالي الحائزين ، كما تبلغ نسبة الحائزين شبه المتفرغين الذين تشكل الزراعه مصدر دخل رئيس لهم 15% من عدد الحائزين وبهذا يبلغ عدد الحائزين من المتفرغين وشبه المتفرغين 31565 . واذا اضفنا اليهم عدد العاملين بأجر خارج المزارع والذين يقدرهم الخبراء من الحائزين افراداً وشركات بنحو 3000 فيصبح اجمالي العاملين العاملين ما عدا العاملين بأجر في المزارع 34565 عاملاً. وبأضافة عدد العاملين الدائمين بأجر الوارد في الجدول ادناه وهو 3427 يصبح اجمالي عدد الاردنيين المشتغلين في الزراعه بجميع فئاتهم الثلاثه 37992 عاملاً (الحائزون 31565 ، والعاملون بأجر خارج المزارع 3000 ، والعاملون بأجر في المزارع 3427). وهذا يمثل 2,79% من اجمالي الاردنيين الدائمين العاملين في العام 2018 وليس 1,7% كما تحدده دائرة الاحصاءات العامه في احصاءاتها.

ويظهر الجدول التالي اعداد وتوزيع العماله المستأجره الاردنيه والوافده الدائمه والموسميه والعرضيه :

العماله الاردنيه	العدد	%	العماله الوافده	العدد	%
العماله الاردنيه الدائمه	3427	12,3	العماله الوافده الدائمه	23256	87,7
العماله الاردنيه الموسميه	233	10,4	العماله الوافده الموسميه	2009	89,6
العماله الاردنيه العرضيه	9650	20,7	العماله الوافده العرضيه	37050	79,3

دائرة الاحصاءات العامه ، النشره الاحصائيه الزراعيه ، 2018 .

العماله الموسميه 4-8 اشهر ، والعماله العرضيه اقل من 4 اشهر .

سادساً- التمويل الزراعي:

البنوك هي مصدرالتمويل للشركات الزراعيه وشركات انتاج وتوريد مستلزمات الانتاج والمصدرين والكومسيونجيه وباقي وسطاء التسويق وكبار المزارعين، اما المزارعون الافراد فيتمولون من عدة مصادر هي بحسب الاهميه :

1- وكلاء البيع بالعموله في اسواق الجمله (الكومسيونجيه).

2- موردو مستلزمات الانتاج (شركات انتاج واستيراد مستلزمات الانتاج).

3- المدخرات الخاصه للمزارعين.

4- مؤسسة الاقراض الزراعي.

5- البنوك.

وقد بلغ معدل تسهيلات البنوك لقطاع الزراعه في الفتره 2016-2018 نحو 326 مليون دينار بنسبة 1,3% من اجمالي قروض البنوك لكامل القطاعات (البنك المركزي، التقرير السنوي 2018) حصل على معظمها شركات انتاج واستيراد مستلزمات الانتاج وكبارالشركات الزراعيه وكبار المزارعين.هذا ويتعذر تقدير التمويل السنوي الاجمالي لمزارعي الانتاج النباتي.لكن تقدير الخبراء من الممولين لهم كمعدل للعامين 2019/2018 مع تقدير التداخل في تمويل المزارعين بمستلزمات الانتاج ما بين الكومسيونجيه وموردي مستلزمات الانتاج يبلغ 495 مليون موزعاً كما يلي :

- 200 مليون دينار من وكلاء البيع بالعموله في اسواق الجمله (الكومسيونجيه).
- 150 مليون من موردي مستلزمات الانتاج.
- 80 مليون دينار من المدخرات الخاصه للمزارعين.
- 45 مليون دينار من مؤسسة الاقراض الزراعي.
- 20 من البنوك.

ويمثل الاقراض الميسر المقدم للمزارعين من قبل الحكومه (مؤسسة الاقراض الزراعي) نحو 9,1% من اجمالي احتياجاتهم من التمويل . وهذه ولا شك نسبة متواضعه مما يقتضي رفعها دعماً للمزارعين خاصة ان معظمهم من صغار الحائزين . فبحسب التعداد الزراعي لعام 2017 الذي اجرته دائرة الاحصاءات العامه فان 84% من مزارعي الانتاج النباتي تقل حيازاتهم الارضيه عن 20 دونم. اما مربو الابقار فان 50% منهم تقل حيازاتهم عن خمسة رؤوس، ومربو الاغنام فان 35% تقل حيازاتهم عن 50 رأساً. وزيادة الاقراض من قبل مؤسسة الاقراض الزراعي يؤدي غرضين مهمين. الاول مساعدة المزارعين، واما الثاني فيتمثل في زيادة قدره الحكومه والمؤسسه على توجيه وتحفيز المزارعين لتنفيذ سياسات توجيه الانتاج الزراعي عن طريق تحفيزهم باستخدام فوائد القروض كأداة للتوجيه من اجل تنظيم قطاع الزراعه بما يحقق أعلى عائد ممكن عن طريق ربط الانتاج بالطلب في الاسواق، بالاضافه الى تحفيزهم لاستخدام التكنولوجيا، وتنويع الانتاج، وتشجيع انتاج المنتجات ذات الميزه النسبيه وعالية القيمه والتصديريه.

ولجعل مؤسسة الاقراض الزراعي قادره على اداء هذا الدور يقتضي رفع حجم اقراض المؤسسه الى 3 أضعاف حجمها الحالي على الاقل في غضون خمس سنوات لتصل الى 180 مليون دينار وذلك بزيادة رأسمال المؤسسه بمعدل 20 مليون دينار سنوياً وزيادة السلفه التي يقدمها لها البنك المركزي بفائدة رمزيه بمعدل 4 مليون دينار سنوياً.

اما بالنسبة لتمويل الشركات الزراعيه واهميته للاستثمار فيمكن للحكومه وبالتعاون مع البنك المركزي دراسة فكرة انشاء برنامج طويل المدى وربما دائم لتقديم قروض ميسره لها سواء بنسبة فائده مخفضه او بقروض لاجال طويله او بفترات سماح طويله نسبياً او باكثر من واحده من هذه المزايا.

ان تسهيل التمويل الزراعي للمزارعين والشركات الزراعيه سوف يساعد قطاع الزراعه على زيادة الاستثمار وانتاج منتجات ذات قدرة تنافسية اعلى خاصة وان كثيراً من الدول تدعم منتجاتها دعماً تسمح لها به منظمة التجاره العالميه وهو امتياز حصلت عليه نتيجة لعضويتها المبكره في المنظمة او لنفوذها السياسي والاقتصادي. وقد تلجأ ايضاً الى تقديم دعم لمنتجاتها غير مسموح لها به وهذا ما يضعف صادراتنا اليها في منافسة منتجاتها، كما يضعف منتجاتنا في منافسة صادراتها الينا. اضافة الى ان الدول المتقدمه تضع قواعد فنيه

كشروط على دخول الصادرات الزراعيه اليها لا قبل للدول الناميه على تفنيدها علمياً بما يسمح لها التقدم بالشكوى ضدها للجهات المختصه في منظمة التجاره العالميه.

سابعاً- البحث العلمي الزراعي والارشاد وتوطين التكنولوجيا :

يوماً بعد يوم تزداد اهمية دور البحث الزراعي في تنمية الزراعه وتطويرها في مختلف المجالات حتى اصبح مورداً اساسياً من موارد القطاع الزراعي. ويساعده في دوره هذا الارشاد الزراعي بدوره الناقل والموجه في الاتجاهين بين الميدان وجهاز البحث. حيث ينقل ويشرح احتياجات الميدان (المزارع) الى جهاز البحث (الباحث)، وينقل ويشرح نتائج البحث الى المزارع في الميدان ليعود بالتغذية الراجعة لجهاز البحث.

ويتضمن العمل المشترك للبحث والارشاد تقديم المعلومات الفنيه العلميه والتطبيقيه (التكنولوجيا) للعاملين في الميدان. ولهذا تنحاز بعض الاراء في الاداره الى الجمع بين البحث العلمي الزراعي والارشاد الزراعي تحت مظلة ادارية واحدة.

البحث العلمي الزراعي:

يتولى القيام بالبحث العلمي الزراعي حالياً بصورة مؤسسية باعتباره جهازاً بحثياً متخصصاً المركز الوطني للبحوث الزراعيه. كما تقوم ثلاث كليات زراعية في ثلاث جامعات حكومية بالأبحاث العلمية الزراعية باعتباره جزءاً اساسياً من مهامها العلمية يتولاه اعضاء الهيئة التدريسيه.

وكجزء من نشاطه البحثي يقدم صندوق دعم البحث العلمي والابتكار في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تمويل البحوث العلميه ومن بينها البحوث الزراعيه. ولا تزال الخلافات حول دوره قائمه بين الباحثين من جهة وادارة الصندوق الذي تأسس عام 2005 من جهة اخرى. فبينما يرى الصندوق ان المشكله الجوهريه تتمثل في قلة عدد المشاريع المقدمة للتمويل ووجود ضعف واضح جداً في جودة العديد مما يقدم منها، يرى

باحثون كثر في الجامعات ان المشكلة تتصل ببيروقراطية الصندوق المتمثلة بالشروط والاجراءات المطلوبه لمنح الدعم للبحوث.

واذا كانت جهود البحث العلمي ومن ضمنه البحث العلمي الزراعي قد تعثرت في الجامعات حتى صار معتاداً تحقق فوائض في مخصصات البحث العلمي لديها يتعذر صرفها لثلاث سنوات متلاحقه ما يجعلها تؤول الى صندوق دعم البحث العلمي والابتكار في وزلرة التعليم بحسب قانون التعليم العالي والبحث العلمي ، فإن الصندوق بدوره ايضاً وكما اسلفنا لم يكن محط رضى من جمهور الباحثين ولم نر ابحاثاً علمية يعتد بها زراعية وغير زراعيه تصدر بتمويل منه.

وقد حاول المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا ان يشكل مظلة منظمة وفاعله للتنسيق بين الجهات البحثيه الوطنيه بمختلف تخصصاتها ولم تفلح جهوده في ذلك. كما لم تسفر دعوات تشكيل هيئة أو مجلس وطني أعلى جامع لمؤسسات البحث العلمي عن النجاح في ذلك أيضاً.

وأن التعاون والتنسيق بين جميع المؤسسات التي يعتبر البحث العلمي الزراعي من بين اهدافها غير قائم اليوم كما لم يكن قائماً في اي يوم مضى ولم تبذل جهود كافيه من قبل الحكومه ولا من قبل المؤسسات نفسها لتحقيق التعاون والتنسيق المطلوبين.

اما بالنسبة للمركز الوطني للبحوث الزراعيه كجهاز حكومي متخصص بالبحث الزراعي تابع لوزارة الزراعة فان جهوده البحثيه التراكميه منذ تأسيسه لم تكن كماً ونوعاً ونتائجاً بمستوى احتياجات القطاع الزراعي. وتقف وراء ذلك اسباب اداريه وماليه.

من جهة اخرى فإن النقص في مخصصات البحث في موازنة المركز تحول دون قيام المركز بواجباته البحثيه الى حد كبير حتى لو قامت الادارة بواجبها بوضع برنامج بحثي لمدى متوسط وخطط سنويه مرتبطه باحتياجات القطاع الزراعي. ولذلك كان اعتماد المركز وباحثيه لتمويل البحوث اعتماداً شبه كامل على المشاريع الخارجيه التي تعمل في المركز ، وعلى ما يستطيع المركز وباحثوه من الحصول عليه من تمويل لمشاريعهم البحثيه من جهات خارجية وهذا ما قلل من ارتباط البحوث بالاحتياجات الفعلية للزراعة الاردنيه

ويمكن ان نضيف هنا انه بخروج جهاز الارشاد الزراعي من المركز وعودته الى وزارة الزراعه قد تم اضعاف البحث في المركز والارشاد في وزارة الزراعه في ذات الوقت. وليس واقعياً ابداً ان يتم التعاون بين البحث في المركز والارشاد في الوزرة بينما هما متباعدان ادارياً ولا يعملان تحت مظلة ادارية واحده . ومن الجدير بالذكر ان ضم جهاز الارشاد الى المركز. في العام 2006 قد تم بناء على دراسه ، كما انه قد تم في العام 2014 عندما كان جهاز الارشاد ما يزال في المركز اجراء استطلاع لاراء المرشدين في المركز اكدوا خلاله بالاجماع على نجاح تجربة جمع البحث والارشاد تحت مظلة ادارية واحده، واعربوا عن رغبتهم بالاستمرار بالعمل في المركز وقدموا ما يدعم رأيهم بهذا الخصوص.

ولتنشيط دور المركز في القيام ببحوث ذات اولوية لقطاع الزراعه وتوصيل فعال لنتائجها الى المزارعين في الميدان يمكن اقتراح ما يلي :

1- قيام المركز سنوياً بتحديد قائمة بالبحوث ذات الاولويه ووضع مخصصات لها في موازنته آخذاً في تحديدها خبرة باحثيه، ورأي مجلس ادارة المركز، ورأي جهاز الارشاد الزراعي.

2- زيادة موازنة المركز الوطني في مجال البحوث وتخصيص أعلى ما يمكن تخصيصه للنشاط البحثي لزيادة البحوث.

3- بتنفيذ البندين 1و2 اعلاه يصبح ممكناً مساءلة ادارة المركز والباحثين عن الانجاز في البحوث التي تضمنت الموازنه مخصصات لها.

4- مراعاة اولوية الاحتياجات الوطنية مع المشاريع الخارجيه العامله في المركز، وكذلك مع الجهات الخارجيه الممولة للبحوث الزراعيه لتوفير التمويل للبحوث ذات الاولويه التي لم يرد لها تمويل في موازنة المركز.

5- ضرورة مراجعة اداء صندوق دعم البحث العلمي والابتكار في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتفعيل دوره في تمويل المزيد من البحوث العلميه والزراعيه منها.

6- ضرورة مراجعة اسباب ضعف الانفاق على البحث العلمي في الجامعات الذي يؤدي الى فائض من مخصصات البحث العلمي يتم تحويلها الى صندوق البحث العلمي في وزارة التعليم العالي طبقاً لما ينص عليه قانون الصندوق.

7- عودة جهاز الارشاد الزراعي تحت مظلة المركز لنحقيق التكامل بين الباحثين والمرشدين في نقل احتياجات الميدان للباحثين وتوصيل نتائج البحث الى الميدان . فضلاً عن ميزات التفاعل بين الباحثين والمرشدين ، وسهولة ادارة النشاطين البحثي والارشادي حال جمعهما تحت مظلة ادارية واحده.

الارشاد الزراعي :

يتلقى المزارع في الاردن خدمة الارشاد الزراعي من المصادر التاليه :

- الخبره المتراكمه للمزارع.
- الشركات الخاصه.
- وسائل الاتصال الالكترونيه.
- وزارة الزراعه.(المرشدون الزراعيون في المديريات الميدانيه لوزارة الزراعه).
- المركز الوطني للبحوث الزراعيه (المجموعات الحقليه).

وقد تم في العام 2017 فصل الارشاد الزراعي عن البحوث الزراعيه حيث تم تحويل المركز الوطني والارشاد الزراعي الى المركز الوطني للبحوث الزراعيه ليعود بموجب ذلك الارشاد الزراعي الى وزارة الزراعه. ونتج عن ذلك قطع الاتصال بين البحث الزراعي في المركز وجهاز الارشاد الزراعي في وزارة الزراعه الى حد كبير.

ووفقاً للتعداد الزراعي الذي اجرته دائرة الاحصاءات العامه لعام 2017 جرى ترتيب مصادر الارشاد الزراعي للمزارعين كما يلي 76,6% خبرات المزارعين الشخصيه،3,9% المصادر الرسميه (وزارة الزراعه والمركز الوطني للبحوث الزراعيه)، 14,5% اكثر من مصدر من المصادر السابقه، 5% مصادر اخرى. ونستغرب انه لم يظهر دور لشركات القطاع الخاص الموردة لمستلزمات الانتاج في ارشاد المزارعين بينما هو في الواقع وبناء على التجربه العمليه يعتبر دور الشركات الثاني في الاهميه كمصدر لارشاد المزارعين بعد الخبرات الذاتيه للمزارعين. ومن اجل تلافي النقص في البحوث ذات الاولويه لحاجة الزراعه في الاردن ، والنقص في نقل نتائج البحوث التي يتم تنفيذها الى المزارعين فمن الضروري برأينا عودة جهاز الارشاد الزراعي في وزارة الزراعه الى المركز الوطني للبحوث الزراعيه ليكونا معاً جهازاً واحد متكاملاً على نحو ما اشرنا اليه في حديثنا عن البحث العلمي الزراعي.

كما انه من الضروري موافقة الحكومه على تضمين الموازنه السنويه للمركز مخصصات تكفي لقيامه بدوره الارشادي بما في ذلك تأهيل الكوادر الارشاديه وتدريبها وتوفير الوسائل الارشاديه للمرشدين وتسهيل وصولهم وتفاعلهم مع المزارعين في الميدان.

وفي كلا الحالين سواء وجود جهاز الارشاد في وزارة الزراعه او في المركز الوطني للبحوث الزراعيه فإن النهوض باالارشاد يجب ان يبدأ بمشروع مساعدات خارجي قوي، مع استمرارية وديمومة دعم الجهاز بعد توقف مشروع الدعم الخارجي بدعم من الموازنه السنويه الى ان يتيسر له مشروع مساعدات خارجي آخر حتى لا يتوقف الدعم المقدم له، فهو بحاجة لدعم دائم.

مستقبل الارشاد الزراعي القريب :

ان كل ما سبق واشرنا اليه لاعداد جهاز الارشاد الزراعي وتطويره يهدف بالدرجه الاولى الى تدريب المرشدين واعدادهم لزراعة المستقبل التي سوف تلعب فيها تطبيقات شبكة الانترنت دوراً حاسماً يتحول بموجبها الارشاد الزراعي بشكل كامل او شبه كامل الى خدمة المزارعين باستخدام هذه التطبيقات خلال فترة اقل من عشر سنوات.

الفصل الثاني

الملامح العامه الاساسيه لقطاع الزراعه في الاردن

بعد ان اشرنا في مقدمة الكتاب الى دور واهمية قطاع الزراعه، ثم تحدثنا باسهاب عن الموارد الزراعيه (متضمنة الحراج والمراعي) ما هو متاح منها وما هو مطلوب لاجل النهوض بقطاع الزراعه ، فسوف نكتفي في هذا الجزء بالاشاره الى ملامح القطاعين النباتي الحيواني، والى بعض المؤشرات الاقتصاديه لقطاع الزراعه.

اولاً- القطاع النباتي :

- **الحائزون :**

1. عدد الحائزين الاجمالي (نباتي وحيواني ومختلط) 107.7 ألف حائز .
2. 14.5 % من الحائزين الزراعيين فقط تمثل الزراعه المهنه الرئيسيه لهم .
3. 37 % من الحائزين ينتجون للاستهلاك الاسري و 63 % منهم ينتجون للسوق.

- **الحيازات** :

1. عدد الحيازات النباتيه 75,4 ألف.
2. عدد الحيازات الحيوانيه 25,8 الف.
3. عدد الحيازات المختلطه (حيواني ونباتي) 6,5 ألف.
4. المجموع: نباتيه وحيوانيه ومختلطه 107,7 ألف.

- تطور المساحات الزراعيه 1983-2017:

السنه	المساحه بالدونم
1983	3643000
1997	3060000
2007	2615000
2017	2818000
2018	2122000

المصدر: دائرة الاحصاءات العامه، التعداد الزراعي 2017.

يشير الجدول الى ان المساحات الزراعيه الاجماليه زادت عام 2017 بنسبة 7% عنها في 2007 ونفصت بنسبة 6,6% عنها في 1997 كما نقصت بنسبة 22,2% عنها في عام 1983.

- فئة المساحه وعدد الحائزين للحيازات النباتية لكل فئة ونسبتهم ومساحة كل فئة من فئات المساحه ونسبتها الى المساحه الكليه فى العام 2017 :

فئة المساحه / دونم	عدد الحائزين	النسبه %	المساحه(بالدونم)	النسبه%
أقل من 2	34,360	33.7	21,601	0.8
5-2	27,548	27.0	96,438	3.4
10-6	13,480	13.2	116,871	4.1
20-11	9,889	9.7	160,030	5.7
30-21	4,842	4.7	135,016	4.8
40-31	3,130	3.1	117,411	4.2
50-41	1,847	1.8	90,182	3.2
100-51	3,449	3.4	262,786	9.3
200-101	1,553	1.5	239,520	8.5
500-201	1,197	1.2	409,141	14.5
1000-501	430	0.4	321,033	11.4
2000-1001	168	0.2	225,433	8.0
اكبر من 2000	102	0.1	623,137	22.1
المجموع	101,995	100.0	2,818,598	100.0

المصدر : دائرة الاحصاءات العامه ، التعداد الزراعي 2017 .

- حائزو 10 دونمات واقل يشكلون 74% من الحائزين ومجموع مساحة حيازاتهم نحو 8% من اجمالي مساحة الحيازات الزراعيه.
- حائزو مساحات 100 دونم فاكثر يشكلون اقل من 3.8% من مجموع الحائزين ومجموع مساحاة حيازاتهم نحو 74% من اجمالي مساحة الحيازات الزراعيه.
- انخفض متوسط حجم الحيازه الزراعيه من 32,6 دونم عام 2007 الى 26,2 دونم عام 2017 بنسبة 19,8%.

- 88,3% حيازات صغيره (30 دونم فأقل) وهي غير اقتصاديه. كما أن تفتت الحيازات الناتج عن الارث مستمر في تصغيرها.

- النسب المئويه لاستخدام الاراضي الزراعيه في العامين 2007 و 2017.

نوع الزراعه	%عام 2007	%عام 2017
محاصيل (حبوب وبقوليات	28%	25%
خضروات مكشوفه	9%	7%
خضروات محميه	1%	2%
اشجار	31%	28%
بور	17%	27%
اخرى(ربما مساحات المزارع المختلطه)	14%	11%
المجموع	**100%**	**100%**

المصدر : دائرة الاحصاءات العامه ، التعداد الزراعي 2017 .

- مساحات المحاصيل الحقليه عام 2017 (قمح وشعير وعدس وحمص وذره) وهو ما يفهم من الرسم البياني للمحاصيل الحقليه.
- اجمالي مساحة الاراضي المستغله لزراعة المحاصيل الحقليه : 718375 دونم.
- المساحه الفعليه المزروعه بالمحاصيل الحقليه (المساحه المحصوليه) 736732 دونم.
- نسبة مساحة المحاصيل الحقليه البعليه : 89,6%.
- نسبة مساحة المحاصيل الحقليه المرويه : 10,4%.

- التطور التاريخي للمساحه المستخدمه لزراعة المحاصيل الحقليه للاعوام 1983-2018 وفي عام 2018 بالالف دونم :

السنه	المساحه
1983	1675
1997	1608
2007	716
2017	718
2018	964

المصدر : دائرة الاحصاءات العامه، التعداد لزراعي 2017.

يلاحظ أن هناك تناقصاً كبيراً في المساحه المزروعه بالمحاصيل الحقليه من 1,675 مليون دونم عام 1983 الى 718 مليون دونم عام 2017. وربما يعود ذلك الى تراجع زراعة الحبوب البعليه وخاصة الشعير.

- التطور التاريخي للمساحه المستغله لزراعة الخضروات 1983-2018 بالالف دونم:

السنه	المساحه
1983	331
1997	303
2007	279
2017	294
2018	374

المصدر : دائرة الاحصاءات العامه، التعداد الزراعي 2017 .

هذا وأن تراجع المساحات بين عام 2007 وعام 2017 بنسبة 7% ربما يعود في اغلبه للظروف الاقتصاديه وللظروف السياسيه التي تمر بها المنطقه منذ العام 2011.

- التطور التاريخي للمساحه المزروعه بالاشجار المثمره 1983-2018 بالالف دونم.

السنه	المساحه
1983	426
1997	794
2007	813
2017	781
2018	784

المصدر : دائرة الاحصاءات العامه، العداد الزراعي 2017.

- المساحات المزروعه بالاشجار المثمره في العام 2017 :

المحصول	المساحه (بالدونم)
زيتون	562,141
(دراق ، خوخ ، تفاح ، اجاص ، كرز، مشمش ، اسكدنيا)	65,167
حمضيات	64,211
الفواكه الاستوائيه وشبه الاستوائيه (بباي، افوكادو،موز ،جوافه،نخيل، تين)	43,793
عنب	28,939
اخرى	11,590
الجوزيات (لوز ، فستق حلبي ، جوز)	4,794
المجموع	**780,634**

المصدر : دائرة الاحصاءات العامه، التعداد الزراعي 2017.

- اجمالي المساحات المستغله لكامل المحاصيل الحقليه والخضروات والاشجار المثمره في الاعوام 2016، 2017، 2018 بالالف دونم .

السنه /المساحة	محاصيل حقليه	الخضروات	الاشجار المثمره	المجموع
2016	1355	506	867	2.728
2017	737	377	781	1.895
2018	964	374	784	2,122

المصدر : 2016 دائرة الاحصاءات العامه. احصاءات زراعيه، 2017. و2017 التعداد الزراعي2017 والاردن بالارقام 2018 ص 25. و2018 الكتاب الاحصائي السنوي الاردني، عام 2018، ص77 و78.

وأما الفرق بين المساحات المستغله والمساحات المزروعه فيعود لإن الارض غالباً ما تزرع في السنه لاكثر من موسم واحد. ولذلك نجد في حال الاشجار المثمره ان المساحه المستغله تساوي المساحه المزروعه. كما مثل رقم العام 2017 حالة شاذه لم تجب عليها دائرة الاحصاءات العامه.

-المساحات الزراعيه عام 2018 بالالف دونم رياً وبعلاً :

	مروي	%	بعلي	%	المجموع
محاصيل حقليه	73,9	7,7	889,8	92,3	963,7
خضراوات	344,0	92	30,4	8	374,4
اشجار مثمره	420,9	53,7	363,3	46,3	784,2
المجموع	**838,8**		**1283,5**		**2122,3**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامه ، الكتاب الاحصائي السنوي الاردني ، 2018

لشديد الاسف لا توجد هناك احصاءات منتظمه وموسعه عن قطاع نباتات الزينه وازهار القطف لدى دائرة الاحصاءات العامه أو وزارة الزراعه. رغم انه قد نشأ في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، وانه قطاع واعد يمكن ان يمثل جزءاً من الصادرات

الزراعيه تماماً مثلما أدى دوره في التخفيف من المستوردات. كما انه يعاني من مشاكل تسويقيه تحد من تطوره اهمها ان ما يفرض عليه من ضرائب في ما يعرف ببورصة الازهار(سوق الجمله لمنتجات هذا القطاع الذي يتبع لامانة عمان) تصل نسبتها إلى 29% (16% ضريبة مبيعات لان دائرة الضريبه لا تستطيع تحصيلها من تاجر التجزئه،و7% كومسيون الشركات المسوقه ، 4% عمولة الامانه، و 2% عمولة تنزيل وتحميل).

- كمية صادرات ومستوردات الخضار والفواكه خلال الفتره 2014-2018 بالألف طن.

البند/السنه	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات	887	783	686	587	524
المستوردات	286	227	262	226	204

المصدر: وزارة الزراعه، مديرية المعلومات، قسم الاحصاءات والبيانات الزراعيه.

- نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات النباتيه في العام 2017 :

	2015	2016	2017	2018
القمح	1,7%	3%	1,1%	1,9%
الشعير	5,8%	3,6%	4,9%	4,7%
الخضار	85%	85%	85%	85%
الفاكهه	80%	80%	82%	82%
الزيتون	102%	104%	102%	102%
زيت الزيتون	102%	104%	102%	102%

المصدر:- دائرة الاحصاءات العامه، الاردن بالارقام، 2018، ص 23.

ثانياً- القطاع الحيواني:

تطور اعداد الضأن والماعز والابقار في السنوات 1983 و1997 و2007 و2016و2017 و 2018 .

النوع / السنه	1983	1997	2007	2016	2017	2018
الضأن/مليون رأس	1,1	2,1	2,5	3,2	3,0	3,6
الماعز/الف رأس	370	721	560	773	771	742
الابقار/الف رأس	20	53,5	88,2	74,7	72,6	76,4

المصدر : - دائرة الاحصاءات العامه، التعداد الزراعي،2017 فيما يخص ارقام 1983،1997،2007،2017.

- دائرة الاحصاءات العامه، الاردن بالارقام، 2018، ص 22 فيما يخص رقم عام 2016.

- دائرة الاحصاءات العامه، الكتاب الاحصائي السنوي الاردني، 2018، ص 75 فيما يخص رقم 2018.

- ويلاحظ هنا تزايد اعداد المواشي وهو ما ينفي ما يشاع عادة عن تراجع اعدادها.

- اعداد المزارع في القطاع الحيواني المنظم في العام 2017 :

النوع / السنه	2017	2018
امهات دواجن	94	126
دجاج لاحم	1623	1657
دجاج بياض	286	303
ابقار	889	889
نحل	1046	1200
مزارع الاسماك غير معروف اعدادها		

المصدر : عام 2017 من التعداد الزراعي، وعام 2018 من وزارة الزراعه، الكتاب السنوي، 2019 ص 47. ماعدا النحل فهو من دائرة الاحصاءات العامه، الكتاب الاحصائي السنوي الاردني.

- سعات الدواجن الفعليه في العامين 2007 و2017 والاجماليه في العام 2018 :

النوع	عام 2007/سعه فعليه	عام 2017/سعه فعليه	% للتغيير	عام 2018 سعة اجماليه
لاحم / طير	29639640	28667410	3,28 -	40900000
بياض / طير	6759275	8062850	19,28	7900000
امهات / طير	2347436	3050150	29,9	3969000

المصدر :عاما 2007 و 2017 من التعداد الزراعي، 2017. وعام 2018 من وزارة الزراعه، الكتاب الاحصائي السنوي، 2019، ص47.

ونلاحظ هنا ما يلي :

1- إرتفاع سعات البياض ناتج اساساً عن سياسة وقف الاستيراد التي بدأت عام 2013 ولا تزال مستمره.

2- إرتفاع سعات الامهات بسبب التنافس الاحتكاري بين كبار شركات اللاحم.

3- انخفاض سعات اللاحم بسبب التنافس بين كبار الشركات وخروج صغار المربين.

4- لم يميز التقرير بين امهات لاحم وامهات بياض .

5- في عام 2013 نظمت الوزاره انتاج امهات البياض بالتوافق بين المربين بينما فشل منتجو امهات اللاحم وخاصة الشركات في الاتفاق على تنظيم مزارع امهات اللاحم رغم الجهود التي بذلتها الوزاره في سبيل ذلك في العامين 2014و2015 .

- انتاج لحوم الدجاج وبيض المائده في الفتره 2014-2018 :

النوع/ السنه	2014	2015	2016	2017	2018
لحوم دجاج/الف طن	190	202	203	284	308
بيض مائده/مليون بيضه	895	949	950	1403	1640

- عدد الحيازات الارضيه والحيوانيه والمختلطه ، وعدد الحائزين والمساحات موزعة على المحافظات عام 2017.

المحافظة	حيازات نباتية	حيازات حيوانية	حيازات مختلطة	عدد الحيازات	النسبه المئويه	عدد الحائزين	%	المساحه	%
العاصمه	7,239	3,020	1,013	11,272	10,5	13600	13,3	442525	15,7
البلقاء	6,314	1,716	202	8,232	7,6	7000	6,9	208576	7,4
الزرقاء	1,755	1,968	219	3,942	3,7	3410	3,4	273404	9,7
مادبا	3,329	161'1	409	4,899	4,5	4293	4,2	62000	2,8
اربد	28,427	5,109	1,353	34,889	32,4	33150	32,5	439700	15,6
المفرق	4,544	3,657	605	8,806	8,2	7574	7,5	558100	19,8
جرش	6,906	1,004	488	8,398	7,8	7759	7,6	98651	3,5
عجلون	6,166	706	268	7,140	6,6	6554	6,4	62000	2,2
الكرك	6,759	2,450	1,015	10,224	9,5	9305	9,1	270585	9,6
الطفيله	1,925	822	279	3,026	2,8	2844	2,8	56372	2,0
معان	1,620	2,313	473	4,406	4,1	4158	4,1	233944	8,3
العقبه	433	1,869	171	2,473	2,3	2348	2,3	95832	3,4
المجموع	**75,417**	**25,795**	**6,495**	**107,707**	**100%**	**102,000**	**100%**	**2818598**	**100%**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامه، التعداد الزراعي الاردني عام 2017، المجلد الثاني، صفحات متعدده.

- صادرات ومستوردات الاغنام خلال الفتره 2014 – 2018 بالألف رأس.

البند/السنه	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات	660	573	417	492	296
المستوردات	916	1084	1307	69	6997

المصدر : وزارة الزراعه، مديرية المعلومات، قسم الاحصاءات والبيانات الزراعيه.

- نسب الاكتفاء الذاتي في المنتجات الحيوانيه بحسب الاحصاءات العامه في العام 2017 :
  - لحوم الابقار 13,2%.
  - لحوم الضأن 44,6%.
  - لحوم الماعز 100%.
  - لحوم الدجاج 81,4%.
  - الحليب الطازج 100%.
  - بيض المائده 101,7%.
  - الاسماك 19,7% (الطازجه والمبرده والمجمده وشرائح السمك).
  - العسل 78%.

ثالثاً- مؤشرات اقتصاديه عامه لقطاع الزراعه :

- الناتج المحلي الزراعي بالاسعار الجاريه بالمليون دينار، ومساهمته في الناتج المحلي بالاسعار الثابته، ونموه بالاسعار الثابته للفتره 2015 – 2018.

البند / السنه	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الزراعي بالاسعار الجاريه	1377	1460	1602	1688
مساهمته في الناتج المحلي بالاسعار الثابته.٪	%5,8	%5,9	%6,1	%6,1
نمو الناتج المحلي بالاسعار الثابته.٪	%5	%3,8	%4,8	%3,2

المصدر : البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، 2018، ص 10 و 12.

- الصادرات الزراعيه الغذائيه والمستوردات الزراعيه الغذائيه (حيوانات حيه، منتجات البان، بيض تفريخ، حبوب ومحضراتها، خضراوات، فاكهه، مكسرات، اعلاف) والعجز التجاري الزراعي خلال الفتره 2014 – 2018 بالمليون دينار.

البند /السنه	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات	967	920	736	727	949
المستوردات	16280	1454	1372	1455	1442
العجز التجاري الزراعي	661	634	636	728	493

المصدر: دائرة الاحصاءات العامه ، الكتاب الاحصائي السنوي الاردني ، 2018 ، ص 254.

- نسبة الصادرات الزراعيه الى الصادرات الكليه ونسبة المستوردات الزراعيه الى المستوردات الكليه خلال الفتره 2014–2018.

البند/السنه	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الصادرات الزراعيه الى الصادرات الكليه	%18,7	%19,2	%16,7	%16,1	%13,8
نسبة المستوردات الزراعيه الى المستوردات الكليه	%16,2	%16,8	%18,7	%16,9	%16,8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامه، الكتاب الاحصائي السنوي الاردني، 2018، ص 255.

1- التحديات الاساسيه التي يواجهها قطاع الزراعه :

1. التحديات في قطاع الانتاج النباتي :

1-1 التحديات في مجال الانتاج وتشمل ما يلي :

- صغر معظم وحدات الانتاج التي تجعل منها وحدات غير اقتصاديه ترفع من تكاليف الانتاج حيث تبلغ نسبة الحيازات 10 دونم فأقل 74% و 20 دونم فأقل 83%.
- استمرار تفتت الاراضي الزراعيه بفعل عامل الارث والتشريعات المتعلقه بالسماح بفرز الاراضي حيث يسمح بفرز الاراضي الزراعيه الى مساحة 4 دونمات.
- خروج مساحات كبيرة من الاستغلال الزراعي واستمرار الزحف على الاراضي الزراعيه وبخاصة من تمدد التنظيم البلدي. وبحسب التعداد الزراعي لدائرة الاحصاءات العامه لعام 1997 تراجعت الاراضي المستغله بالزراعه عن العام 1975 بمساحة 840 ألف دونم اي معدل 38 الف دونم سنوياً. وبحسب تعداد 2017 تراجعت عن العام 1997 بمساحة 260 ألف دونم أي بمعدل 13 ألف دونم سنوياً.
- تراجع كميات الامطار بالنسبة للزراعه المطريه وتذبذبها وعدم انتظامها ما ادى الى تراجع زراعة القمح والشعير من نحو 2 مليون دونم في الستينات والسبعينات من القرن الماضي الى أقل من مليون دونم منذ مطلع القرن الحالي.
- نقص كميات مياه الري بالنسبة للزراعه المرويه . وقد ادى ذلك إلى استنزاف المياه الجوفيه بنسبة تزيد عن 200% والى تزايد استخدام المياه المعالجه للزراعه حتى وصلت إلى 25% ويتوقع ان ترتفع عام 2025 الى 33%.
- غياب قاعدة البيانات الزراعيه الشامله كأساس للتخطيط من جهه، وكمصدر للمعلومات للمزارعين والوسطاء الزراعيين تمكنهم من تحسين مستوى قراراتهم فيما يخص أعمالهم.

- ضعف الانتاجيه بشكل عام وانخفاض العائد على وحدة المياه بشكل خاص وهي المورد الاكثر ندرة. ويعود ذلك إلى صغر وحدات الانتاج وضعف استخدام التكنولوجيا وغياب المعلومات والارشادات الموجهه للمزارعين.
- الضعف في تنويع الانتاج بسبب الثقافه التقليديه لغالبية المزارعين وضعف الارشاد الزراعي من قبل القطاعين العام والخاص.
- ضعف اعتماد الميزه النسبيه كأساس للانتاج يمكن المنتجات من المنافسه وذلك بسبب الثقافه التقليديه لغالبية المزارعين، وغياب نشر المعلومات، وضعف الارشاد الزراعي.
- ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج لعدم شفافية آلية التسعير لمنتجي ومستوردي المستلزمات.
- ضعف مصادر التمويل الخاص بالانتاج الزراعي . فالبنوك تتردد في تمويل المزارعين وخاصة الصغار والمتوسطين منهم وهم الغالبية العظمى وذلك بسبب ارتفاع المخاطر الزراعيه . واما مصدر التمويل الحكومي وهو مؤسسة الاقراض الزراعي فلا يغطي تمويلها سوى 9% من اجمالي التمويل لقطاع الزراعه نتيجة لانخفاض رأسمالها.
- هناك شبه غياب لمظلة لمواجهة المخاطر الخاصه بالانتاج الزراعي. ولصعوبة تطبيق التأمين الزراعي تلجأ بعض الدول لانشاء صناديق تعويضيه لادارة المخاطر. ولا تزال تجربة الاردن في هذا المجال في بدايتها حيث تبلغ ايرادات صندوق ادارة المخاطر الزراعيه السنويه من الحكومه واسواق الجمله نحو 4 مليون دينار سنوياً واحياناً لا تدفع الحكومه مساهمتها السنويه فيه والبالغه 3 ملايين دينار.
- تذبذب توافر العماله الوافده لقطاع الزراعه في ظل غياب تام او شبه تام للعماله المحليه . يضاف الى ذلك ارتفاع اجورها وقد اصبحت هذه المشكله من اكبر مشاكل الانتاج الزراعي مؤخراً.
- غياب السياسات الخاصه بتوجيه وتنظيم الانتاج حتى الان . وهي السياسات التي تتولى توجيه المزارعين للاستجابه لتنظيم الانتاج في انماط تخدم مصالحهم ومصلحة القطاع الزراعي والاقتصاد الوطني ، وذلك عن طريق التحفيز أي تحفيز المزارعين لتطبيق الانماط المطلوبه باستخدام تسعير الموارد من مياه وطاقه وتمويل.

- غياب الشركات المتوسطه والكبيره التي يمكن ان تستفيد من مزايا الانتاج الكبير في التكنولوجيا والاداره والميزه التنافسيه.
- ضعف الشراكه بين الحكومه والقطاع الخاص.

1-2 التحديات في مجال التسويق وتشمل ما يلي :

- ارتفاع نسبة الهدر في الانتاج الناتج أساساً عن ضعف الممارسات الزراعيه الجيده خصوصاً في عمليات ما بعد الحصاد . حيث تصل نسبة الفاقد من القمح والشعير والحبوب عموماً الى 8%، بينما تزيد عن 25% في الخضار والفاكهه.
- انخفاض الجوده النوعيه ما بعد الحصاد بسبب التعبئه غير المناسبه للخضار والفاكهه، فالعبوات غيرمناسبه وغير موحده او متجانسه، والثمار غير متجانسه في درجة واحده، والتغليف بدائي، ويتم ذلك في السوق المحلي او في الصادرات للاسواق التقليديه.
- وجود احتكار القله لدى وكلاء البيع بالعموله (الكومسيونجيه) في اسواق الجمله اذ يستحوذ نحو 20% منهم على 60% من المبيعات في الاسواق.
- وجود احتكار القله ايضاً لدى مصدري الخضار والفاكهه، بالاضافه إلى عدم شرائهم للمنتجات بطريقة المزاد بدلاً من الاعتماد على أمانة المصدرين.
- تتشكل اسعار المنتجات للخضار والفاكهه في اسواق الجمله في ظروف لغير صالح المزارعين بسبب عدم مراقبة المزاد من قبل موظفي امانة عمان الكبرى أو موظفي وزارة الزراعه. كما يؤدي ذلك الى ظاهرة البيع الثاني داخل سوق الجمله في مخالفة لنظام اسواق الجمله وهو ما يضر بعدالة الاسعار للمزارعين. وتزداد الاخطاء في المزادات على المنتجات التي تصل في ساعة متأخره من الليل ويجري المزاد عليها ابتداء من الرابعة صباحاً حيث يغيب المزارعون عن هذه المزادات.

- ارتفاع الهوامش السعريه بصورة فوارق عاليه بين اسعار الجمله (المزراعين) واسعار التجزئه (المستهلكين). ويعود ذلك الى ان نسبة 25% من الثمار المعبأه تصل الى تاجر التجزئه تالفة بسبب الغش في التعبئه . وهذا ما يجعل تاجر التجزئه يحملها للمستهلك. ويخطىء البعض الذين يعتقدون ان ذلك يعود لتعدد الوسطاء حيث لا يوجد وسطاء بين سوق الجمله وتاجر التجزئه لان تاجر التجزئه يذهب للسوق أو يرسل مندوبه ويشتري بضاعته بشكل مباشر ودون وسيط.

- عدم استقرار اسعار المزارعين واستمرار ظاهرة تقلبات الاسعار نتيجة لغياب نظام المعلومات ونشر المعلومات، ولتقلبات العرض الناجمه عن عوامل الطبيعه والافات والامراض.

- حتى الان لم يفلح نظام التسويق في الوصول الى مرحلة الزراعه المتخصصه في التصدير التي تزرع خصيصاً للتصدير ولا يزال معظم التصدير قائماً على ما يتم انتاجه.

- كذلك الحال لم يفلح نظام التسويق بعد في الوصول الى مرحلة الزراعه التصنيعيه التي تزرع خصيصاً للتصنيع ولا يزال التصنيع قائماً بالكامل عل ما يتم انتاجه ..

- غياب قاعدة البيانات التسويقيه لدى الجهات الحكوميه وعدم نشر البيانات للمزارعين ووسطاء التسويق بما يمكنهم من تحسين قراراتهم الخاصه باعمالهم.

- غياب شركات تسويق متوسطه وكبيره حيث انه لا وجود لشركات تسويق للسوق الداخلي وأما سوق التصدير فيقتصر على شركات عائليه صغيره.

- عدم التوصل الى شراكات استراتيجيه مع المستوردين من الدول المتقدمه للتوسع في التصدير والاستفاده مما يملكونه من معرفة فنيه في الانتاج والتسويق.

- ارتفاع المخاطر السعريه بشكل عام وفي السوق المحلي بشكل خاص بسبب غياب المعلومات التسويقيه، وتدخلات عوامل السوق الاخرى غير العرض والطلب مثل تركيب السوق والسلوك السوقي.

- غياب السياسات الموجهه للمزارعين لاتباع انماط زراعيه مناسبه باستخدام التحفيز القائم على تسعير الموارد وبخاصة المياه والطاقه والتمويل.
- عدم توفر وسائط النقل للاسواق عالية الدخل في اوروبا بحراً وجواً وارتفاع تكاليف النقل البري وما يتوفر من نقل جوي بواسطة طائرات الركاب.

2- التحديات في قطاع الانتاج الحيواني :

2-1 التحديات في مجال الانتاج وتشمل ما يلي :

- صغر غالبية وحدات الانتاج (المزارع) سواء في قطاع الدواجن او قطاع الاغنام او قطاع الابقار الحلوب مما يضعف اقتصاديات الانتاج لديها.
- وجود تركز منتجين في قطاع الابقار الحلوب حيث ارتفع عدد الشركات الكبيره التي تزيد عن 2000 رأس ووصل القليل منها الى ما يتراوح بين 5000- 10000 رأساً مما يضعف القدرة التنافسيه لغالبية المنتجين الذين تقل حيازاتهم عن 50 رأس.
- اعتماد تربية الاغنام بالكامل على الطريقة التقليديه (السرحيه) وعدم وجود مزارع للتربية الكثيفه القائمه على تسمين الاغنام.
- وجود احتكار قله لدى منتجي الدجاج بنوعيه اللاحم والبياض حيث تهيمن على القطاع اللاحم نحو 10 شركات وكذلك الحال في القطاع البياض.
- يزداد ضعف المنافسه بين المنتجين في قطاع الدواجن بنوعيه مع ظهور شركات كبيره يتكامل فيها استيراد وانتاج الاعلاف ، وامتلاك مزارع الامهات بالاضافة الى مزارع كبيرة للتربيه . ونفس الشيء في تكامل انتاج الحليب مع صناعة الالبان.
- انخفاض انتاجية مزارع الدواجن بسبب انخفاض مهارات المزارعين وانخفاض الطاقه الانتاجيه عن الطاقه التصميميه التي تتراوح ما بين 60%- 75% .

- ارتفاع نسبة النفوق في الدواجن التي تصل الى 15% في الدجاج اللاحم .
- عدم قدرة مزارع الدواجن على التخلص من مخلفات الدواجن او من الطيور النافقه.
- ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج لعدم شفافية آلية التسعير لدى القطاع الخاص المنتج والمستورد لمستلزمات الانتاج .
- ضعف القدرة التنافسية لمنتجات غالبية المنتجين بسبب صغر وحدات الانتاج (المزارع).
- ضعف الخدمات البيطريه التي تقدمها وزارة الزراعه خصوصاً خارج محافظة عمان.
- ضعف التمويل الحكومي للانتاج الحيواني لضعف رأسمال مؤسسة الاقراض الزراعي.
- باستثناء صناعة الالبان هناك ضعف كبير في تصنيع منتجات اللحوم البيضاء والحمراء.
- عدم انتظام توفر العماله الوافده وارتفاع اجورها.
- استيراد كامل للاعلاف (ذره وصويا وشعير) واستيراد كامل لمركزات الاعلاف للدواجن.
- ارتفاع اسعار الطاقه.
- غياب مظلة لتعويض المزارعين وخاصة الصغار منهم ضد المخاطر المختلفه.

2-2 التحديات في مجال التسويق وتشمل ما يلي :

- يعاني المزارعون (المربون) من دوام ظاهرة تقلبات الاسعار لمنتجاتهم التي يتضرر منها صغارهم بصورة اكبر نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج لديهم.
- دخول شركات منتجات الالبان على خط تسعير الحليب مما يخفض من اسعاره حيث يتم تسعير الحليب بمعادلة سعرية بين المصانع والمزارعين باشراف من وزارة الصناعه والتجاره.

- وجود نوع من احتكار القله لدى مسوقي لحوم الدجاج وبيض المائده.
- المنافسه الشديده التي تتعرض لها منتجات الدجاج اللاحم ومنتجات الالبان ولحوم الاغنام من قبل المستوردات.
- التنافس الحاد وغير الصحي بين منتجي لحوم الدجاج من خلال ما يعرف بالعروض السعريه التي تقدم للمولات والذي ينعكس على انخفاض اسعار صغار المنتجين.
- عدم وجود اسواق جمله للاغنام مما يترك اثاراً سلبية على تشكل اسعار الجمله لها نظراً لعدم البيع عن طريق المزاد.
- غياب المسالخ المؤهله فنياً وصحياً في المدن والبلديات الكبيرة مما يعرض المستهلكين لعوارض صحيه بعيداً عن اشراف الجهات الرسميه ممثله بالبلديات ووزارة الزراعه.
- غياب نظام التتبع مما يحول دون القدرة على تتبع مصدر المخالفة في الانتاج . ولهذا يعود السبب في رفض الدول الاوروبيه والمتقدمه عموماً لاستيراد اللحوم الحمراء والبيضاء من الاردن.
- عدم الجديه الكافيه في تفعيل قانون حماية الانتاج الوطني رقم 21 لسنة 2004 في مواجهة الزيادات المفاجئه للمستوردات، وحالات الاغراق بالمستوردات، والمستوردات المدعومه دعماً غير مشروع.
- بروز اكبر لظاهرة التقلبات السعريه في قطاع الدواجن حيث ترتفع الاسعار عندما ينقص العرض بسبب ظهور الامراض وتقلبات الطقس وارتفاع اسعار الاعلاف في السوق الدولي، وعندما يزداد الطلب في بعض الموسم كما هو الحال في شهر رمضان وفي موسم عودة المغتربين وفي بدايات الاشهر، وعندما لا تخوض الشركات الكبيره حرباً تنافسية فيما يعرف بظاهرة العروض السعريه المقدمه للمولات، او عندما تقوم بذلك بسبب حاجتها الى السيوله. وبعكس ذلك تعود الاسعار الى طبيعتها او الى ما دون ذلك بفعل قوى السوق وتفاعل العرض والطلب.

الفصل الثالث

السياسات الزراعيه في الاردن

- السياسات الزراعيه هي تدخلات الحكومه في القطاع الزراعي لتحقيق اهداف اقتصاديه واجتماعيه يحتاجها المجتمع باستخدام ادوات محدده لذلك.

وهناك داعيان اثنان لاستخدام السياسات الزراعيه:

الاول : الاختلال في حرية السوق الذي يستدعي تدخل الحكومه لوقف الاختلال واعادة الحريه للسوق.

الثاني : عجز السوق الحر عن تحقيق اهداف اقتصاديه واجتماعيه يحتاجها ويطلبها المجتمع.

وعادة ما يجري تعريف السياسات إما باهدافها او باسم الادوات المستخدمه في تحقيق تلك الاهداف. فنقول اما سياسة تشجيع زراعة القمح او سياسة دعم اسعار القمح اذا كان دعم اسعار القمح هو الاداه التي استعملت للتشجيع.

اولاً- سياسات الموارد الزراعيه :

1- الاراضي الزراعيه :

1-1 المحافظه على الاراضي الزراعيه :

لم تكتف السياسات القائمه بعدم المحافظه على الاراضي الزراعيه القائمه فقط وانما تساعد على التخلص من الاراضي الزراعيه. فبدلاً من تشجيع تجميع الحيازات الزراعيه التي هي صغيره اصلاً من اجل التغلب على صغرها كمشكلة من المشكلات الزراعيه الرئيسيه في الاردن تعمل السياسات القائمه على تصغير الحيازات عن طريق عدم التصدي للتفتت الناشيء عن الارث، والسماح بافراز الاراضي خارج التنظيم لغاية 10 دونم ثم لغاية 4 دونمات

بموجب نظام المساحه المفرزه بين الشركاء رقم 70 لسنة 2001 وتعديلاته والصادر بموجب قانون تقسيم الممتلكات غير المنقوله رقم 48 لسنة 1953. بالاضافه الى قانون تسوية الاراضي والمياه رقم 40 لسنة 1952 الذي تسمح الماده 18 منه لمدير الاراضي ببيع وشراء دونم واحد في الملكية المشاع مما يصعب الافراز ويفتت الملكيات الزراعيه ويصعب استغلالها.

بحسب التعداد الزراعي عام 1997 تراجعت المساحات المستغله بالزراعه (نباتي وحيواني) من 3,9 مليون دونم عام 1975 والى 3,06 مليون دونم عام 1997 . أي ان 840 الف دونم خرجت من الزراعه خلال 22 عاماً وبمعدل 38 الف دونم سنوياً. ليس هذا وحسب حيث ضرب التفتت هذه الاراضي ايضاً مما رفع عدد الحيازات الزراعيه من 51 الف حيازه عام 1975 الى 88 الف حيازه عام 1997 وبمعدل زياده لعدد الحائزين بلغ 1682 حائزاً سنوياً . وهذا ما قلص متوسط مساحة الحيازه الزراعيه من 77 دونماً عام 1975 الى 34 دونماً عام 1997 بمعدل 2 دونم سنوياً. وهذا ما رفع نسبة الحيازات الصغيره لتصل نسبة ما يبلغ منها 10 دونمات فاقل الى 74% من اجمالي الحيازات.

وبحسب التعداد الزراعي لعام 2017 تراجعت المساحات المستغله بالزراعه (نباتي وحيواني) من 3,06 مليون دونم عام 1997 الى 2,8 مليون دونم عام 2017 مشيرة الى خروج 260 الف دونم خلال 22 عاماً وبمعدل 13 الف دونم سنوياً . كما استمر التفتت يضرب هذه الاراضي بحيث ارتفع عدد الحيازات في الفترة ذاتها من 88 الف حيازه الى 102 الف حيازه وبمعدل زياده لعدد الحائزين بلغ 700 حائزاً سنوياً . وهذا ما قلص مساحة الحيازه في الفتره ذاتها من 34 دونماً الى 27 دونماً بمعدل 0,35 دونم سنوياً وهو ما رفع نسبة الحيازات الصغيره لتصل نسبة ما يقل منها عن 11 دونماً الى 74% من اجمالي الحيازات.

1-2 التوسع في استغلال الاراضي المتاحه للزراعة :

اما بالنسبة للتوسع في المساحات المستغله للزراعه فقد سارت السياسات باتجاه معاكس ايضاً. حيث كانت المساحات المستغله بعلاً تتناقص سنة بعد اخرى حتى تراجعت من نحو 2 مليون دونم في سبعينات القرن الماضي الى نحو 800 الف دونم في العام 2015 . اما الزراعه المرويه فقد توقفت في وادي الاردن عند 290 الف دونم وبقي نحو 100 الف دونم لم تصلها المياه بعد لنقص في المياه الناتج اساساً عن استيلاء سوريا على 166 م م3 من حصتنا من نهر اليرموك البالغه 206 م م3. وعدم المتابعة لحقوقنا المائيه مع اسرائيل في نهري اليرموك والاردن ما ادى الى خسارتنا نحو 55م م3 من اصل حقوقنا التي اقرتها اتفاقية السلام بنحو 115 م م3.

وفي الاراضي المرتفعه فقد زادت المساحات المرويه على مدى ثلاثة عقود حتى العام 2018بحوالي 300 الف دونم نتيجة لحفر الابار الارتوازيه بمبادرات من قبل القطاع الخاص غير مخطط لها من الجهات الرسميه. ولم تستطع الحكومه ان تنظم حفر الابار على اساس من تعليمات واضحه وصارمه وبناء على قواعد من العداله ، كما لم تضبط التوسع غير الشرعي في حفر الابار حتى زاد عدد الابار غير المرخصه عام 2018 عن 1200 بئراً بالاضافة لنحو 3200 بئراً مرخصه مما ادى الى استنزاف المياه الجوفيه بنسبة تزيد عن 200% . كما ان جهود الحصاد المائي الرئيسي (السدود الكبيره) كانت دوماً تأتي متأخرة كثيراً، يضاف الى ذلك أن الحصاد المائي التكميلي (حفائر وبرك وسدود ترابيه) لم يلق الاهتمام الكافي فهو لا يتم تنفيذه بعد وفقاً لخطة وطنية بعيدة المدى تقوده وزارة المياه والري بالتعاون مع وزارة الزراعه . وكل ما حصد حتى اليوم يبلغ نحو 180م م3 ويقدر الخبراء انه يمكن حصاد 200م م3 اخرى على الاقل.

1-3 **التوسع المدني على حساب الاراضي الزراعيه :**

وبشكل عام ظل التوسع التنظيمي غير المبرر للمدن والقرى والبلدات يتم على حساب الاراضي الزراعيه المحيطه بها وهي عادة من افضل الاراضي الزراعية. حيث بقيت البلديات على خيارالبناء السكني الافقي بدلاً من البناء العمودي، كما شجع على التوسع التنظيمي غياب التخطيط ورغبة اصحاب الاراضي في ضم اراضيهم الى التنظيم لرفع اسعارها.

1-4 **تعثر تنظيم استعمالات الاراضي :**

وعلى الرغم من اصدار نظام تنظيم استعمال الاراضي رقم 6 لسنة 2007 الصادر بموجب المادتين 6 و67 من قانون تنظيم المدن والقرى والابنيه رقم 79 لسنة 1966، إلا ان صدوره قد جاء غير قانوني لانه بدلاً من اصداره تأسيساً على الماده 58 من قانون الزراعه النافذ حينها رقم 44 لسنة 2002 والتي لا تسمح بتغيير صفة استعمال الاراضي الزراعيه الى استعمال آخر الا بتنسيب من وزير الزراعه ، الا انه تم اصدار النظام بناء على قانون تنظيم المدن والقرى والابنيه . ومن ناحية

اخرى لا يتم التقيد ابداً بهذا النظام ولتكريس ذلك يتم حتى الآن (2020) تناسي وضع خارطة استعمال الاراضي من قبل وزارة الشون البلديه (الاداره المحليه حالياً) بعلم وموافقة الحكومه وهذه الخارطه هي الاساس في عملية تنظيم استعمالات الاراض وبدون وجودها لا وجود للنظام كاملاً.

2- **مياه الري :**

لم تكن سياسات توفير مياه الري والمحافظه على مصادرها بافضل من السياسات في مجال الاراضي الزراعيه . فرغم الضعف الكبير في الموارد المائيه المتاحه لمختلف الاستعمالات وفي مقدمتها الاستعمالات البلديه (المنزليه والسياحيه) والزراعيه إلاّ ان السياسات

المائيه لم تراع المحافظه على مصادر المياه المتاحه من الهدر كما لم تتمكن من تطوير استغلال هذه المصادر . اضافة الى ضعف المتابعه لحقوق الاردن في المياه المشتركه مع دول الجوار (سوريا واسرائيل والسعوديه). وقد ظهرت اثار ذلك واضحة في العديد من المظاهر المائيه التي اهمها :

2.1 ارتفاع نسبة الفاقد الفني في شبكة المياه البلديه (المنزليه) التي تصل الى نحو 25%.

2.2 ارتفاع نسبة الفاقد الاداري (الاستغلال غير الشرعي) في شبكة المياه البلديه والمنزليه التي تصل الى نحو 25% ايضاً.

3.2 استنزاف المياه الجوفيه وتجاوز الحد الآمن للاستخراج بما يزيد عن 200%.

4.2 شيوع ظاهرة الابار المخالفه التي تقول الارقام الرسميه انها بحدود 1200 بئراً فقط

5.2 الاعتداءات على خطوط المياه الرئيسيه والتي لم نسمع ونتأكد من معاقبة المعتدين عليها.

6.2 التأخر الدائم والمستمر في انجاز المشاريع المائيه الرئيسيه واكثر ما ينطبق ذلك على بناء السدود بسبب اختلاف وجهات النظر بين اصحاب القرار. حيث استغرق انجاز مشروع نقل مياه الديسه الى عمان 14 عاماً، كما استغرق نفس المده بناء السدود الثلاثه (الموجب والواله والتنور) ولنفس الاسباب.

7.2 ضعف جهود الحصاد المائي التكميلي (السدود الترابيه والحفائر والبرك) نظراً لغياب خطة وطنيه متكامله تقودها وزارة المياه والري وتتعاون معها في ذلك وزارة الزراعه وقد تم حصاد 180م م3 ويمكن حصاد 200م م3 اخرى على الاقل.

2-8 تركز الجهود الرسميه على ادارة سياسات عرض المياه وضعفها الواضح في ادارة سياسات الطلب على المياه.

2-9 واستكمالاً للنقطه السابقه (2-8) فإنه على صعيد مياه الري لم تعتمد الجهات الرسميه سياسة تسعير المياه لتوجيه وتحفيز الانتاج الزراعي بما يخدم تنمية قطاع الزراعه ورفع كفاءة استعمال المياه في القطاع.

2-10 على الرغم من الظروف الجيوسياسيه المؤثره على القرار الاردني بالنسبة للمياه المشتركه مع دول الجوار (كون سوريا دولة ممر لنهر اليرموك، والسعوديه تقدم المساعدات للاردن، واسرائيل دوله لا تحترم اتفاقياتها) إلا ان الجهات الرسميه الاردنيه لم تنجح في ادارة ومتابعة حقوقنا في المياه المشتركه مع دول الجوار وقد سجلت خسارات حتى الان وصلت الى 55م م3 مع اسرائيل ، و166 م م3 استولت عليها سوريا ، والاف الملايين من الامتار من حوض الديسه مع السعوديه استخرجتها عبر 25 عاماً.

2-11 ما تزال المشاريع المائيه الكبرى رهينة للاوضاع السياسيه وعدم توافر التمويل وهو ما يؤخر مشروع ناقل البحرين الاحمر والميت ، ومشروع تحلية مياه البحر.

2-12 ويفكر الاردن منذ عقد من الزمن في مواجهة ازمته المائيه باستغلال المياه العميقه التي تعتبر من حقوق الاجيال القادمه لخمسين سنه قادمه او اكثر.

2-13 وبالنسبة لاسعار المياه لكافة الاستعمالات فانه لم يعد يحكمها ندرة المياه فقط بل ان اسعار الطاقه تأخذ حيزاً كبيراً في قرار تسعيرها وهو ما يملي تشجيع استخدام الطاقه المتجدده بديلاً للطاقه التقليديه في ضخ المياه.

2-14 شجعت مؤسسة الاقراض الزراعي استخدام نظام الري بالتنقيط بقروض بلا فوائد وعليها ان لا تتأخر في تشجيع الزراعه المائيه واستخدام الطاقه البديله في الزراعة وفق استراتيجية واضحه وخطة تنفيذيه قابله للتحقيق.

ويبين الجدول التالي كمية المياه المستخدمه الاجماليه ولكل قطاع موزعة حسب المصدر والاستخدامات في العام 2016 وهي احدث معلومات صدرت عن وزاره المياه.

كمية المياه المستخدمه ونسبتها (%) موزعة حسب المصدر والاستخدامات 2016

المصدر	المجموع		بلديه		صناعيه		ري		الثروه الحيوانيه	
	الكميه	النسبه %	الكميه	النسبه %	الكميه	النسبه%	الكميه	النسبه %	الكميه	النسبه %
1.المياه السطحيه	288.75	27.7	123.75	42.9	3	1.04	155	53.7	7	2.4
وادي الاردن	194.02	67.2	101.86	82.3	3	100.0	89.16	57.5	0.0	0.0
قناة الملك عبدالله الاغوارالجنوبيه وادي عربه	121.7 72.32	42.1 25.0	68.82 33.04	55.6 26.7	0.0 3	0.0 100.0	52.88 36.28	34.4 23.4	0.0 0.0	0.0 0.0
المناطق المرتفعه	94.73	32.8	21.89	17.7	0.0	0.0	65.84	22.8	7	100.0
اليانبيع تصريف اساسي+فيضانات	41.41 53.32	14.3 18.5	20.41 1.48	16.5 1.2	0.0 0.0	0.0 0.0	21 44.84	13.5 28.9	0.0 7	0.0 100.0
2.المياه الجوفيه	618.95	59.3	33.15	53.8		4.4	257.8	41.7	0.63	0.1
متجدده مياه غير متجدده مياه محلاه (ابو الزيغان .	465.74 149,1 4.2	75.2 24,1 0.7	211 117,95 4.2	63.3 35,4 1.3	27.3 23 4,37	84.0 16,0 0.0	231.11 26,69 0.0	89.6 10,4 0.0	0.63 0,0 0.0	100.0 0.0 0.0
3.المياه العادمه المعالجه وادي الاردن المناطق المرتفعه	136.34 101.12 53.22	13.1 74.2 25.8	0.0 0.0 0.0	0.0 0.0 0.0	2.1 0.0 2.1	1.5 0.0 100.0	134.24 101.12 33.12	98.5 57.3 24.7	0.0 0.0 0.0	0.0 0.0 0.0
المجموع	**1044.0**	**100.0**	**456.9**	**43.8**	**32.47**	**3.1**	**547.04**	**52.4**	**7.63**	**0.7**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامه، احصاءات البيئه 2016/2017، ص 181 جدول رقم 1.2.6.2.

ملاحظه: لم تشر الارقام الى 225 م م3 تم اكتشافها بدراسة الاستشعار عن بعد عام 2015 ، وتمثل زياده في المياه الجوفية المستخرجة عما هو في سجلات الوزاره . وقد اعلنت وزارة المياه عن ذلك ووردت الكميه في الاستراتيجيه الوطنيه للمياه 2025-2016 ، كما وردت في وثيقة سياسات توزيع المياه المنبثقه عن الاستراتيجيه في جدول رقم 3 في ص 6 وبحسب متابعتي للامر فان اجمالي المتاح = 1285 : 242م م3 مياه سطحيه و 100م م3 مياه مشتركه (40 من سوريا و 60 من اسرائيل) و 813م م3 مياه جوفيه و 130م م3 مياه معالجه.

3- الايدي العامله :

لا تمثل الايدي العامله الدائمه في الزراعه بحسب الارقام الرسميه سوى 1,7% فقط من اجمالي الايدي العامله الدائمه . وتقدرها اكثر التقاريروالخبرات العمليه تفاؤلاً بما لا يزيد عن 3%.

3-1 الايدي العامله الفنيه الماهره :

لقد اتخم سوق العمل الزراعي بحملة الشهادات الجامعيه من مختلف التخصصات الزراعيه وسيبقى سوق العمل يعاني من فائض من المهندسين الزراعيين لعقود قادمه ان لم يتم التدخل لتنظيم سوق العمل ومتابعة التخصصات الجامعيه الراكده. بينما لا يزال الاطباء البيطريون خاصة المتخصصون منهم باعلى من درجة البكالوريوس اقل من حاجة سوق العمل ويقتربون كثيراً من الوفاء بكامل حاجته.

3-2 الايدي العامله نصف الماهره :

لا يزال النقص الكبير في سوق العمل الزراعي يتمثل في المهن الفنيه الوسيطه او نصف الماهره ممن يحتاجهم السوق لمساعدة الفنيين المهره من اصحاب الخبره من خريجي الجامعات سواء من المهندسين الزراعيين او من الاطباء البيطريين.

3-3 الايدي العامله التي تحتاج الى الخبرة العمليه والتدريب والتي تسمى عادة ومن حيث المبدأ بالعماله غير الماهره :
وهذه الفئه من العماله هي التي تعمل تحديداً في المزارع النباتيه والحيوانيه في الميدان وتشغل اما وظائف دائمه (العماله الدائمه) او وظائف موسميه (العماله الموسميه) او وظائف مؤقته (العماله المؤقته).
وهذه الفئه من العماله تشكل منذ نحو 40 عاماً مشكلة كبرى للمزارعين ولقطاع الزراعه في الاردن والاقتصاد الاردني نظراً للنقص الشديد فيها حيث لم يعد العمال في الاردن يرغبون للالتحاق بهذه الفئه من العماله والعمل في الميدان في المزارع نباتيه كانت ام حيوانيه . وتفيد الدراسات بان ذلك يعود للاسباب التاليه:

- الثقافه الاجتماعيه .
- التوسع في الوظائف الحكوميه المدنيه والعسكريه.
- ضعف او غياب الامان الوظيفي خاصة مع موسمية العمل الزراعي.
- افتقاد عمال الزراعه للحقوق التقاعديه والتأمين الصحي.

إن المزارعين الذين لا يجدون عمالاً محليين للعمل في مزارعهم باتوا اليوم يعانون من عدم تنظيم سوق العماله الزراعيه الوافده ايضاً وهو ما ترتب عليه انتقال هذه العماله الى قطاعات اخرى مما ادى الى عدم توافرها وانتظامها في قطاع الزراعه بالاضافة الى ارتفاع اجورها . ويضاعف من هذه المشكلة ان الجهات الرسميه لم تقم بتبني خطة جدية لتنظيم سوق العماله الزراعيه الوافده لتوفيرها للمزارعين . ولا يزال التعاون بين المؤسسات ذات العلاقه غير قائم بعد ليس لوضع مثل هذه الخطه فقط وانما للتعاون الكافي فيما بينها لتنفيذ الاجراءات التي جرى التوافق عليها والقائمه حتى اللحظه.

ومن الجدير بالذكر ان صغر الحيازات الزراعيه يحول دون التوسع في استخدام الميكنه الزراعيه للتخفيف من ازمة نقص العماله الوافده وارتفاع اجورها. ولذلك فلا بديل عن وضع خطط بعيدة المدى لاستعادة العماله الاردنيه الى العمل في قطاع الزراعه . وقد يكون مناسباً في هذا المجال استعادة تجربة انشاء شركة تشغيل وسيطه لتشجيع العماله المحليه على العمل في الزراعه رغم فشل تجربة سابقه في هذا المجال. فلعل دراسة اسباب الفشل وامكانيات تلافيها تقود الى نتائج غير تلك التي اسفرت عنها التجربه السابقه.

4- التمويل (رأس المال):

من الواضح انه لا توجد سياسة دائمه بخصوص تطوير تمويل القطاع الخاص العامل في قطاع الزراعه من المزارعين والمستثمرين . فلم يتم تطوير دور مؤسسة الاقراض الزراعي التي تم تأسيسها منذ نحو60 عاماً . فهي لا تزال حتى اليوم لا توفر من حاجة قطاع الزراعه للتمويل الذي بلغ في العام 2018 نحو 495 مليون دينار سوى نسبة 9% فقط. وهي لغاية الان لم تتم دراسة امكانية تطوير أعمالها للتوسع في مجالات العمل الائتماني. علاوة على أن اسعار الفائده على قروضها لا تقل عن الفائده البنكيه الاّ بمقدار 1%-1,5% فقط. كما تعاني المؤسسه من نقص في رأس المال يجعلها بحاجة الى الاستعانه بسلف من البنك المركزي. وقد توسعت في مجالات الاقراض منذ العام 2016 بالبدء في تمويل الصناعات الريفيه القائمه على المنتجات الزراعيه وهو ما سوف يجعلها بحاجة الى مزيد من القدرة التمويليه في المدى القريب.

إن أهمية التمويل الرسمي للمزارعين والمستثمرين لا تتوقف عند تشجيع الاستثمار الزراعي، وتوفير التمويل الميسر لصغار ومتوسطي الحيازات الزراعيه وحسب ولكنها تمتد إلى تمكين الحكومه من استخدام التمويل كأداة فعاله لتنفيذ سياساتها بالتوجيه والتحفيز بالاعتماد على قيم القروض المقدمه واسعار فوائدها.

وتتطلب السياسه التمويليه الفاعله في خدمة المزارعين والمستثمرين والقادره على المساهمه في تنمية قطاع الزراعه رفع رأس مال مؤسسة الاقراض الزراعي الى ثلاثة امثال رأسمالها الحالي على الاقل ليصبح 180 مليون دينار ولتصبح المؤسسه قادره على تقديم تمويل سنوي بمقدار 150 مليون دينار تشكل 30% من اجمالي التمويل السنوي لقطاع الزراعه. حيث ستصبح بعد ان يمتد تمويلها الى 30% من المزارعين المقترضين قادرة على ان تستخدم تقديم القروض واسعار الفائده المخفضه في برامج محدده لتوجيه وتحفيز الانتاج وفقاً للسياسات التنظيميه التي تتبناها الحكومه.

5- مراعي الباديه :

تبلغ مساحة مراعي الباديه 67,3 مليون دونم تشكل 93,5% من الاراضي التي تقل امطارها عن 100 ملم و 80% من الاراضي التي تقل امطارها عن 200 ملم. وقد اعطى قانون الزراعه مسؤولية المحافظه على اراضي المراعي وتنمية المراعي والصلاحيات اللازمه لذلك لوزارة الزراعه بموجب الماده 36 التي تنص على « يصدر الوزير التعليمات التي تنظم اجراءات وعمليات تحسين اراضي المراعي وتطويرها والمحافظه عليها وعلى عناصرها الطبيعيه بما في ذلك تربتها ونباتاتها البريه والمزروعه وتنظيم بيئتها وإدارة الرعي فيها وتحديد فتراته وبدل استغلال هذه المراعي».

ما تقدم من نص القانون يعني ان الجهات الرسميه قد أوكلت لوزارة الزراعه مهمة المحافظه على اراضي الباديه وتنمية المراعي فيها كاملة وبمخصصات سنويه من موازنة وزارة الزراعه لا تزيد عن 300 الف دينار في احسن الاحوال. بينما تبلغ حاجتها الفعليه الى نحو 20 ضعف هذه المخصصات . وقد تم إيلاء هذه المهمه لوزارة الزراعه التي لم تفلح وحدها في الحصول على مشاريع بتمويل خارجي للقيام بها. وما بين وزارة الزراعه والحكومه بقيت مراعي الباديه وتنمية الباديه بشكل عام حتى اليوم دون خطط وبرامج تنمويه متواصله وتراكمية الاثر كما ينبغي ان تكون.

ويبين ذلك أن الحكومه لم تظهرجدية كافيه تتبلور عن سياسات تنمويه شامله تجاه الباديه واراضيها ومراعيها رغم ما يتسبب به ذلك من تصحر الاراضي وتراجع المراعي خاصة

تحت تأثير الرعي الجائر واختلال التنوع الحيوي وتدهور الوضع البيئي وخسارة مئات الاف الاطنان من الاعلاف الخضراء يقدرها الخبراء بنحو 640 الف طن من الاعلاف الجافه، والتي توفر على خزينة الدوله استيراد اعلاف بعشرات الملايين من الدنانير.

إن جل ما قامت به وزارة الزراعه في الباديه حتى اليوم هو انشاء 41 محمية على مساحة 775,7 ألف دونم ، وتنفيذ مشاريع للحصاد المائي باجمالي نحو 80م م3 ، وتقديم خدمات صحيه بيطريه متواضعه للاغنام. كما ساهمت وزارة المياه والري بحفر نحو 30 بئراً ارتوازياً لتوفير المياه للمواطنين وللاغنام ووفرت نحو 50م م3 من المياه من مشاريع الحصاد المائي. وتساهم وزارة البيئه ضمن مشروع التعويضات البيئيه بتمويل بمعدل مليون دينار سنوياً لتمويل تنمية الباديه الشماليه بمعونة اداريه وفنيه من وزارتي الزراعه والمياه والري.

أما بالنسبة للمشاريع الخارجيه والمساعدات التمويليه الاقليميه والدوليه التي تمت عبر وزارة الزراعه وبمشاركة منها لتنمية المراعي واراضيها فقد اقتصرت منذ ستينات القرن الماضي وحتى اليوم على ثلاثة مشاريع هي:

1-5 مشروع دراسة الموارد الرعويه في الجزء الاردني من حوض الحماد العربي:

قام بهذه الدراسه المركز العربي لدراسات المناطق الجافه والاراضي القاحله (اكساد) في العام 1983. وكانت جزءاً من دراسة شامله لحوض الحماد العربي . ويقع معظم الحماد الاردني في الباديه الشماليه حيث تبلغ مساحته فيها 37 مليون دونم وبمعدل امطار سنوي 85 ملم. وقد وصفته الدراسه بمنطقة شديدة الجفاف وبغطاء نباتي متدهور نتيجة للضغط الزائد للرعي. وهدفت الدراسه الى تحديد وضع وتوزيع الغطاء النباتي والانتاجيه النباتيه الرعويه ووضع البرنامج التنموي الاقتصادي والاجتماعي اللازم للمنطقه. وشملت الدراسه 30 موقعاً تم مسحها في ثلاث سنوات (1980-1982) نتج عنها تقدير التركيب النوعي للنباتات ، ومعدل التغطيه النباتيه، والتغطيه النسبيه، والكثافه النسبيه، وتردد الانواع، والتردد النسبي، والانتاجيه

النباتيه، وتقدير الانتاجيه الرعويه بعد التعرف على معدلات الاستغلال النسبي للانواع النباتيه المختلفه . وقد مضت الدراسه دون الاستفاده منها لوضع البرنامج التنموي المطلوب للباديه ومراعيها .

2-5 مشروع البرنامج الوطني لإعادة تأهيل وتنمية المراعي :

تم المشروع بموجب اتفاقية مبرمه ما بين الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الدولي للتنميه الزراعيه (إيفاد) . وقد تم تنفيذه خلال 8 سنوات في الفتره 1998/9/4-2005/6/30 وبتمويل مقداره 8,4 مليون دولار (3,4 مليون من ايفاد، و 4,5 مليون من الحكومه الاردنيه، 0,5 مليون من المستفيدين).

هدف المشروع الى تزويد معدي السياسات الزراعيه في المملكه بالبيانات والمعلومات حول الوضع القائم للمراعي، وتطوير جهاز وطني لرصد وتقييم الموارد الرعويه، وتعزيز الوعي البيئي عند استغلال هذه الموارد، وتطوير منهجية التخطيط التشاركي مع المجتمعات المحليه لإعادة تأهيل المراعي واستغلالها، ومساعدة المستفيدين من المشروع في اعداد وتنفيذ خطط المراعي ومراجعة هذه الخطط دورياً، واعداد خطة طويلة المدى لتطوير الباديه الاردنيه. وشمل المشروع 6 مناطق ريادية في الباديه الشماليه هي: منشية الغياث، والشريف، والتوانه، والمريغه، والحسينيه والهاشميه،والرقبان.

وللاسف فقد فشل هذا المشروع حسب ما افادت بذلك صراحة بعثة تقييم المشروع في زيارتها التقييميه له بتارخ 18-21 نيسان 2005 حيث ورد في تقريرها ما يلي:

"إن هذا المشروع من المشاريع التي لم تحقق النتائج المتوخاه منها" وقد كان هذا الفشل نتيجة تدخل ثلاثة عشر عاملاً جرى تعدادها وكان من بينها عشرة عوامل تعود الى ضعف ادارة المشروع.

كما ذكرت البعثه في ختام توصياتها فقرة هذا نصها : "ونظراً للاهميه التي توليها الحكومه الاردنيه لتطوير الباديه، فتوصي البعثه باتباع الخطوات التي كانت سر نجاح مشاريع مماثله في بعض الاقطار العربيه . ومن اهم هذه الخطوات اعداد استراتيجية عامه لتنمية الباديه، واعداد دراسه فنيه مستفيضه للمياه، والتربه، والنباتات الرعويه، والطرق، ونظم ملكية الاراضي الرعويه، ونظم استغلالها، وحصر دقيق لتطوير اعداد الثروه الحيوانيه، ودراسات اجتماعيه لمعرفة نوع العلاقات بين القبائل في الباديه. وفي حال انعدام هذه الدراسات، فإنه من المستحيل تحقيق أي تنمية في الباديه التي تتعرض لاستنزاف لمواردها ولتدهور في اوضاعها". ولم يتم اي تقييم لفشل المشروع من قبل الجهات المختصه، كما لم يتم انجاز اي دراسه حسب التوصيه التي قدمتها البعثه، ولم يتم كذلك اعداد استراتيجية عامه لتنمية الباديه. فالاردن غير مستعد كما يبدو لاعادة تجربة التنميه الناجحه التي تم تنفيذها في وادي الاردن في منطقة الباديه ذات الحاجه الخاصه للتنميه الاقتصاديه والاجتماعيه والبيئيه وعلى الرغم من امتلاكها لاكبر مخزون مائي جوفي ودون النظر الى تراجع اراضيها وتدهور مراعيها واختلال بيئتها.

5-3 برنامج التعويضات البيئيه :

بسبب تداعيات حرب الخليج الاولى عام 1991 التي خلفت اثاراً سلبية على الباديه الشماليه قرر المجلس الحاكم – الذي حكم بالتعويضات للجهات المتضرره – تعويض الاردن بمبلغ 162 مليون دولار خصص منها 160,5 مليون لاعادة تأهيل البيئه البريه والباقي لاصلاح التملح في الاحواض المائيه. وقد تم تشكيل لجنة توجيهيه من المؤسسات الرسميه ذات الصله وممثلين عن المجتمع المحلي التي قامت بدورها بتشكيل لجنة فنيه وتكليفها بوضع برنامج لتنمية الباديه ويلبي متطلبات المجلس الحاكم. وتم تحديد اهداف للبرنامج في

ضوء تلك المتطلبات. كما تم تشكيل وحده لإدارة البرنامج في وزارة البيئه. وتوزعت محاور العمل على المراعي والثروه الحيوانيه، والمشاريع الانتاجيه، والموارد المائيه، والبنيه التحتيه، والاستدامه، وتعبئة المجتمع المحلي. وتم تشكيل ثماني لجان عمل شملت: المراعي والثروه الحيوانيه، والمشاريع الانتاجيه، والحياه البريه، والموارد المائيه، والبنيه التحتيه، والشؤون الاداريه والماليه والقانونيه، وتنمية المجتمعات المحليه، والدراسات. ويتم التنفيذ بالتعاون مع وزارة الزراعه ووزارة المياه والري بموجب برامج سنويه. لكن ذلك لم يرق الى مستوى استراتيجية تنمويه عامه . وقد ضيعت الحكومه فرصة نادره لتنمية الباديه الشماليه على غرار تنمية وادي الاردن بانشاء كيان اداري ومالي مستقل، ورصد مبلغ مالي مساوٍ لمبلغ التعويضات التي دفعت للاردن. فقيمة التعويضات اكبر من ان تديرها وحده في وزارة البيئه، والتنفيذ اكبر من تتولاه مذكرات تفاهم سنويه بين وزارة البيئه ووزارتي الزراعه والمياه. والدليل على ذلك ان البرنامج الذي بدأ عام 1993 لم يصرف منه للآن سوى 50 مليون دولار من اصل 162 مليون دولار.

6- الحراج (الغابات):

رغم الاهميه البيئيه والسياحه للغابات، ورغم صغر مساحة الغابات في المملكه إلا أن سياسة حماية الغابات وتنميتها يجري تنفيذها بمخصصات سنويه هزيله في موازنة وزارة الزراعه. ولذلك فلا تزال حماية الغابات من التعديات تتم بالطرق التقليديه والتي تفتقر ايضاً للوسائل الكافيه. اما الحمايه من الحرائق فيتولاها في معظمها جهاز الدفاع المدني. وبالنسبة لتنمية الغابات والتوسع فيها فإن 75% من المساحات التي يتم زراعتها بالاشجار الحرجيه تفشل بسبب عدم قدرة وزارة الزراعه على ادامة ما يتم زراعته نتيجة لعدم كفاية مخصصات قطاع الحراج في موازنة وزارة الزراعه. كما ان الاراضي الحرجيه غير المحرجه التي تم تخصيصها للتحرج تتناقص يوماً بعد يوم نتيجة للاستمرار في تخصيصها لاقامة المرافق العامه (مساجد، مدارس، مراكز صحيه، أبنيه حكوميه). ولهذا فان مساحة الغابات في المملكه لم تتجاوز بعد 1% من مساحة المملكه تقريباً اي نحو 890

الف دونم. وان المساحات المحرجه التي تضيفها وزارة الزراعه سنوياً بنحو 2000 دونم لا يعيش منها الا ما نسبته 20% بسبب نقص الامكانيات التي تسمح بادامتها في السنوات الثلاث الاولى من زراعتها.

7- البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وتوطينها:

لا توجد مظلة رسميه للجهات العامله في البحث العلمي في المملكه بشكل عام. وينطبق الشيء نفسه على البحث العلمي الزراعي. ومن الحقائق الصادمه ان هناك فائضاً دائماً وكبيراً في مخصصات البحث العلمي في الجامعات حتى ان صندوق البحث العلمي في وزارة التعليم العالي قد أفرد في قانونه بنداً ثابتاً لدخله من فائض مخصصات البحث العلمي في الجامعات. وهذا الصندوق نفسه يعاني بدوره من فائض مستمر. وبطبيعة الحال فان البحث العلمي الزراعي في الجامعات هو جزء من هذا الواقع الذي يتسم بالنقص في البحوث خاصه البحوث النوعيه وذات العلاقه باحتياجات قطاع الزراعه في الاردن ومعالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع. هذا فضلاً عن القصور الشديد في توصيل نتائج البحوث القليه المنجزه إلى المزارعين.

وقد تمثلت سياسة الحكومه في مجال البحوث الزراعيه بتأسيس المركز الوطني للبحوث الزراعيه لتولي مهام البحث العلمي الزراعي ونقل التكنولوجيا وتوطينها. وكما هي العاده فإن اهم مشكله يواجهها المركز هي ضعف موازنته وضعف مخصصات البحوث في هذه الموازنه. كما ان جهود نشر نتائج هذه البحوث وتعميمها على المزارعين يشوبها نوع من الضعف. ويواجه المركز تحدياً كبيراً امام التطور العلمي المتسارع الذي عنوانه اليوم التكنولوجيا العاليه وعلى نطاق اوسع حيث بدأت الدول دخول عالم الزراعه الذكيه (الرقميه). مما يعني الحاجة الى دراسة لدور واداء المركز لتعزيز قدراته الفنيه والاداريه وزيادة مخصصات البحوث في موازنته. كما ان على المركز الاسترشاد باستراتيجية متوسطة المدى على الاقل لتنفيذ بحوثه ملتزماً بخطتها التنفيذيه وبمؤشرات الانجاز المحدده لها. وليس اقل من ذلك الاهتمام باستقدام المشاريع البحثيه والتطبيقيه والاستفاده من الخبرات الاجنبيه.

ثانياً- السياسات في مجال الانتاج والانتاجيه :

1- شراء القمح والشعير من المزارعين باسعار تشجيعيه ويقدر الدعم بحوالي 4 مليون دينار سنوياً.

2- توفير بذار القمح والشعير للمزارعين.

3- توفير الشعير للاغنام باسعار مدعومه. وتتراوح قيمة الدعم 25-35 مليون دينار سنوياً.

4- دعم الحكومه لصندوق ادارة المخاطر بمبلغ 3 مليون دينار سنوياً وهي لا تلتزم به كاملاً دوماً.

5- تعويض المزارعين المتضررين بنسبة لا تزيد عن 20%من خسائرهم تعويضاً مباشراً او بجدولة قروضهم دون فوائد لدى مؤسسة الاقراض الزراعي او باعفائهم من فوائد القروض وتتحمل الحكومه تكاليف الجدوله والاعفاءات نيابة عن المؤسسه. ويقدر معدل ما تتحمله الحكومه في هذا المجال سنوياً بنحو مليون دينار.

6- تقديم دعم سنوي لمشاريع استصلاح الاراضي بنحو 2 مليون دينار سنوياً.

7- تقديم قروض للمزارعين من مؤسسة الاقراض الزراعي باسعار فائده تقل عن الفائده البنكيه ب 1%-2% .

8- اعفاء المزارعين ومربي الثروه الحيوانيه من ضريبة الارباح.

9- اعفاء معظم مستلزمات الانتاج النباتي والحيواني المستورده من الرسوم الجمركيه . لكنها تدفع 16% مثل اي سلع اخرى معفاه من الرسوم الجمركيه بموجب قانون توحيد الرسوم والضرائب رقم 7 لسنة 1997.

10- هناك تسهيلات رمزيه لرخص الاستخراج ولأسعار المياه المستخرجه من ابار المزارع وتربية الحيوان كما ان هناك تخفيضات رمزيه على رسوم التوصيل واسعار الكهرباء لهذه الابار.

ثالثاً- السياسات في مجال التسويق الزراعي والاسعار :

1- الالتزام بتحرير تجارة السلع الزراعيه في السوق المحلي والاسواق الخارجيه وفقاً لقواعد اتفاقية جات 1994 واتفاقية الزراعه/ منظمة التجاره العالميه .

2- اصدار قانون المنافسه رقم 94 لسنة 2002 لحماية حرية السوق المحلي.

3- التزام الاردن عند الانضمام لمنظمة التجاره العالميه بعدم دعم الصادرات.

4- اصدار قانون حماية الانتاج الوطني رقم 12 لسنة 2004 الخاص بالحماية من المستوردات الاغراقيه، والمدعومه دعماً غير مشروعاً، والزيادات المفاجئه بكمية المستوردات.

5- الالتزام بعدم إصدار قواعد فنيه أي (مواصفات اجباريه) مقيده للاستيراد. ولذلك يجب الالتزام عند اصدارها التقيد بثلاثة شروط : الاول الاهتداء بتعليمات وارشادات هيئة دستور الاغذيه The Codex Alimentarus Commission (كودكس اليمنتاريوس) والمنظمة الدولية للتقييس ISO، والثاني ان يكون اصدارها قائماً على ادلة علمية be based on a scieutific evidence Should، والثالث ان يتم تطبيق القاعدة الفنيه أي المواصفه الاجباريه على السلع المحليه وليس على السلع المستورده فقط.

6- نجح الاردن عام 2017 بالحصول على الاعتماد الدولي لوحدة الاعتماد الاردنيه ليصبح اعتمادها للاجراءات الاردنيه اعتماداً دولياً.

7- يشمل الدعم المسموح في قطاع الزراعه المجالات المذكوره فيما يعرف بالصندوق الاخضر Green Box Policies الذي يتضمن 11 مجالاً.

8- من بين اسعار جميع المنتجات لا تتدخل الحكومه إلاّ في اسعار حليب الابقار حيث يتم تحديد سعره بتدخل منها لدى المنتجين والمصنعين للوصول الى سعر عادل للطرفين. ويجري تعديل السعر في مدد تتراوح من سنه الى عدة سنوات.

هذا ولا تتدخل الحكومه في اسعار مستلزمات الانتاج ولا في اسعار المنتجات. كما أنها لا تراقب ظروف المزادات التي تباع فيها الخضار والفاكهه في اسواق الجمله للتأكد من توافر الشروط التي تضمن حريتها ، كما لا تراقب اداء الدلالين الذين يجرون المزاد مما يؤدي الى عمليات البيع الثاني للسلعه داخل اسواق الجمله رغم منع القانون لها. كما لا تمتلك الجهات المختصه قاعدة بيانات شامله لتوفير المعلومات اللازمه للمزارعين والمصدرين والوسطاء لمساعدتهم في تحسين قراراتهم.

ولا تزال امانة عمان الكبرى في طور تجربة ساحة الصادرات لتمكين المزارعين من بيع منتجاتهم من الخضار والفاكهه للمصدرين داخل سوق الجمله المركزي في عمان بدلاً من بيعهم لها خارج السوق وذلك من اجل منع الاحتكار من قبل المصدرين عن طريق الزامهم بشراء حاجاتهم داخل السوق مما يضمن بيعها بالمزاد وليس حسب تقديرات المصدرين.

كما ان الرسوم التي يدفعها مزارعو الخضار والفاكهه لاسواق الجمله تعتبر رسوماً عاليه وليست عادله مقابل الخدمات المتواضعه التي يقدمها السوق وتبلغ 15 دينار/طن فاكهه و 10 دينار/طن خضار. ومن العدل تخفيض هذه الرسوم الى النصف او الى ما هو اقل من ذلك نظراً لتدني الخدمات التي تقدمها اسواق الجمله.

الفصل الرابع:
اتفاقيات منظمة التجاره العالميه *WTO*
الملزمه للاردن في مجال تحرير التجاره الزراعيه والدعم الزراعي

1- اتفاقية جات 1994:

للزراعه في منظمة التجاره العالميه WTO اتفاقياتها الخاصه بها، لكنها ملزمه بتنفيذ القواعد الاساسيه لاتفاقية جات 1994 التي تحكم تجارة جميع السلع بما فيها السلع الزراعيه . وقد سميت جات 94 بعد جولة المفاوضات الثامنه والاطول التي استغرقت الفتره 1993-1986 ليتم اقرارها عام 1994 ومنه اخذت اسمها. وجاء الاسم هكذا ليشير الى ان ثمة تعديلات قد طرأت عام 1994 على اتفاقية جات 1947وعلى الاتفاقيات المرتبطه بها.

- القواعد الاساسيه لاتفاقية جات 1994 :

1- حماية السلع المحليه بواسطة التعريفات الجمركيه :

تلزم هذه القاعده الدول الاعضاء بالغاء كافة قيود الحمايه غير الجمركيه واستبدالها بالتعريفات الجمركيه. ولكنها سمحت بالقيود الكميه في في حالات محدده تستوجبها اوضاع الدول الاقل نمواً او المتطلبات الدينيه والصحيه.

2- ربط التعريفات الجمركيه:

وهذا يعني ان على الدول الاعضاء في المنظمه تخفيض الحمايه الجمركيه لتحقيق المزيد من ازالة الحواجز امام التجاره وذلك عبر مفاوضات متعددة الاطراف وتحت اشراف المنظمه. وعندما تقوم الدول بتخفيض تعريفاتها الجمركيه تدون ذلك في جداول خاصه وتودعها لدى المنظمه وتكون عندها تعريفات مربوطه لا يجوز زيادتها وتصبح جزءاً لا ينفصل عن النظام القانوني للمنظمه.

3. معاملة الدوله الاكثر رعاية MNF :

ترسي هذه القاعده مبدأ عدم التميز بين السلع المستورده من كافة الدول الاعضاء في المنظمة سواء في التعريفات الجمركيه او اية قواعد تنطبق على السلع المستورده. لكن هناك استثنائين رئيسيين لهذه القاعده يجوز فيهما تبادل معاملات تفضيليه بين الدول الاعضاء دون تعميمها على باقي الدول الاعضاء في المنظمه. هذان الاستثناءان هما:

- التكتلات او الترتيبات التجاريه الاقليميه حيث يجوز للدول المتكتله تبادل رسوم جمركيه تفضيليه فيما بينها او الغاء الرسوم اطلاقاً دون ان تكون ملزمه بتقديم هذه المعامله التفضيليه لاعضاء المنظمة من خارج دول التكتل.
- النظام المعمم للافضليات GSP الذي تستطيع الدول المتقدمه بموجبه اذا ما ارادت تطبيق رسوم جمركيه تفضيليه او الغاء الرسوم الجمركيه على المستوردات من البلدان الناميه التي تختارها دون ان تكون ملزمه بتعميم ذلك على الدول الاعضاء في المنظمه.

3- المعامله الوطنيه :

بموجب هذه القاعده يحظر على الدول الاعضاء في المنظمه التميز بين السلع المستورده والسلع المنتجه محلياً سواء في الضرائب او الانظمه المطبقه في الدوله. اذ انه بمجرد دفع الرسوم الجمركيه على السلعه المستورده التي وصلت نقطة الحدود يجري بعدها معاملتها بمثل معاملة السلع ذات المنشأ الوطني ولا يجوز ان تفرض عليها ترتيبات غير مطبقه على السلع الوطنيه.

2-اتفاقية الزراعه :

تهدف الاتفاقيه على المدى الطويل إلى اصلاح نظام تجارة المنتجات الزراعيه بتحويله الى نظام يستند الى قوى السوق وذلك عبر المفاوضات حول الالتزامات المتعلقه بالدعم والحمايه لاجل التوصل الى تنازلات تدريجيه كبيره في الدعم والحمايه خلال فترة متفق عليها تسفر عن الغاء القيود والتشوهات في الاسواق الزراعيه العالميه.

قواعد اتفاقية الزراعه :

1- الوصول للاسواق : وقد جرى تنظيمه في الماده 4 وفقاً لما يلي :

1-1 قواعد تنظيم الغاء الحواجز غير الجمركيه وتشمل 6 قواعد او مبادىء هي:

- تحويل الحواجز غير الجمركيه الى رسوم جمركيه، ويمكن للبلدان الناميه ان تقوم باجراء اخر وهو وضع سقوف جمركيه ملزمه شريطة ان لا تكون قد ربطت رسومها من قبل.
- يسمح ببقاء الحواجز غير الجمركيه ويسمى ذلك (احكام المعامله الخاصه) ولكن بشروط صارمه وفي حالات محدوده جداً ويسرى ذلك اثناء الفترة المحددة للتنفيذ.
- تطبق التدابير الوقائيه الخاصه SGS فقط على المنتجات التي خضعت لـ(تعرفة الحواجز غير الجمركيه) او تم وضع سقوف جمركيه لها بالنسبة للبلدان الناميه كما في القاعده رقم 1 اعلاه.
- خفض الرسوم الجمركيه بما في ذلك الرسوم التي نتجت عن عملية (التعرفه) بنسبة 36% كمتوسط حسابي على ألا تقل نسبة التخفيض عن 15% من كل بند جمركي، وان يتم على دفعات سنويه متساويه بالنسبة للدول المتقدمه، و24% للدول الناميه ودون اي تخفيض للدول الأقل نمواً.
- توفير الحد الادنى من فرص الوصول للاسواق بالنسبة للمنتجات التي جرت تعرفتها (Tariffication) وتمثل في دخول 3% من الاستهلاك المحلي في السنه الاولى ترتفع الى 5% في نهاية فترة التنفيذ.

- المحافظه على الفرص الحاليه للوصول الى الاسواق كما هي عليه في الفتره -1986 1988 اذا كانت تتجاوز الحد الادنى لفرص الوصول الى الاسواق.

هذا وتعتبر فترة الاساس لهذه الاحكام هي 1986-1988، وتعتبر فترة التنفيذ هي 1995-2000 بالنسبة للدول المتقدمه و 1955-2004 بالنسبة للدول الناميه.

1-2 ربط الرسوم الجمركيه :

بعد ان تم الاتفاق على حظر الحواجز غير الجمركيه امام تجارة السلع الزراعيه بشكل مبدأي عام، تم الاتفاق ايضاً بين الدول الاعضاء على وضع حد اقصى لمستويات التعريفة الجمركيه تلتزم الدول بها في جداولها الخاصه ولا يجوز لها رفعها بعد ذلك.

وقد كان متاحا لبعض الدول الربط عند مستوى اعلى من التعرفه الحاليه بينما لم يكن متاحاً للبعض الآخر لاسباب انها لم تكن من الدول المتعاقده في الجات قبل تأسيس منظمة التجاره العالميه ، او انها كانت محكومه بظروف خاصه لم تسمح لها بربط تعرفتها على مستوى اعلى كما هو الحال بالنسبة للاردن حيث كان يحكمه اثناء مفاوضات الانضمام لمنظمة التجاره العالميه برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي الزمه بتعرفة لا تزيد عن 30%-35% وكان الاردن قد بدأ تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي باشراف من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ عام 1989 .

1-3 اسس تنظيم ربط التعريفات الجمركيه للسلع الزراعيه .

- **في البلدان المتقدمه :**
- اذا كان الربط سابق لاتفاق الجات فيتم ما يلي :
- في حال عدم وجود حواجز غير جمركيه تربط الرسوم عند تعريفاتها الحاليه.

- في حال وجود حواجز غير جمركيه تفرض رسوم بدلاً من الحواجز وتضاف الى التعريفه الحاليه.

- **اذا لم يوجد ربط سابق لاتفاق الجات يتم ما يلي :**

- في حال عدم وجود حواجز غير جمركيه تستخدم معدلات التعريفه التي كانت مطبقه في ايلول 1986.

- في حالة وجود حواجز غير جمركيه تفرض رسوم بدلاً من الحواجز (اي تتم تعرفة للحواجز).

- **في البلدان الناميه والاقل نمواً :**

- اذا كان الربط سابقاً لاتفاق الجات ولا توجد حواجز جمركيه فيتم ربط الرسوم، وفي حالة وجود حواجز تتم تعرفة للحواجز.

- اذا لم يوجد ربط سابق لاتفاق الجات ولا توجد حواجز جمركيه فيتم ربط الرسوم ، وفي حالة وجود حواجز تتم تعرفة هذه الحواجز ، ولكن يسمح ايضاً بالاضافة لذلك للبلد العضو ان يعرض سقفاً للرسوم المربوطه ليأخذ موافقة عليه.

1-4 حصص التعرفه الجمركيه:

ادتتعرفةالحواجزغيرالجمركيه اي تحويلها الى تعريفه جمركيه مكافئه لها الى ارتفاع التعريفات الجمركيه المربوطه الامر الذي يمكن ان يؤدي الى اعاقة التجاره الى حد كبير. وللحيلوله دون ذلك وضع مفهوم الحد الادنى كاحدى قواعد الوصول الى الاسواق المشار اليها في قواعد تنظيم الحواجز غير الجمركيه.

ان قاعدة الحد الادنى بمفهومها البسيط تتيح الاستيراد من المنتجات التي جرت تعرفتها بما نسبته 3% من الاستهلاك المحلي في السنه الاولى و 5% في نهاية فترة التنفيذ وهي العام 2000 للدول المتقدمه و 2004 للدول الناميه، وهذا في حال كانت الكميه المستورده من هذه المنتجات في الفترة 1986-1988 اقل من النسب المذكوره. اما اذا كانت كمية المستوردات اعلى من هذه النسب فيجري التقيد بها تحت قاعدة ضمان الفرص الحاليه للوصول للاسواق.

ولتحقيق الغايه ذاتها في تجاوز ما يمكن ان تخلقه عملية تعرفة الحواجز غير الجمركيه من تعطيل للتجاره تم وضع (نظام حصص التعريفه الجمركيه) الذي سيساعد في تطبيق قاعدة (الحد الادنى للوصول للاسواق). ويعني نظام حصص التعريفه الجمركيه ان تلتزم الدول بجداولها الخاصه بالسماح بدخول اي من المنتجات التي جرت تعرفتها بنسب او حصص معينه ويشار اليها بانها السلع التي فتحت لها حصص للرسوم التعريفيه.

وتخضع ادارة هذه الحصص للماده 8 من اتفاقية الجات 1994، التي تنص على انه (في حال تطبيق قيود الاستيراد على اي منتج ، تضع البلدان الاعضاء بالاعتبار توزيع التجاره في هذا المنتج بشكل اقرب ما يكون الى الحصص المتوقعه في غياب هذه القيود).

وتوجد عدة طرق لتخصيص حصص التعريفه الجمركيه من بينها اصدار التراخيص. وفي حال اتباع هذه الطريقه فإنه يجري الالزام باحكام الاتفاق بشأن تراخيص الاستيراد (ILP) والذي يمثل تطبيقاً للماده 8 من الجات 1994.

2- التدابير الوقائيه الخاصه باتفاقية الزراعه (الماده 5):

تشمل التدابير الوقائيه بشكل عام كل ما ورد من مواد في الجات واتفاقيات مفسره لها بما فيها التدابير الوقائيه الخاصه التي وردت في اتفاقية الزراعه والتي يمكن تطبيقها لمواجهة الزياده المفاجئه في كمية المستوردات او الانخفاض الحاد في اسعارها الى المستوى الذي تسمح به قواعد التدابير الوقائيه بوقف الالتزامات التي تعهد بها لمنظمة التجاره العالميه وقفاً مؤقتاً.

وبهذا تشمل التدابير الوقائيه ما نصت عليه الماده 6 من الجات والاتفاقيه المفسره لها مكافحة الاغراق (ADP)، وما نصت عليه المادتان 6 و 16 من الجات والاتفاقيه المفسره لهما الدعم والرسوم التعويضيه (SCM)، والماده 19 من الجات والاتفاقيه المفسره لها اتفاقية التدابير الوقائيه (SG)، وما نصت عليه الماده 5 من اتفاقية الزراعه من احكام ما يسمى التدابير الوقائيه الخاصه (Special safe guard measures SSG) كما تشمل الجات احكاماً لحالة ميزان المدفوعات(الماده 12) والصناعات الوليده (الماده 18)، والتنازلات العامه (الماده 2)، والاستثناءات العامه (الماده 20)، وتعديل جداول الالتزامات واعادة التفاوض على الرسوم الجمركيه (المادتان 20 و 28).

وسوف نتعرض هنا للتدابير الوقائيه الخاصه باتفاقية الزراعه فقط. اما ما يمكن للمنتجات الزراعيه ان تستفيد منه بموجب تدابير وقائيه اخرى من خلال الاتفاقيات المنبثقه عن الجات فسوف نتعرض له لاحقاً من خلال عرضنا لثلاث اتفاقيات هي :

- اتفاقية التدبير الوقائيه SG (تطبيق الماده 19 من الجات).
- اتفاقية الدعم والرسوم التعويضيه SCM (تطبيق المادتين 16 و 6 من الجات).
- اتفاقية مكافحة الاغراق ADP (تطبيق مادة 6 من الجات).

2-1 احكام التدابير الوقائيه الخاصه :

وردت هذه الاحكام في الماده 5 من اتفاقية الزراعه التي اقرت عام 1994 في جولة اوروجواي لتكون تدابير خاصه بالمنتجات الزراعيه بعد ان مضت اتفاقية الزراعه شوطاً لا بأس به في تحرير التجاره الزراعيه وصار هناك تخوف من ان يؤدي الغاء القيود غير الجمركيه او ربط الرسوم االجمركيه عند مستويات غير كافيه الى دخول كمية مستوردات تضر بالإنتاج المحلي وتخفض اسعاره بشكل كبير. وتتلخص هذه الاحكام اجرائياً باضافة زيادات مؤقته الى التعريفات الجمركيه فوق المستويات المربوطه وبحيث لا تتجاوز 30% من الرسوم في السنه التي تطبق فيها.

وتتصف التدابير الوقائيه الخاصه للمنتجات الزراعيه بما يلي :

- انها مقصورة على منتجات محدده هي التي جرت عليها عملية تعرفة.
- انها مقصورة على بلدان محدده هي التي كانت لديها حواجز غير جمركيه وقامت بعملية تعرفة لهذه الحواجز، او البلدان التي احتفظت بحق الاستفاده منها وذكر ذلك في جداول التزاماتها.
- انها سارية المفعول فقط خلال فترة (عملية الاصلاح) التي نصت عليها الماده 20 من اتفاقيه الزراعه والتي سيجري تحديدها – فترة الاصلاح – لاحقاً.
- بعد انتهاء فترة الاصلاح وانتهاء مفعول التدابير الوقائيه الخاصه سوف تطبق على المنتجات الزراعيه التدابير الوقائيه العامه.
- وعليه وخاصة بالنسبة للصفتين الاولى والثانيه اعلاه لم تحتفظ بحق الاستفاده من احكام التدابير الوقائيه الخاصه سوى 36 بلداً من البلدان الاعضاء في منظمة التجاره العالميه وفي عدد قليل من المنتجات الزراعيه ايضاً . وكانت اقلها من البلدان الناميه لانها لا تلجأ الى تعرفة قيودها غير الجمركيه وعرضت بدلاً من ذلك سقوفاً ملزمه.

2-2 شروط تطبيق احكام التدابير الوقائيه الخاصه :

يتمثل تطبيق هذه الشروط كما اسلفنا باضافة زيادات مؤقته الى التعريفات الجمركيه تتجاوز المستوى الذي ربطت عنده . ولحصول البلد العضو على حق تطبيق احكام التدابير الوقائيه الخاصه على منتج معين يجب ان تتوافر لديه الشروط الثلاثه التاليه :

- ان يكون المنتج قد خضع لعملية تعرفه.
- ان يكون المنتج مدرجاً بجداول التزامات البلد على انه يتمتع بتدابير وقائيه خاصه.
- ان تبلغ كمية المستوردات من المنتج او سعره مستوى تستوفي معه المعايير المرتبطه بالتطبيق التلقائي.

2-3 السعر المرجعي والكميه المرجعيه للتطبيق التلقائي للتدابير الوقائيه الخاصه :

- يحسب السعر المرجعي للمنتج الذي يجب ان تخضع المستوردات منه للتطبيق التلقائي للتدابير الوقائيه الخاصه بمتوسط قيمة الوحده بسعر سيف بالعمله المحليه في الفتره 1986-1988.
- تحسب الكميه المرجعيه للمنتج الذي يجب ان تخضع المستوردات منه للتطبيق التلقائي للتدابير الوقائيه الخاصه بالاعتماد على ثلاثة عوامل هي: متوسط المستوردات في الثلاث سنوات السابقه، ونسبة المستوردات من الاستهلاك المحلي، والتغير المطلق في كمية الاستهلاك في آخر سنه يتوافر عنها بيانات.

3- المعامله الخاصه والتفضيليه:

3-1 احكام المعامله الخاصه والتفضيليه:

وردت احكام هذه المعامله في اتفاقية الزراعه متضمنه ما يلي:

- الاعتراف بالمعامله الخاصه والتفضيليه كجزء اصيل من اتفاقية الزراعه.
- التزام البلدان المتقدمه نظرياً باتاحة فرصة اكبر امام المنتجات الخاصه للبلدان الناميه للوصول الى اسواقها.
- الاخذ بعين الاعتبار التأثيرات السلبيه التي قد تنجم عن برنامج الاصلاح.

3-2 اشكال تطبيق الاحكام:

- اطالة فترة تنفيذ التخفيضات، حيث اعطيت الدول الناميه 10 سنوات بدلاً من 6 للدول المتقدمه.
- خفض التزامات التخفيض، حيث جرى خفض نسبة تخفيضات الدعم المحلي ودعم الصادرات واطالة فترة تنفيذ التخفيضات.

- استثناء 10% من مجموع قيمة الانتاج فاقل من الادخال في حساب اجمالي مقياسي الدعم الكلي في تدابير الدعم المحلي للدول الناميه مقابل 5% للدول المتقدمه.

- استثناء تدابير الدعم المحلي من الخفض بالنسبة لتدابير دعم التنميه الريفيه سواء كانت لدعم الاستثمارات او دعم مستلزمات الانتاج للمنتجين قليلي الدخل او الموارد.

- اعطاء فرصة للدول الناميه لاستبدال تعرفة القيود غير الجمركيه بسقوف جمركيه ملزمه.

- اعطاء الدول الناميه استثناء من خفض الدعم الذي يقدم للمساعده في تكاليف تحميل ونقل وشحن المنتجات التصديريه داخل البلاد.

- تخفيف التزامات الاخطار (الابلاغ) على الدول الناميه من حيث عدد الاخطارات ومدد ارسالها وعدد الاسئله التي عليها الاجابه عنها لشركائها التجاريين، نظراً لما تتطلبه التزامات الاخطار من توافر قدر من الموارد لا تستطيع الدول الناميه توفيره.

- تقديم العون الفني للدول الاقل نمواً والناميه المستورده الصافيه للغذاء بموجب (القرار الخاص بالتدابير المتعلقه بالاثار السلبيه المحتمله لتطبيق برنامج الاصلاح على البلدان الاقل نمواً والبلدان الناميه التي تعتبر مستورده صافيه للغذاء). بالاضافه الى فرص العون من الجهات المانحه عند مواجهتها عقبات في تمويل مستورداتها.

4- الاحكام الخاصه بالدعم في اتفاقية الزراعه :

4-1 الدعم المحلي :

- الدعم المشوه للتجاره ,(AMS), (Amber Box) الماده 1و6 :

وهو دعم ممنوع ، ويطلق عليه ايضاً اسم المقياس الذي يستخدم لحساب حجمه فيطلق عليه مقياس الدعم الكلي الذي يرمز له AMS، او باسم الصندوق الذي يندرج تحته فيطلق عليه (Amber Box).

ويمثل هذا الدعم مجموع الدعم المالي المقدم لدعم اسعار المنتجات الزراعيه او تقديم خدمات او مدخلات انتاج مجانيه او باسعار تقل عن تكلفتها كدعم مرتبط بكميات الانتاج ، او تقديم منح او قروض او مساهمات مدعومه للمشاريع. ويحسب بما يعرف مقياس الدعم الكلي AMS الذي يتكون من (مقياس الدعم المباشر للمنتج، ومقياس الدعم العام للقطاع، ومقياس الدعم المكافىء).

ويخضع هذا النظام للتخفيض ، فعلى الدول المتقدمه خفض 20% من قيمته على مدى 5 سنوات. اما الدول الناميه فعليها خفض 13% منه على مدى عشر سنوات.

- **الدعم المشوه للتجاره المسموح بشروط (Blue Box) الماده 5و6 :**

ويشمل الدعم بصورة مدفوعات مباشره للمنتجين ضمن برامج الحد من الانتاج بهدف تحديد الانتاج نباتياً كان او حيوانياً. وهو مشوه للتجاره لانه يؤثر سلباً على تدفق التجاره كما هو الحال في ال Amber Box لكنه يعتبر مقبولاً وغير خاضع للتخفيض تحت ثلاثة شروط : اذا ارتبطت المدفوعات بمساحة انتاج ثابته، او دفعت على اساس 85% او اقل من مستوى الانتاج في فترة الاساس، او كانت المدفوعات الخاصه بالمواشي تتم على اساس عدد ثابت من رؤوس الماشيه.

هذا الدعم غير محدد بسقف ، وقد استثني من التخفيضات بناء على اتفاق بلير الذي تم التوصل اليه بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحده قبل الشروع بجولة اورجواي 1986. وقد اعتبراه مشوهاً بطريقة اقل للتجاره لانه يأتي في اطار تعويضات تحديد الانتاج ولا يرتبط بمستوى معين من الانتاج.

يؤخذ على هذا الدعم انه جاء لفائدة الدول المتقدمه ولا تستفيد منه الدول الناميه مما جعلها تطالب بالغائه في لقاءات تفاوضيه عديده لاحقه.

- **الدعم المسموح غير المشوه للتجاره (Green Box) الماده 1و6 وملحق رقم 2.**

يتضمن الملحق رقم 2 من اتفاقية الزراعه الدعم المسموح به والذي استثني بناء على ذلك من التخفيض نظراً لكونه محدود الاثر على الانتاج وغير مشوه للتجاره. ويأتي في سياق البرامج الحكوميه الخاصه بالتنميه وعبر الخدمات العامه للزراعه التي تمولها الموازنه شاملة الاعفاءات الجمركيه والضريبيه . ولا يشمل ذلك دعم الاسعار كما انه غير محدد بسقف معين وتستفيد منه الدول كافة المتقدمه والناميه والاقل نمواً.

وبحسب ملحق رقم 2 يشمل هذا النوع من الدعم 12 مجالاً هي الخدمات العامه (البحوث، ومكافحة الامراض، والتدريب، والارشاد، وفحص المنتجات، وخدمات التسويق والترويج الذي يؤدي لتخفيض اسعار البيع او الاستفاده المباشره للمشترين، والبنيه التحتيه)، والتخزين الحكومي للامن الغذائي، والمعونات الغذائيه المحليه، والمدفوعات المباشره للمنتجين ولكن بشروط مبينه في بنود الملحق الاخرى، ودعم الدخل غير المرتبط بالانتاج والاسعار، المشاركه الماليه الحكوميه في برامج التأمين على الدخل وشبكات امان الدخل، والمدفوعات التي تتم مباشرة او عن طريق المشاركه الماليه الحكوميه في خطط التامين على المحاصيل لاغراض الاغاثه من الكوارث الطبيعيه، والمساعدات المرتبطه بالتكيف الهيكلي المقدمه من خلال برامج سحب الموارد، والمساعدات المرتبطه بالتكيف الهيكلي المقدمه من خلال المعونات الاستثماريه، والمدفوعات التي تقدم في اطار برامج البيئه، والمدفوعات التي تقدم في اطار برامج المساعده الاقليميه.

- **دعم مشوه مسموح للبلدان الناميه والاقل نمواً فقط كمعاملة خاصه وتفضيليه لها بموجب الماده 2و6 :**

تسويغ هذا الدعم يستند بحسب الماده المذكوره الى اعتبار تدابير الاعانه الحكوميه لتشجيع التنميه الزراعيه والريفيه سواء أكانت مباشرة ام غير مباشره جزءاً لا يتجزأ من برامج التنميه في البلدان الناميه. وتشمل هذه التدابير المسموحه والمعفاه من تخفيض الدعم المالي للاستثمارات، ولمستلزمات الزراعه للمنتجين منخفضي الدخل

ومحدودي الموارد ، والاعانات للمنتجين لتشجيع تنويع الانتاج الزراعي الهادف الى ابعادهم عن انتاج محاصيل مضره مثل المخدرات. وهذا الدعم غير محدد بسقف.

- **دعم مشوه مسموح لكافة الدول لسقوفه المتدنيه-ويعرف ب Diminimis الماده 4و6:**

ويشمل بحسب الماده 4و6 ما يلي :

- الدعم المحلي المقدم لمنتج معين بحيث لا يزيد عن 5% من قيمة كامل انتاج المنتج بالنسبه للبلدان المتقدمه وعن 10% للبلدان الناميه.
- لدعم المحلي غير المرتبط بمنتج معين – لاكثر من منتج او لقطاع فرعي او كامل القطاع – بحيث لا يزيد عن 5% من قيمة كامل انتاج الجزء المدعوم للبلدان المتقدمه وعن 10% للبلدان الناميه.

4-2 دعم الصادرات :

يعتبر دعم الصادرات بنظر منظمة التجاره والدول الاعضاء الدعم الاكثر تشويهاً للتجاره نظراً لانه ينقل مشكلة تضخم الانتاج الى الاسواق التصديريه ويشوه المنافسه فيها ويعيق التنميه الزراعيه لدى دول الشركاء التجاريين الزراعيين. خصوصاً بعد ان تم تطوير اشكالاً جديدة من الدعم لدى بعض الدول سيما المتقدمه منها مثل الائتمان الخاص بالصادرات والمساعدات الغذائيه والمؤسسات الحكوميه العامله في مجال الصادرات.

وفي ضوء التوسع الكبير في استخدام دعم الصادرات من قبل الدول المتقدمه للمحافظه على حصصها في الاسواق العالميه في السنوات السابقه لاتفاقيات جولة اورجواي (1986-1993) عملت اتفاقية الزراعه على الحد من استخدام دعم الصادرات. وقد حددت الماده الثامنه منها الالتزامات الخاصه بالمنافسه على التصدير بعدم تقديم اي دعم للصادرات من قبل جميع الدول الا وفق احكام الاتفاقيه والتزامات المقدمه في جداول

التزامات الاعضاء. ثم فصلت الماده التاسعه اوجه دعم الصادرات التي ينبغي ان تخضع للتخفيض في الكميات المستحقه للدعم والقيم المستحقه للدعم ومن قبل جميع الدول والتي جاءت على النحو التالي:

1- اوجه الدعم التي تقتضي التخفيض:

- المدفوعات الحكوميه المباشره للمنتجين اعتماداً على مستوى الصادرات.
- البيع المباشر من قبل الحكومة لمخزونات المنتجات الزراعيه غير التجاريه باسعار تقل عن اسعار السوق.
- المدفوعات الحكوميه على صادرات المنتجات الزراعيه الممولة من خلال انشطة الحكومه بغض النظر عن الكيفيه التي تمول المدفوعات.
- الدعم المقدم لخفض تكاليف تسويق الصادرات.
- دعم تكلفة النقل والشحن الداخلي للصادرات، وتستثنى من ذلك الدول الناميه على نحو ما ورد في جداول التزاماتها، كما تستثنى منه على الاطلاق الدول الاقل نمواً.
- الدعم المقدم لمنتجات مرهوناً بكونها منتجات تصديريه.

2- الكميات والقيم المخفضه منسوبة للفترة 1986-1990 كسنة اساس :

خفض الكميات المدعومه :

- تخفض الدول المتقدمه 21% من الكميات المدعومه خلال 6 سنوات، وتخفض الدول الناميه 14% خلال 6 سنوات.

- خفض قيم الدعم :

تخفض الدول المتقدمه 36% من قيم الدعم خلال 6 سنوات، وتخفض الدول الناميه 24% خلال 10 سنوات.

3. اتفاقية التدابير الوقائيه Agreement on Safeguaed Measures (SG).

تتصل هذه الاتفاقيه بتطبيق الماده 19 من اتفاقية الجات 1994 التي تهدف الى الحيلوله دون الاستغلال غير النزيه لقواعد واحكام حرية الوصول (النفاذ) للاسواق خصوصاً في المرحلة الاولى من تطبيق هذه الاحكام . وهي وان وضعت للاستفاده منها من قبل جميع الدول الاعضاء في منظمة التجاره العالميه الا انها تعتبر اكثر اهمية للدول الناميه والاقل نمواً التي تعتبر حاسسه اكثر من غيرها للاستغلال غير النزيه لحرية الوصول للاسواق.

- وقد تم اقرارها قبل اتفاقية الزراعه لاستخدامها مع تجارة السلع غير الزراعيه ، الا انها ظلت قائمة بالنسبة للسلع الزراعيه بعد اقرار اتفاقية الزراعه، رغم انها تضمنت احكاماً خاصه بالسلع الزراعيه فيما يعرف بالتدابير الوقائيه الخاصه SSG (ماده 5 من اتفاقية الزراعه). ذلك ان احكام SG ضرورية للسلع الزراعيه في حالتين: اذا لم يرد لها علاج في التدابير الوقائيه الخاصه، ولان التدابير الوقائيه الخاصه ينتهي الاخذ بها بعد مدة محدده هي فترة الاصلاح كما نصت على ذلك اتفاقية الزراعه. وبعد انتهاء فترة التدابير الخاصه وهي 8 سنوات يتم تطبيق التدابير الوقائيه على السلع الزراعيه.

تتضمن الاتفاقيه 14 مادة تتناول حسب الترتيب: احكام عامه، الشروط، التحري، تحديد الاضرار البالغة الخطوره والتهديدات، تطبيق التدابير الوقائيه، تدابير الحمايه المؤقته، دوام واعادة النظر في تدابير الوقايه، مستوى الامتيازات والالتزامات الاخرى،الدول الناميه، الاعضاء، التدابير القائمه قبل الماده 19، حظر وازالة تدابير معينه، الابلاغ والتشاور، الاشراف، تسوية النزاعات.

وتفيد الاحكام العامه للاتفاقيه الوارده في الماده 19 من اتفاقية الجات لعام 1994 بما يلي :

1-أ اذا ما نتج عن استيراد سلعة ما ايذاء للمنتجين المحليين فللدوله الحق ان توقف استيراد هذه السلعه او تقلله وللفتره التي تراها مناسبه لاصلاح الوضع.

1-ب ينطبق الوضع ذاته في الفترة أ على بضائع الدول التي بينها وبين الدوله المعنيه اتفاقية تفضيلية.

2- قبل ان تأخذ الدوله بما ورد في أ يجب ان تقوم باعلام الجات كتابة بوقت مبكر جداً، وان تعطي الفرصة للمصدرين بان يتفاوضوا معها بهذا الشأن، وفي حالات منها الحاجه للعمل

بسرعه تفادياً للخطر للدوله المعنيه ان تتخذ الاجراء مباشرة ثم تعلم الجات مباشرة وتبدأ المفاوضات ايضاً بنفس السرعه.

2-أ اذا لم تتوصل الاطراف المعنيه لاتفاق يحق للدوله المتعاقده ان تستمر في اجرائها ، كما يحق للدوله المعنيه الاخرى بعد ما لا يزيد عن 90 يوماً من هذا القرار ان توقف (بعد انتهاء 30 يوماً من تاريخ استلام كتاب الاعلام من قبل الجات) تجارتها مع الدوله المتعاقده او القيام باجراءات للدوله المتعاقده قد لا تتوافق مع الجات .

2-ب مع الاخذ بالاعتبار الفقره أ يحق للدوله المتعاقده ايقاف التجاره مباشرة ان رأت في ذلك خطراً يصعب تفاديه وعواقب يصعب درؤها بعد وقوعها دون سابق انذار للجات على ان لا تتجاوز هذه الاجراءات ما هو ضروري ومن اجل وقف الضرر. وتطبق هذه الاتفاقيه لفترة اطولها 8 سنوات وذلك بالنسبة للدول الناميه حيث تمتد من 1995 وحتى 2004.

4- اتفاقية مكافحة الاغراق (ADP) Agreement on Anti-Dumping.

تمثل هذه الاتفاقيه تطبيق الماده 6 من جات 1994. وتهدف الاتفاقيه الى الغاء اثر الممارسات التجاريه غير المنصفه التي يمارسها المصدرون وبالتحديد المنافسه غير المشروعه التي تنشأ عندما يتسبب المصدرون في اغراق السوق المستورد. وقد وضعت لتطبيقها على السلع كافه بما فيها السلع الزراعيه.

وتعتبر السلعه اغراقيه اذا كان سعرها في البلد المستورد اقل من سعرها في البلد المصدر ضمن ظروف التجاره العاديه. (ماده 3).

ولا يمكن فرض اجراءات منع الاغراق الا بعد التثبيت بشكل قاطع من حدوث الضرر للصناعه بسبب منتجات اغراقيه مستورده (ماده 1).

وتتناول الماده 3 تحديد الخطر المادي على المنتجات المحليه مثل زيادة كبيره في الواردات، وتأثير الواردات على الاسعار المحليه ، وتضافر عوامل مجتمعه تؤدي الى استنتاجات بان اضراراً اكيده ومؤثره ستحدث اذا لم تتخذ اجراءات للحمايه.

وحددت الماده 4 معنى الصناعه المحليه ونسبة المتضررين فيها الى اجمالي الانتاج المحلي. وعالجت الماده 5 اسس بدء التحقيق في الاغراق بحيث لا يقل المتضررون عن 25% من منتجي السلعه ولا يقل انتاجهم عن 50% من مجمل انتاج السلعه.

الماده 7 حددت اجراءات الحمايه بعد ثبوت الاغراق وحصول الضرر والعلاقه السببيه بينهما . واشترطت عدم البدء بتطبيق اجراءات الحمايه المؤقته ما لم تكن ضروريه وبعد ستين يوماً من بدء التحقيقات. واتاحت الماده 8 للجهات المسببه للاغراق تقديم تعهدات سعريه بمراجعة اسعارها او وقف التصدير باسعار اغراقيه واذا قبل البلد المغرق فلا يلزمه بوقف التحقيق في الاغراق والضرر.

اما طبيعة اجراءات الحمايه فقد حددت الماده 9 قاعدتين لفرض الغرامات على الاغراق، الاولى ان فرض الغرامات امر اختياري، وان قيمتها يساوي او يقل عن هامش الاغراق . وتسمى الغرامات بـ(رسوم مكافحة الاغراق)، واذا حصلت باعلى من هامش الاغراق يرد الزائد في فترة 12-18 شهراً.

وتشير الماده 11 الى ان تطبيق رسوم الاغراق يجب ان لا يتجاوز 5 سنوات من بدء التطبيق الا اذا ثبت ان وقفها سوف يسهم في حدوث مزيد من الاغراق والضرر.

من الواضح ان الاتفاقيه تنطوي على تعقيد كبير يجعل من غير السهل على الدول الناميه الاستفاده منها . ويزداد الامر تعقيداً بالنسبة لتطبيقها على المنتجات الزراعيه سريعة التلف. ولذلك تعتبر اتفاقية التدابير الوقائيه AS اقرب للاستفاده من اتفاقية مكافحة الاغراق خاصه وانها تطبق على جميع الدول المصدره وليس على الدوله المغرقه فقط.

5- اتفاقية الدعم والرسوم التعويضيه

Agreement on Subsidies and Countervailing (SCM) تمثل هذه الاتفاقيه تطبيق الماده 16 من اتفاقية الجات 1994، وتهدف الى الغاء اثر الممارسات التجاريه غير المنصفه التي يمارسها المصدرون وتؤدي الى منافسة غير مشروعه من خلال تلقي الصادرات دعماً يمكن المصدرين من خفض اسعارهم.

تسمح الاتفاقيه بفرض رسوم تعويضيه على السلع المستورده التي استفادت من اعانات الدعم . وكما هو الحال في اتفاقية مكافحة الاغراق لا تتخذ التدابير التعويضيه الا بعد تقدم 25% من منتجي السلعه او الصناعه المحليه بشكوى من الضرر او تولي السلطات ذلك نيابة عنهم وبعد اجراء تحقيق بطرق سليمه على مستوى البلد يثبت حدوث الضرر.

ولن نتوسع في التوضيح العام لهذه الاتفاقيه نظراً لتضاؤل اثرها على قطاع الزراعه ، بعد اقرار اتفاقية الزراعه التي عالجت قضايا الدعم المحلي ودعم الصادرات بالنسبة للمنتجات الزراعيه بشكل خاص وشامل بحيث لم تبق للسلع الزراعيه صلة باتفاقية الدعم والرسوم التعويضيه الا في علاقتها بالاحكام العامه من هذه الاتفاقيه.

ومن الاهميه بمكان العلم ان تطبيق الاتفاقيه يقتصر على السلع غير الخاضعه لتخفيض الدعم في الدوله التي تطبقها . وانه في حالة السلع الزراعيه يمكن ان تؤخذ التدابير التعويضيه قبل اثبات الضرر وعند انتهاء التحقيق ترد الرسوم التعويضيه اذا لم يثبت الضرر.

واذا لم يتم الاتفاق بين الدول اثناء اجراء التحقيق خلال 30 يوماً تحال القضيه الى هيئة تسوية المنازعات DSB في منظمة التجاره العالميه، فاذا ثبت وجود الدعم لدى الدوله المصدره وجب عليها ايقافه خلال فترة محدوده، واذا لم تتوقف حق للدوله المتضرره فرض التدابير التعويضيه.

6- اتفاقية العوائق الفنيه امام التجاره :

Technical Barriers To Trade (TBT) دخلت الاتفاقيه حيز التنفيذ عام 1980 لتنظيم القواعد الفنيه لتجارة السلع والحيلوله دون استخدام هذه القواعد لاعاقة حرية التجاره.

وقد ظلت تشمل القواعد الفنيه ذات العلاقه بالصحه والصحه النباتيه حتى اقرت اتفاقية خاصه بها وهي اتفاقية SPS وذلك في العام 1995. وبهذا تكون اتفاقية TBT اعتباراً من مطلع 1995 قد اخليت من القواعد الفنيه الصحيه لتقتصر فقط على القواعد الفنيه غير الصحيه لتجارة السلع.

الماده الاولى وتعنى بتوضيح مفهوم عام لتوحيد المقاييس واجراءات تقييم المطابقه التي تتبناها منظمات الامم المتحده والمواصفات والمقاييس الدوليه. وتفسير مرجعية الأجراءات والتنظيمات الفنيه والمواصفات واجراءات تقييم المطابقه المضمنه في الاتفاقيه.

الماده الثانيه وتشير الى اعداد واقرار وتطبيق الانظمه الفنيه من قبل الهيئات الحكوميه المركزيه المختصه، وان يضمن الاعضاء تطبيق الانظمه الفنيه بحيث تعامل الواردات معاملة المنتجات المحليه المماثله ، كما يضمن الاعضاء ان يكون الاعداد والتبني والتطبيق للانظمه والتعليمات الفنيه ايجابياً بحيث لا تشكل عراقيل في وجه التجاره الدوليه.

وتتضمن الماده الثالثه اعداد واعتماد وتطبيق الانظمه الفنيه من قبل الهيئات المحليه الحكوميه وغير الحكوميه. وتتناول الماده الرابعه اعداد واعتماد وتطبيق المواصفات. بحيث تتعهد الدول بالتزام هيئات المواصفات والمقاييس لديها بمبادىء حسن الممارسه في هذا المجال. وتنظم الماده الخامسه اجراءات تقييم المطابقه من قبل الهيئات الحكوميه وضمان ان تقدم للواردات على نحو ما تقدم به للانتاج المحلي مع تجنب ان تخلق اي عوائق للتجاره الدوليه. وتؤكد الماده السادسه على اعتراف هيئات الحكومه المركزيه بتقييم المطابقه بنتائج اجراءات تقييم المطابقه في الدول الاخرى الاعضاء وتعنى الماده السابعه باجراء تقييم المطابقه من قبل الهيئات الحكوميه المحليه، والماده الثامنه باجراء تقييم المطابقه من قبل هيئات غير حكوميه.

وتتصل الماده التاسعه بالزام الاعضاء ما امكن بتشكيل وبتبني اجراءات تقييم مطابقة دوليه وان يصبحوا اعضاء ومشاركين فيها. وتشرح الماده العاشره تعليمات الانظمه الفنيه والمواصفات واجراءات تقييم المطابقه. وتوضيح الماده الحاديه عشره ضرورة تقديم المساعده الفنيه من الدوله العضو لبقية الدول الاعضاء.

وتعتبر الماده الثانيه عشره ذات اهمية خاصه لانها تتعلق بالمعامله الخاصه والتفضيليه للدول الناميه. ومنها انه يتعين على الاعضاء عند اعداد وتطبيق الانظمه الفنيه والمواصفات واجراءات تقييم المطابقه تجنب وجود عوائق امام صادرات البلدان الناميه، وان لا تتوقع من الدول الناميه تطبيق المواصفات المطبقه لدى الدول المتقدمه. بالاضافه الى الزام الاعضاء بتقديم المساعده والمشوره الفنيه للدول الناميه، كما ان الفقره 8 من الماده 12 اعطت (لجنة العوائق الفنيه) المشار اليها في الماده 13 الصلاحيه الكامله ان تمنح الدول الناميه التي تطلب استثناءات معينه محدودة الزمن كلياً او جزئياً من الالتزامات الوارده في هذه الاتفاقيه.

وتختص الماده 13 بتشكيل (لجنة العوائق الفنيه امام التجاره)، اما الماده 14 فتختص بالمشاورات وتسوية النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الاعضاء.

وتتبع للاتفاقيه 3 ملاحق، الاول للمصطلحات الفنيه وتعاريفها، والثاني (لمجموعة الخبراء الفنيه)، والثالث (لمبادىء حسن الممارسة).

7-اتفاقية الصحه والصحه النباتيه.Sanitary and phytosanitary Measures (SPS)

دخلت الاتفاقيه حيز التنفيذ بعد انتهاء جولة اوروغواي واعلان قيام منظمة التجاره العالميه في مطلع العام 1995 لغايات تطبيقات الامن الغذائي وتنظيم حماية صحة الانسان والحيوان والنبات من كافة المخاطر، واعداد القواعد الفنيه واعتمادها ومطابقتها وضمان ان لا تستخدم لاعاقة تجارة السلع الزراعيه والغذائيه.

ويحق بموجبها للدوله العضو اتخاذ الاجراءات الصحيه لحماية الانسان والحيوان والنبات بحسب شروط الاتفاقيه المحدده والى الحد الضروري لتأمين هذه الحمايه وعلى اساس المبادىء العلميه والادله الكافيه. وعلى ان لا يؤدي تطبيق هذه الاجراءات الى اقامة قيود مقنعه على التجاره الدوليه (ماده 2).

ويتعين على اجراءات الحمايه توافقها مع المواصفات الدوليه، واذا ما كانت اعلى منها فيتوجب اثبات الحاجه اليها على اساس علمي (ماده 3).

وعلى الدوله المصدره ان تثبت للدوله المستورده ان اجراءاتها تحقق لها الحمايه المطلوبه (مبدأ التكافؤ ماده 4). وتنظم الماده 5 شؤون تقييم المخاطر وتحديد مستوى الحمايه الصحيه المناسبه للانسان والحيوان والنبات. وتتيح الماده 6 استثناء بعض المناطق داخل الدوله من تطبيق الحمايه الصحيه اذا ثبت خلوها من الافات والامراض. اما الماده 7 فتوضح مبدأ الشفافيه حيث تفرض على الدول الاعضاء اشعار الاعضاء الاخرين بمتطلباتهم الصحيه، وتعيين نقاط استعلام للاستجابه والرد على المتطلبات وتبادل المعلومات.

اما اجراءات التحكم والرقابه والمصادقه فقد نظمتها الماده 8 لتضمن سرعة انجاز هذه العمليات لضمان وفاء السلع المستورده بالمتطلبات الصحيه. واكدت الماده 9 على ضرورة مساعدة الدول لبعضها بالمشوره والتدريب والبحث والتكنولوجيا ومادياً ايضاً خصوصاً المساعده للدول الناميه.

وقد نصت الاتفاقيه على معاملة خاصه وتفضيليه للدول الناميه والاقل نمواً بالسماح بوجود مرونة لادخال التدابير الصحيه، وباعطائها سنتين اضافيتين لتطبيق الاتفاقيه اي لغاية العام 2006، وخمس سنوات للدول الناميه.

وتناولت الماده 11 شؤون الاستشارات وحل النزاعات، والماده 12 موضوع الاداره حيث تأسست لجنة خاصه لتكون مرجعيه للاستشارات من قبل الدول الاعضاء. وتتعلق الماده 13 بالتنفيذ من حيث الالتزام ببنود الاتفاقيه من قبل الهيئات الحكوميه للدول والهيئات غير الحكوميه والاقليميه على اراضيها. واكدت البنود الختاميه في الماده 14 على اعطاء الدول الناميه سنتين اضافيتين للتقيد بالاتفاقيه وخمس سنوات للدول الناميه.

يتبع الاتفاقيه ثلاثة ملاحق، المحلق أ الخاص بالتعريفات، والملحق ب الخاص بشفافية الأنظمه الصحيه والصحه النباتيه من نشر الانظمه ونقاط الاستعلام وآلية الاخطار، والملحق ج ويتعلق باجراءات المراقبه والتفتيش والمصادقه.

8- التحديات التي تمليها اتفاقيات منظمة التجاره العالميه الملزمه لتحرير التجاره الزراعيه على قطاع الزراعه في الاردن:

انضمام الاردن لمنظمة التجاره العالميه يلزمه بتطبيق كافة اتفاقياتها التي تهدف إلى تحرير التجاره في كافة مجالاتها ومن ضمنها تحرير تجارة السلع الزراعيه. وابراز هذه الاتفاقيات اتفاقية جات 1994 التي تحكم تحرير التجاره بشكل عام، واتفاقية الزراعه والاتفاقيات المتصله بها والتي تحكم تجارة الزراعه وقد سبق أن اشرنا إليها جميعها. وفيما يلي ملخص لأهم التحديات التي تلقيها هذه الاتفاقيات على قطاع الزراعه انتاجاً وتسويقاً :

1- المنافسه الشديده من قبل المنتجات الزراعيه المستورده للمنتجات الزراعيه الاردنيه المثيله نتيجة لازالة العوائق الكميه والاداريه امام المستوردات مما سيزيد من الكميات المستورده ومصادر استيرادها. وهذه المنافسه نوعان : سعريه تتصل باسعار المستوردات ، ونوعية تتصل بجودتها. وعليه يصبح على المنتجات الزراعيه المحليه ان ترفع من قدرتها التنافسيه سعراً وجودة وإلا سوف تفقد حصتها في السوق المحلي ما لم تتمكن من ان تكون قادرة على المنافسه . وقد زاد الامر صعوبة تخفيض الرسوم الجمركيه الذي التزم به الاردن حيث جرى تخفيض الرسوم ذات النسب 30% و 35% إلى 20% وذلك بالتدريج حتى العام 2010.

2- المنافسه الشديده للصادرات الزراعيه الاردنيه من قبل الصادرات الزراعيه المثيله للدول الاخرى في الاسواق التصديريه نتيجة لانفتاح الاسواق وازالة جميع القيود على المستوردات ما عدا القيود الجمركيه. هذا ما يلقى مزيداً من الضغوط على صادراتنا الزراعيه لرفع قدرتها التنافسيه السعريه والنوعيه (الجوده) لتتمكن من الحصول على حصة في اسواق التصدير والمحافظه على حصتها السوقيه فيها وإلا سوف لن تحصل على حصة فيها أو تتراجع حصتها بدلاً من المحافظه عليها او زيادتها.

3- وأما القول بأن تحرير التجاره فيه من الفرص كما فيه من التحديات، وان تحدي فتح السوق للمستوردات تقابله وتعوضه فرصة فتح الاسواق امام الصادرات فإن هذا القول لا يصح في حال الدول الناميه ومنها الاردن، نظراً لان فتح السوق المحلي للمستوردات قد اصبح تحدياً واقعاً فوراً بمجرد تطبيق اتفاقيات تحرير التجاره، بينما قدرة الدول الناميه على الاستفاده من توسع فرص التصدير التي يتيحها تحرير التجاره تواجهها تحديات كبيره تتعلق بقدرة منتجاتها التنافسيه السعريه والنوعيه خاصة وان توسيع فرص التصدير سوف تكون متاحه لعدد كبير من الدول المنافسه. وهذا ما حصل مع الاردن حتى اليوم حيث لم يستطع ان يجد له فرصاً مجديه في اسواق التصدير في الدول المتقدمه وعالية الدخل.

4- صار لزاماً على الاردن ان يعامل المستوردات كما يعامل منتجاته المحليه دون تمييز فيعطيها اي امتياز اقتصادي أو فني يعطيه لمنتجاته المحليه. كما انه غير مسموح له ان يفرض قواعد فنيه (مواصفات اجباريه) على المستوردات دون ان يفرضها عل منتجاته المحليه.

5- صار على الاردن ان يرتقي باجراءات وضع مواصفات منتجاته الزراعيه المحليه اقتداء باجراءات وضع المواصفات الدوليه التي تتبعها هيئة دستور الاغذية كودكس المنتاريوس والمنظمة الدولية للتقييس ISO.

6- لم يعد بمقدور الاردن تبني اي قاعدة فنية (مواصفه اجباريه) تكون مناسبة ومبررة لحماية سوقه المحلي اذا لم يكن قادراً على تبريرها على اسس علمية وهو ما ليس متاحاً له في كثير من الاحوال لعدم قدرته على اجراء تحليلات علميه. بينما تتمتع الدول المتقدمه بقدرات فنيه عاليه تمكنها من وضع قواعد فنيه تمنع دخول بعض منتجات بلد نام كالاردن الى اسواقها.

7- لم يعد الاردن قادراً على دعم صادراته لان الامتناع عن دعم الصادرات كان شرطاً التزم به لقبوله عضواً في منظمة التجاره العالميه.

8- تم تقييد الاردن مثل باقي الدول الناميه بتقديم الدعم للقطاع الزراعي حيث لم يعد مسموحاً له تقديم الدعم إلاَ في حالتين:

الاولى: اذا كان الدعم محصوراً بالنشاطات الوارده ضمن ما يعرف (بالصندوق الاخضر فقط) وتشمل : البحوث ، ومكافحة الامراض ، والتدريب والارشاد، وفحص المنتجات، والبنيه التحتيه، والتخزين الحكومي للدعم الغذائي، والمعونات الغذائيه المحليه، ودعم الدخل غير المرتبط بالانتاج والاسعار، وشبكات أمان الدخل، والمساهمه في التأمين وصناديق التعويض، والمساعدات المرتبطه بالتكيف الهيكلي المقدمه من خلال برامج سحب الموارد او المعونات الاستثماريه، والمدفوعات التي تقدم في اطار برامج البيئه، والمدفوعات التي تقدم في اطار برامج المساعده الأقليميه.

الثانيه: الدعم المعروف ب Diminimis بموجب الماده 4و6 من اتفاقية الزراعه ويشمل:

- دعم كامل قطاع الزراعه او اي قطاع فرعي منه او اكثر من منتج بنسبة لا تزيد عن 10% من قيمة كامل انتاج الجزء المدعوم.

- دعم اي منتج بنسبة لا تزيد عن 10% من قيمة كامل انتاج المنتج.

9- صار على الاردن مواجهة تحدي التزامات الجوده المتعدده حتى يتمكن من تصدير منتجاته الزراعيه للاسواق الدوليه . وتفرض عليه هذه الالتزامات ما يلي :

- تأهيل جهاز وطني بمستوى دولي لاصدار شهادات الجوده وشهادات المطابقه للقواعد الدوليه.
- تأهيل مختبرات للجوده وسلامة الغذاء بمستوى دولي.
- تأهيل هيئة اعتماد وطنيه ذات اعتماد دولي من اجل اعتماد شهادات الجوده والمطابقه الاردنيه.

الفصل الخامس:
تحليل *SWOT*
مدخل ومتطلب اساسي للتخطيط الاستراتيجي لتنمية القطاع الزراعي

منذ منتصف تسعينات القرن الماضي تتبع الحكومات الاردنيه التخطيط الاستراتيجي لتنمية القطاعات الاقتصاديه ومن ضمنها القطاع الزراعي. كما أن التخطيط بالاهداف او النتائج المتبع رسمياً مؤخراً في الخطط السنويه (إعداد الموازنات) للمؤسسات الحكوميه ما هو إلا نموذج من نماذج التخطيط الإستراتيجي. ورغم الاختلافات البسيطه بين مفكري التخطيط الاستراتيجي إلا انهم جميعاً يتفقون على اعتماد تحليلSWOT كأساس للانطلاق منه لاعداد الخطط الاستراتيجيه التنمويه القطاعيه. واهم هذه الاختلافات يتمحور حول البدء بتحليلSWOT كخطوة اولى لتصميم الاستراتيجيه او البدء بتحديد الرؤية المستقبلية VISION واعتماد تحليل SWOTكخطوة ثانيه.

وانه لمن المفيد بعد ان استعرضنا في الفصل الثاني الملامح الاساسيه لقطاع الزراعه ان نقوم باجراء تحليل SWOT للقطاع من اجل معرفة واقع القطاع وتبيان نقاط ضعفه ونقاط قوته، وكذلك التحديات التي تواجهه والفرص المتاحه امامه. والبدايه تكون بتحليل بيئة القطاع الذاتيه او الداخليه من خلال تحديد نقاط ضعفه ونقاط قوته، ثم بتحليل البيئه الخارجيه المؤثره على القطاع من خلال تحديد التحديات التي تواجهه والفرص المتاحه امامه.

- **تحليل البيئه الداخليه/الذاتيه للقطاع (نقاط ضعفه ونقاط قوته):**

1- نقاط الضعف الداخليه (الذاتيه) للقطاع (W) Weakneses:

1-1 تتسم الحيازات النباتيه والحيوانيه بالصغر حيث وبحسب التعداد الزراعي 2017 فان 84% من الحيازات الارضيه 20 دونم فاقل و74% منها 10 دونمات فاقل 34% منها 2 دونم فاقل. و50% من مربي الابقار حيازاتهم 5 رؤوس فاقل،و35% من مربي الاغنام حيازاتهم 50 رأساً فاقل. وهذا يزيد الكلفه ويخفض الانتاجيه.

1-2 من المؤكد أن 34% من المزارعين (من يملكون 2 دونم فاقل) لا يستخدمون التقنيات الحديثه، وان 74% منهم وهم من يملكون 10 دونمات فاقل يعتبر استخدامهم لهذه التقنيات موضع شك. وكذلك الحال لنسبة 50% من مربي الابقار و35% من مربي الاغنام. اما الدجاج اللاحم والبياض فان المزارع الكبيره التي تمثل 10% فقط من المزارع هي من تستخدم التقنيات الحديثه. وهذا ما يحول دون النجاح في رفع الانتاجيه لدى الغالبية العظمى من المزارع.

1-3 ضعف المستوى التعليمي للمزارعين فنسبة 34% بحسب التعداد الزراعي 2017 هم من الأميين والملمين بالقراءة والكتابة وما دون التعليم الاساسي.

1-4 ارتفاع كلفة الانتاج بسبب صغر الحيازات وضعف استخدام التقنيات الحديثه والنقص في ارشاد وتدريب المزارعين.

1-5 انخفاض الانتاجيه ايضاً بسبب صغر الحيازات وضعف استخدام التقنيات الحديثه والنقص في ارشاد وتدريب المزارعين.

1-6 ضعف ادارة الري داخل المزرعه وضعف دور الوزاره والمركز الوطني للبحوث الزراعيه في ارشاد المزارعين. فوفقاً للتعداد الزراعي 2017 فان 3,9 من المزارعين فقط من اعتبر ان وزارة الزراعه والمركز الوطني للبحوث الزراعيه هما احد مصادر الارشاد بالنسبة إليه.

1-7 الانتاج لا يرتبط بالطلب في الاسواق المحليه والتصديريه مما يؤدي الى فوائض في الانتاج من بعض المحاصيل وانخفاض في الاسعار وخسارة المزارعين.

1-8 غياب الزراعه التعاقديه (الزراعه المستقبليه). وكادت ان تبدأ في وادي الاردن في الفتره 2004-2007 الا ان الازمه الماليه عام 2008 انهتها حيث توقفت العلاقه بين المصدرين المتعاقدين والمستوردين في الاسواق التصديريه ما تسبب بخسائر كبيره للمتعاقدين من المصدرين عام 2008.

1-9 ما تزال الزراعه التصديريه كبديل لتصدير ما يتم انتاجه والفائض من الانتاج، ما تزال محصوره بنحو 30 مصدراً وبنسبة لا تصل الى 1% من الصادرات.

1-10 كذلك الحال تغيب الزراعه التصنيعيه التي تعتمد على الانتاج المحلي بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج في ظل حيازات صغيره تمنع استخدام الميكنه في الزراعه والحصاد، وبسبب ضعف جودة المصنعات المحليه امام المستورد خاصة بعد تحرير التجاره الزراعيه والتزام الاردن بذلك في منظمة التجاره العالميه WTO.

1-11 النقص في الخبرات المحليه الفنيه العالية في مجالي الانتاج والتسويق.

1-12 ارتفاع نسبة الفقد والتلف في المنتج الزراعي التي تصل بالمعدل في الخضار والفواكه 25% ما يعني فقد وتلف ما يزيد عن 400 الف طن سنوياً تذهب هدراً وخسارة للمزارع وللقطاع الزراعي وللاقتصاد الوطني.

1-13 الانتاج والتسويق يتم في غالبيته العظمى فردياً واما الشركات فعددها قليل جداً وجميعها من نوع الشركات الفرديه والعائليه وشركات التضامن.

1-14 انخفاض نوعية العبوات وطريقة التعبئه والتغليف للثمار وعدم وجود أو كفاية (بطاقة البيان) Labeling.

1-15 غياب التدريج وجودة متوسطه للمنتوج .

1-16 انخفاض مستوى قدرات المزارعين على اداء الممارسات الزراعيه الجيده GAP في الانتاج والتسويق لانخفاض مستوى الارشاد والنقص الشديد في التدريب .

1- نقاط القوه الداخليه (الذاتيه) للقطاع (S) Stregths :

2-1 مناخ منطقة الاغوار المعتدل شتاء الذي يتيح له انتاجاً شتوياً مبكراً ويعطي منتجاته ميزة نسبية في الشتاء.

2-2 امكانية عالية لتنويع الانتاج واستمراره على مدار العام بسبب وجود اربع ظروف مناخيه في مدى مسافة افقية لا تتعدى 100 كم من الاغوار غرباً مروراً بالمنطقه الشفاغوريه ومنطقة المرتفعات وصولاً الى السهوب ومنطقة الباديه شرقاً.

2-3 تجربة طويلة للمزارعين في منطقة الاغوار انجبت جيلين من مزارعي الزراعه المرويه الذين يتمتعون بخبرات كافيه.

2-4 قطاع خاص نشط في انتاج واستيراد مستلزمات الانتاج النباتي والحيواني وتخريج مجموعات من المهندسين الزراعيين والاطباء البيطريين الخبراء الذين شكلوا نماذج نجاح أثرت تجارب المزارعين، كمصدر لارشاد المزارعين.

2-5 وجود نسبي للخبرات الفنيه العمليه في الانتاج والتسويق.

2-6 تجربة جيده في تصدير الخضار والفاكهه للاسواق العربيه التقليديه والاسواق الاوروبيه.

2-7 وجود أطر تشريعيه مناسبه لحرية السوق وحماية الانتاج المحلي.

2-8 وجود أطر تشريعيه واداريه وفنيه لتطبيق شروط الجوده والمطابقه والاعتماد.

- **تحليل البيئه الخارجيه المؤثره على القطاع (التحديات والفرص):**

1- التحديات التي تواجه القطاع (Threats (T) :

1-1 شح المياه، وتذبذب كمية الامطار وتوزيعها ووصول نسبة المياه المعالجه الى اجمالي مياه الري في وادي الاردن الى 24,1% وهي في تزايد أيضاً.

1-2 استنزاف الاحواض الجوفيه حيث يضخ منها 579م م3 زيادة عن التغذيه الجوفيه البالغه 234م م3 اي بنسبة استنزاف 247% من كمية التغذيه.

1-3 استمرار تفتت الحيازات الزراعيه الارضيه بفعل عامل الارث . فبحسب التعداد الزراعي عام 2017 فان معدل الحيازه الزراعيه الارضيه قد انخفض خلال عشر سنوات من 36,2 دونم عام 2007 الى 26,2 دونم عام 2017 اي بمعدل انخفاض 1% سنوياً.

1-4 غياب الايدي العامله المحليه وعدم انتظام توافر العماله الوافده وارتفاع اجورها.

1-5 غياب قاعدة البيانات الزراعيه الشامله للانتاج والتسويق ما يعيق بناء قرارات سليمه للمزارعين والمصدرين ويحول دون ربط الانتاج بالطلب في الاسواق.

1-6 انحسار الاراضي المتاحه للزراعه بفعل التوسع الحضري غير المدروس للمدن والبلدات والقرى وزحفها على اخصب الاراضي.

1-7 ارتفاع المخاطر البيئيه/الجويه (صقيع، رياح شديده، فيضانات، ارتفاع درجات الحراره) ومخاطر الافات الزراعيه.

1-8 ضعف موارد صندوق ادارة المخاطر الزراعيه (3 مليون دينار سنوياً من الحكومه ونحو 0,5 مليون دينار من اسواق الجمله).

1-9 ضعف الدعم الحكومي لقطاع الزراعه الذي لا يتجاوز 5%-7% من الناتج المحلي الزراعي.

1-10 ضعف البحث العلمي والارشاد الزراعي وتدريب المزارعين.

1-11 النقل البري المبرد الذي ينقل ما يزيد عن 95% من الصادرات معظمه ملكيات فرديه وليس شركات ، ومعظم الشاحنات المبرده لا تحوز على المواصفات الدوليه.

1-12 صعوبة الحصول على التمويل بالنسبة لصغار ومتوسطي الحائزين الزراعيين لعدم امتلاك الضمانات الكافيه للاقتراض.

1-13 التمويل الحكومي للمزارعين ما يزال ضعيفاً حيث لا يشكل سوى 9% من اجمالي ما يقترضه المزارعون من المصادر المختلفه.

1-14 غياب نافذة تمويليه متخصصه تتبع للمؤسسه التعاونيه لتمويل الجمعيات التعاونيه الزراعيه.

1-15 تفرض الحكومه على الجمعيات التعاونيه الزراعيه وغير الزراعيه ضريبة مرابحه تعادل ما يفرض على الشركات وهذا من اكبر المعيقات لنمو الجمعيات وقطاع التعاون.

1-16 اجمالي الضرائب والرسوم على نباتات الزينه وازهار القطف تصل الى 29%.

1-17 تقلبات سعريه موسميه شديدة لاسعار المنتجات النباتيه والحيوانيه وخاصة في الخضار والفواكه.

1-18 تشكل اسعار الخضار والفاكهه في اسواق الجمله في ظروف متحيزه لغير صالح المزارع بسبب طريقة اجراء المزاد وعدم الرقابه عليها ووجود بيع ثانٍ في اسواق الجمله خلافاً للقانون.

1-19 ارتفاع رسوم اسواق الجمله للخضار والفاكهه حيث يدفع طن الخضار 10 دنانير وطن الفاكهه 15 دينار.

1-20 غياب اسواق جمله لبيع وشراء الماشيه.

1-21 ضعف شبكة المسالخ في كافة انحاء المملكه.

1-22 التنافس الشديد وغير الصحي في قطاع الدجاج اللاحم الذي يفضي الى مضاربات بين المنتجين، وكذلك في قطاع تربية امهات الدجاج اللاحم.

1-23 عدم وجود تخزين مبرد في مبنى الشحن في المطار مما يؤدي الى احداث تلف في الصادرات من الخضار والفاكهه.

1-24 ارتفاع المنافسه في الاسواق التصديريه بسبب قواعد تحرير التجاره لمنظمة التجاره الدوليه WTO.

1-25 منافسة المستوردات للمنتجات الزراعيه المحليه.

1-26 تقديم الدول المتقدمه دعماً سخياً لمنتجاتها سمحت لها به منظمة التجاره الدوليه نظراً لنفوذها السياسي وقدراتها الاقتصاديه وتأسيسها للمنظمة وعضويتها المبكره فيها .القدرة العاليه والمتميزه للدول المتقدمه لاستخدام القواعد الفنيه والشروط الصحيه كقيود على الصادرات اليها.

1- الفرص المتاحه امام القطاع Opportunities (O):

2-1 الاستقرار السياسي والامني، وانفتاح الاردن على العالم،وعلاقاته الجيده مع جميع دول العالم.

2-2 موقع الاردن الجغرافي وانفتاحه على كافة دول الاقليم التي تمثل اكبر شركائه التجاريين الاقليميين العراق وسوريا والسعوديه التي تمثل ايضاً منفذه الى دول الخليج وانتشار ابنائه فيها.

2-3 توفر بنيه تحتيه جيده للاتصالات والمواصلات.

2-4 اتساع الاسواق التصديريه وانفتاحها امام الاردن بسبب تحرير التجاره والاسواق بناء على قواعد منظمة التجاره العالميه WTO واتفاقية الزراعه.

2-5 اتساع فرص الاستفاده من التمويل الميسر والمنح ومشاريع المساعدات من الدول المتقدمه ومن مؤسساتها المانحه USAID، GICA، GIZ والمؤسسات الدوليه FAO، IFAD.

2-6 اتساع فرص التمويل الميسر والمساعدات الفنيه والمنح من المؤسسات العربيه المشتركه. وهي مجموعة كبيرة من المؤسسات التمويليه والفنيه. ومنها المؤسسات الزراعيه وهي: المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه، والهيئه العربيه للاستثمار الزراعي، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافه والاراضي القاحله (اكساد).

2-7 اتفاقية الشراكه الاوروبيه الاردنيه التي تتيح معاملات تجاريه زراعيه تفضيليه للمملكه. كما يتيح تقديم مساعدات ومنح وتمويل ميسر ومشاريع فنيه.

2-8 اتفاقية منطقة التجاره الحره مع الولايات المتحده التي تقدم الولايات المتحده بموجبها تفضيلات واسعه للصادرات الاردنيه.

2-9 الدعم الامريكي والاوروبي والياباني المتواصل لمشاريع المياه في الاردن وفي مقدمتها السدود ومشاريع الحصاد المائي في الاراضي المرتفعه والسهوب والباديه.

2-10 منطقة التجاره الحره العربيه الكبرى التي ضاعفت امكانيات التبادل التجاري الزراعي العربي منذ انتهاء مراحل انشائها في العام 2007. والتي تتيح للدول العربيه بحسب قواعد منظمة التجاره العالميه WTO تبادل تفضيلات تجاريه دون التزامها بتقديم هذه التفضيلات لغير الدول العربيه.

2-11 إمتلاك مساحه واسعه من المراعي في مناطق الباديه يمكن تنميتها للاستفاده منها بالاف الاطنان من الاعلاف الخضراء.

2-12 امتلاك التنوع في الظروف المناخيه التي تتيح تنويع الانتاج وإطالة مدد الانتاج.

2-13 إمتلاك الاف البرك في المزارع التي توفر بيئة خصبه لتربية الاسماك.

2-14 انتشار تكنولوجا الزراعه بدون تربه او الزراعه المائيه عالمياً التي تفتح امامه آفاقاً واسعه للتغلب على شح المياه إضافة الى زيادة الانتاجيه.

وكما اسلفنا فانه لا تخطيط استراتيجي دون تحليل SWOT الذي يحدد اين يقف القطاع حالياً، وما هي نقاط ضعفه التي يجب ان يتجاوزها، ونقاط قوته التي يجب ان يعززها، ثم التحديات التي يجب ان يخطط لمواجهتها ، واخيراً الفرص المتاحه امامه من اجل ان يحسن التخطيط لاستغلالها. ولذلك يبدأ التخطيط الاستراتيجي للقطاع اما بتحليل SWOT او بتحديد الرؤيه الاستراتيجيه للقطاع ليكون تحليل SWOT ثانياً بعد تحديد الرؤيه الاستراتيجيه، ليتم بعد ذلك استكمال خطوات التخطيط الاستراتيجي وهي: تحديد الاهداف العامه المحققه للرؤيه، ثم الاهداف الفرعيه المحققه للاهداف العامه والتي على اساسها -اي على اساس الاهداف الفرعيه- يبدأ تصميم الخطه التنفيذيه للخطه الاستراتيجيه Action plan باعتبارها الجزء الاهم في الخطه الاستراتيجيه لانها المسؤوله عن التطبيق العملي لها، يتبعها مؤشرات قياس الانجاز، ثم الخطه الاستثماريه ثم آلية متابعة تطبيق الخطه التنفيذيه.

الفصل السادس
التخطيط الاستراتيجي
والتخطيط الاستراتيجي لقطاع الزراعه في الاردن

يعتبر التخطيط الاستراتيجي ونماذجه المختلفه اكثر انواع التخطيط شيوعاُ للقطاعات والمؤسسات الحكوميه في العالم التي بدأت في اعتماده مطلع ثمانينات القرن الماضي. وكانت ادارة الاعمال بدأت باعتماده للشركات الخاصه مطلع الخمسينات. ولا نعلم متى بدأ اعتماده من قبل الشركات الخاصه وقطاع الاعمال في الاردن، الا ان الاداره العامه في الاردن (الحكومه) بدأت باعتماده للتخطيط للقطاعات الاقتصاديه الوطنيه في النصف الثاني من التسعينات. وكان قطاع المياه اول من وضع خطه استراتيجه له وذلك في العام 1997. وتبعه بعد ذلك قطاع الزراعه الذي وضع استراتيجيتة الاولى 2010-2002 في جهد امتد لعدة اشهر خلال العامين 2001 و2002 وبمشاركة المؤسسات الحكوميه ذات الصله وفي مقدمتها وزارة الزراعه في عمل تشاركي مع القطاع الخاص عبر ست لجان فرعيه، بالاضافه الى لجنة توجيهيه للمتابعه والتنسيق وصياغة وثيقة الاستراتيجيه. واللجان السته هي: لجنة الزراعه البعليه، ولجنة الزراعه المرويه في وادي الاردن، ولجنة الزراعه المرويه في الاراضي المرتفعه، ولجنة الثروه الحيوانيه والمراعي، ولجنة التسويق، ولجنة المعلومات والاحصاءات.

ومن الجدير بالذكر ان دائرة الموازنه قامت لاحقاً باعتماد نموذج التخطيط الاستراتيجي الخاص باعداد الموازنات والمعروف بطريقة اعداد الموازنه الموجه بالاهداف او الموجه بالنتائج ولا تزال تعتمده حتى اليوم.

وقد لاحظ الكاتب ان غالبية الاستراتيجيات التي تم صياغتها للعديد من القطاعات الاقتصاديه في الاردن وتولت صياغتها الوزارات المختصه، لم تلتزم للاسف بمنهجية التخطيط الاستراتيجي حتى ان بعض هذه الاستراتيجات لم تتضمن خطة تنفيذية Action plan رغم انها الجزء الاهم في الاستراتيجيه ان خلت منها لم تعد قابله للتنفيذ. كما ان بعضها لم تتم بناء على تحليل SWOT لواقع القطاع من كافة جوانبه وانما تم بالاعتماد

على خبرة معديها لواقع حال القطاع. ولهذا إرتأى الكاتب ان يضمن الكتاب جزءاً خاصاً بالتخطيط الاستراتيجي نظراً لاهميته خاصة وان التخطيط الاستراتيجي هو وحده المعتمد لدى الحكومه بين انواع التخطيط المختلفه ولا يزال منذ ما يزيد على عشرين عاماً.

التخطيط الاستراتيجي :

1- مفهوم التخطيط الاستراتيجي :

التخطيط عموماً هو نشاط ينطوي على وضع خطه ما لتحقيق هدف او مجموعة اهداف محدده. والتخطيط في علم الاداره وظيفة اساسيه من وظائف الاداره تمارسها من خلال وضع خطة مناسبه للوصول الى اهداف تسعى الادارة الى تحقيقها. والتخطيط الاستراتيجي هو تخطيط بعيد او متوسط المدى، اي وضع خطة طويله تصل الى 15 عاماً. وقد تكون متوسطة المدى لغاية 7 سنوات. لكنه كلما طالت مدة الخطه تزداد درجة اللايقين بالمعطيات القائمه عند انطلاق الخطه وما سوف تؤول اليه على مدى عمر الخطة، وتسمى هذه المعطيات بالفرضيات التي تبني عليها الخطه والتي ينبغي ان تكون صحيحه كشرط مسبق لنجاح الخطه وتحقيق الاهداف بنسبة عاليه.

واذا كنا نتحدث عن خطة استراتيجية لقطاع الزراعه مثلاً فان مفهوم التخطيط الاستراتيجي للقطاع من الناحية العمليه يمكن تلخيصه في ثلاثة اسئله هي :

- اين يقف القطاع الآن ؟
- وماذا يطمح ان يكون عليه في نهاية الخطه ؟
- وكيف يمكن الوصول الى ما يطمح اليه في نهاية الخطه؟

والاجابه على السؤال الاول اين يقف القطاع الان؟ تتم من خلال تحليل SWOT الذي يحلل نقاط القوه ونقاط الضعف في القطاع ، والتحديات التي تواجهه ، والفرص المتاحه امامه.

والاجابه على السؤال الثاني ماذا يطمح ان يكون عليه في نهاية الخطه؟ تتم من خلال تحديد الرؤيه Vision وتحديد الاهداف العامه الواجبة التحقيق من اجل الوصول للرؤيه.

والاجابه على السؤال الثالث كيف يمكن الوصول الى ما يطمح اليه في نهاية الخطه ؟ تتم من خلال الخطه التنفيذيه التي يجب أن تتضمنها الخطه الاستراتيجيه.

2- أدوات التخطيط الاستراتيجي الرئيسيه :

2-1 تحليل SWOT لتحديد نقاط القوه والضعف للقطاع، ثم التحديات التي تواجهه، والفرص المتاحه امامه.

2-2 تحليل المخاطر المحتمله من اجل الكشف عنها، والتنبه لها، والتحوط لتفاديها.

2-3 تحديد الوضع القائم للقطاع، والاهداف المستقبليه له، وطريقة تحديد الاهداف.

3- شروط النجاح في اعداد الخطه الاستراتيجيه :

3-1 اعداد فرق في المؤسسات الحكوميه مدربه على اعداد الخطط الاستراتيجيه من مختلف المستويات الاداريه التي تشارك في الاعداد وتدريب ممثلي مؤسسات القطاع الخاص الشريكه في الاعداد.

3-2 ان يتم بناء الخطه الاستراتيجيه على فرضيات (معطيات) صحيحه يجري التيقن منها لان ارتفاع درجة اللايقين يعني ارتفاع درجة المخاطر. فلا يجوز مثلاً افتراض توافر التمويل اللازم للخطه اذا كان هذا التوافر موضع شك كبير. او افتراض توافر القدرات الاداريه والفنيه للمؤسسه التي تقود تنفيذ الخطه بينما هي ليست كذلك. او افتراض التعاون الكامل من قبل المؤسسات الشريكه بينما هو ليس كذلك، أو افتراض ثبات عامل او اكثر بينما الحقيقه غير ذلك.

3-3 ان يكون تحليل المخاطر التي تواجه الخطه الاستراتيجيه تحليلاً دقيقاً حتى لا تفاجأ بحجم اكبر للمخاطر او بمخاطر لم تكن بالحسبان فتتوقف الخطه تماماً او يتوقف جانب من جوانبها مما يضطر الاداره الى مراجعة الخطه وبالتالي تأخرها في تحقيق اهدافها او تحقيق اهدافها بنسبة اقل مما كان مخطط له.

3-4 ان تكون الاهداف المضمنه في الخطه اهدافاً قابلة للتطبيق أي واقعية وغير مبالغ فيها لانها ان لم تكن كذلك فان الخطه لن تكون قادره على الوصول اليها. وهذا يعني ان تكون الرؤيه ايضاً واقعيه وقابله للتطبيق.

3-5 ان يكون تحليل SWOT بأعلى مستوى من الدقه الممكنه حتى يمكن تقييم واقع القطاع بصورة صحيحه دون تجاهل لنقاط ضعف او نقاط قوة للقطاع ودون تجاهل لتحديات يمكن أن يواجهها القطاع أو فرص يمكن ان تكون متاحة أمامه.

3-6 ان يتم انجاز الخطه بالتشارك القوي والفاعل ما بين القطاعين الحكومي والخاص.

4- خطوات اعداد الخطه الاستراتيجيه:

يتضمن اعداد الخطه الاستراتيجيه الخطوات الثمانيه التاليه:

4-1 اجراء تحليل SWOT للقطاع لتحديد موقعه وحالته القائمه من حيث بيئته الداخليه (الذاتيه) اي نقاط قوته ونقاط ضعفه، ومن حيث البيئه الخارجيه المؤثره عليه اي التحديات التي تواجهه والفرص المتاحه أمامه.

4-2 تحديد الرؤيه المستقبليه اي الحال التي تطمح الاداره ان يكون عليها القطاع عند انتهاء الخطه، او بعبارة اخرى حالة القطاع كما ترغب الاداره ان تراها في نهاية الخطه.

4-3 تحديد الاهداف العامه التي تمهد الطريق لتحقيق الرؤيه. وهذه الاهداف يجب ان تتحلى بالواقعيه وعدم المبالغه والقابليه للتحقيق.

4-4 تحديد الاهداف الفرعيه (الكميه) اللازمه لتحقيق الاهداف العامه يوكل امر تحقيقها الى خطة تنفيذيه Action plan.

4-5 اعداد الخطه التنفيذيه وهي اهم جزء من اجزاء الخطه الاستراتيجيه بصفتها انها هي من يضع الخطه الاستراتيجيه موضع التطبيق الفعلي على ارض الواقع.

4-6 تحديد مؤشرات قياس الانجاز من اجل قياس النتائج المتوخى الحصول عليها من تنفيذ الخطه الاستراتيجيه بصورة رقمية او بنسب مئويه حتى يمكن قياس نسب الانجاز وتحديد مستوى نجاح الخطه.

4-7 تحديد الخطه الاستثماريه للخطه الاستراتيجيه لتوضيح احتياجات التمويل ومصادر التمويل وسير عمليات التمويل.

4-8 تحديد آلية متابعة الخطه الاستراتيجيه حتى يمكن متابعة تنفيذها وقياس منجزاتها واتخاذ ما يلزم لمراجعتها من اجل تصحيح مسارها.

ان السير بهذه الخطوات لأي قطاع اقتصادي سوف ينتهي بانجاز خطة استراتيجية لذلك القطاع. ومن نافلة القول ان مثل هذه الخطه يجب ان تتم بمشاركة قويه وفاعله مابين القطاع الحكومي والقطاع الخاص واصحاب الخبرات الفنيه والاداريه والتخطيطيه من القطاعين وذلك عبر تشكيل لجان للقطاعات الفرعيه يشارك فيها القطاعان معاً.

وتتمثل خطوات اعداد الخطه الاستراتيجيه القطاعيه في الادارة العامه بصورة مختصره على بالخطوات التاليه :

تحليل SWOT

تحديد الرؤيه

تحديد الاهداف العامه المحققه للرؤيه

تحديد الاهداف الفرعيه المحققه للاهداف العامه

اعداد الخطة التنفيذيه

تحديد مؤشرات قياس الانجاز

تحديد الخطه الاستثماريه للخطه الاستراتيجيه

تحديد آلية متابعة تطبيق الخطه التنفيذيه

5- خطوات اعداد الخطه التنفيذيه للخطه الاستراتيجيه :

يعتبر تحديد الاهداف الفرعية المحدده مفتاحاً لوضع الخطة التنفيذيه التي تعتبر الجزء الاهم في الخطه الاستراتيجيه التي تخرج في النهايه بصورة وثيقة للاستراتيجيه. فمن الاهداف الفرعيه المحدده يمكن مباشرة اعداد الخطه التنفيذيه حيث يتم تحديد لكل هدف فرعي محدد المبادرات اللازمه لتحقيقه. وتتألف هذه المبادرات مما يلي:

5-1 مشاريع تنمويه : يجري تعريف كل مشروع، والنتائج المتوقعه منه، والجهة او الجهات المنفذه له، والجهة الممولة له، وحجم التمويل اللازم له، ومدة تنفيذه.

5-2 مبادرات في السياسات : وتشمل تسعير الموارد (المياه، والطاقه، والتمويل)، وتقديم الدعم المباشر ، والاعفاءات من الضرائب والرسوم.

5-3 مبادرات اداريه: وتتضمن تغيير الهيكل الاداري في الجهة او الجهات المنفذه للاستراتيجيه ، او تعديل الهيكل الاداري بالغاء او اضافة وحدات اداريه اوتعديل الارتباطات الاداريه للوحدات الاداريه، او تغيير او تعديل على مهام الوحدات الاداريه، او تغيير او تعديل للوصف الوظيفي للوظائف.

5-4 مبادرات ماليه: مثل تغيير وتعديل صلاحيات الانفاق وقيم الانفاق، وتعديل اساليب الانفاق في الموازنات مع دائرة الموازنه ووزارة الماليه.

5-5 مبادرات تشريعيه غير تلك التي تستوجبها المبادرات السياسيه وهذه تشمل تغيير الانظمه والتعليمات وتعديلها خاصة ما يتعلق منها بالاجراءات من اجل تسهيل وتسريع الخدمات المقدمه للفئات المستفيده من خطط التنميه.

6- شروط نجاح عملية التخطيط الاستراتيجي القطاعي لدى القطاع الحكومي :

6-1 توافر الاراده السياسيه الراسخه وانعكاس ذلك على متابعة الحكومه والادارات العليا لجهود اعداد الخطه، ولتوفير اقصى قدر ممكن من التمويل، ولمتابعة تطبيق الخطه التنفيذيه بموجب آلية محدده تكفل بوضع النتائج اولاً بأول على طاولة مجلس الوزراء .

6-2 اعداد وتأهيل فرق حكوميه ومن مؤسسات القطاع الخاص المشاركه في التخطيط على وضع الخطط الاستراتيجيه التنمويه للقطاعات الاقتصاديه.

6-3 اعداد الخطط الاستراتيجيه اعداداً ناجحاً اي مستوفياً لشروط اعداد الخطط الاستراتيجيه.

6-4 التأكد من الفرضيات التي بنيت الخطه الاستراتيجيه على اساسها بحيث تكون نسبة اللايقين في معاكسة الظروف للفرضيات المعتمده في اقل حدود ممكنه خاصة بما يتعلق بالظروف السياسيه والاقتصاديه واستقرار الاداره العليا وتوافر التمويل.

6-5 أهلية المؤسسات الحكوميه المعنيه بالتخطيط الاستراتيجي ووضع الخطط الاستراتيجيه وتنفيذها.

6-6 جودة مستوى التنسيق بين المؤسسات الحكوميه المشاركه في التخطيط وفي تنفيذ الخطه التنفيذيه.

6-7 ارتفاع مستوى التنسيق بين المؤسسات الحكوميه ومؤسسات القطاع الخاص المشاركه في التخطيط وفي تنفيذ الخطه التنفيذيه.

6-8 وضوح مؤشرات قياس الاداء في مدى ارتباطها بالنتائج المحدده المتوقعه من تنفيذ الخطه التنفيذيه.

6-9 دقة آلية متابعة تنفيذ الخطه التنفيذيه وجدية متابعة الجهه المكلفه بمتابعة تطبيق الخطه التنفيذيه.

6-10 أهلية القطاع الخاص الذي يتولى تنفيذ ما يحال عليه من عطاءات مشاريع الخطه التنفيذيه. حيث ان تنفيذ معظم المشاريع يقوم بها القطاع الخاص.

- **اهلية المؤسسات الحكوميه لتطبيق الخطه الاستراتيجيه :**

ترتبط قدرات المؤسسات الحكوميه على النجاح في تطبيق الخطه الاستراتيجيه وخطتها التنفيذيه بعوامل ذاتيه واخرى موضوعيه.

- **العوامل الذاتيه:**

1. درجة مؤسسية هذه المؤسسات من حيث التشريعات التي تحكم اعمالها ، واكتمال وسلامة بنائها التنظيمي، وتكامل وتماسك وحداتها التنظيميه، وتقاليد العمل بها، والاستجابه لانسياب العمل، والتعامل مع التغذية الراجعه.
2. قدرات العاملين الاداريه والفنيه والماليه في المؤسسات ومستوى مهاراتهم وخبراتهم.
3. قدرة الاداره العليا للمؤسسات على القيام بوظائف الاداره من تنظيم وتخطيط واشراف ومتابعة وتقييم.
4. وجود قواعد بيانات شامله لدى المؤسسات تستند عليها في التخطيط وفي اتخاذ القرار.

- **العوامل الموضوعيه :**

1- مستوى الاراده السياسيه الداعمه لفكر التخطيط التنموي لدى الاداره العليا للدوله. حيث يبرز مستوى هذه الاراده من خلال المستوى الفني لوثائق التخطيط الصادره عن المؤسسات، والاستماريه في جهود التخطيط، ومتابعة اداء تنفيذ الخطط، والقيام بتقييم نتائجها ومراجعتها في ضوء التقييم.

2- درجة توافر المؤسسيه في بناء واداء اجهزة الاداره العليا للدوله ممثلة بمجلس الوزراء، والاداره العليا في المؤسسات ومنظومة الرقابه والمساءله وانعكاس توافرها على ادائها العام وعلى التعاون فيما بين المؤسسات المنفذه للخطط الاستراتيجيه والتنسيق فيما بينها.

3- تصميم الموازنات السنويه للمؤسسات على اساس الارتباط بتحقيق الاهداف، وبنائها على تحديد الاولويات بناء على درجة اهميتها، وتوفير المخصصات الماليه لاقرب ما يمكن الى احتياجات تنفيذ الاهداف.

4- مستوى مشاركة القطاع الخاص في اعداد السياسات والاستراتيجيات والخطط التنفيذيه.

5- أهلية القطاع الخاص لانجاز المشاريع المحاله عليه بموجب العطاءات والتقيد بالمواصفات المطلوبه والاوقات المحدده. ذلك ان المؤسسات الحكوميه لا تنفذ المشاريع الانشائيه والهندسيه، وما يتصل بالبنيه التحتيه، وشراء المعدات والاجهزه للمشاريع والمؤسسات، ومستلزمات عمل المؤسسات من اجهزه واثاث وقرطاسيه وأعمال الصيانه حيث تحيل تنفيذها بموجب عطاءات للقطاع الخاص.

- **التخطيط الاستراتيجي لقطاع الزراعه في الاردن:**

تم اعداد استراتيجيتين لقطاع لزراعه . الاستراتيجيه الوطنيه للتنميه الزراعيه 2002 -2010 . والاستراتيجيه الوطنيه للتنميه الزراعيه 2016 -2025. ولغرض الاطلاع على خطوات اعداد وثيقة كل من الاستراتيجيتين نورد تالياً خطوات اعداد كل منهما:

1- الاستراتيجيه الوطنيه للتنميه الزراعيه 2002 -2010:

الجزء الاول: دور القطاع الزراعي في التنميه.

- البعد الاقتصادي.
- البعد الاجتماعي.
- البعد البيئي.

الجزء الثاني: الوضع الراهن للقطاع الزراعي.

- التغيرات التي طرأت على القطاع الزراعي منذ عام 1975.
- المشاكل والمعوقات التي تواجه التنميه الزراعيه.

الجزء الثالث: مستقبل القطاع الزراعي:

- القطاع الزراعي في عام 2010 بافتراض استمرار الاتجاهات الحاليه للتنميه الزراعيه
- الرؤيه المستقبليه للقطاع الزراعي.
- الاهداف العامه لاستراتيجية التنميه الزراعيه.
- الفرضيات الرئيسه التي بنيت عليها الاستراتيجيه.

الجزء الرابع : سياسات التنميه القطاعيه واستراتيجياتها :

- **قطاع الزراعه البعليه/اشتمل على ما يلي:**
- الوضع الراهن.
- لتغيرات التي طرأت على القطاع.
- المشاكل والمعوقات.
- لاهداف.
- استراتيجية تحقيق الاهداف (البرامج والمشاريع والاجراءات).
- مصفوفة البرامج والمشاريع.

- **قطاع الثروه الحيوانيه والمراعي واشتمل على مايلي:**
- الوضع الراهن.
- التغيرات التي طرأت على القطاع.
- المشاكل والمعوقات.
- الاهداف.
- استراتيجية تحقيق الاهداف (البرامج والمشاريع والاجراءات).

- **قطاع الزراعه المرويه في وادي الاردن واشتمل على ما يلي:**
- الوضع الراهن.
- التغيرات التي طرأت على القطاع.
- المشاكل والمعوقات.
- الاهداف.
- استراتيجية تحقيق الاهداف (البرامج والمشاريع والاجراءات).
- مصفوفة البرامج والمشاريع.

- **قطاع الزراعه المرويه في الاراضي المرتفعه. واشتمل على مايلي:**
- الوضع الراهن.
- التغيرات التي طرأت على القطاع.
- المشاكل.
- الاهداف.
- استراتيجية تحقيق الاهداف (البرامج والمشاريع والاجراءات).
- مصفوفة البرامج والمشاريع.

- قطاع التسويق:
- الوضع الراهن .
- التغيرات التي طرأت على القطاع.
- المشاكل والمعوقات.
- الاهداف.
- استراتيجية تحقيق الاهداف (البرامج والمشاريع والاجراءات).
- مصفوفة البرامج والمشاريع.
- المتطلبات التشريعيه والاجراءات اللازمه لتطوير قطاع التسويق.

الجزء الخامس: البيئه المسانده والخدمات:

الجزء السادس: العوائد الاقتصاديه والاجتماعيه والبيئه المتوقعه.

الجزء السابع: متابعة تنفيذ الاستراتيجيه وتقييم النتائج.

- ملحق قائمة بالمشاريع ذات الاولويه.
- مصادر الارقام.

2- الاستراتيجيه الوطنيه للتنميه الزراعيه 2016-2025 :

المقدمه.

تقديم .

- واقع ومؤشرات القطاع الزراعي.
- البعد الاقتصادي للقطاع الزراعي.

- البعد الاجتماعي للقطاع الزراعي.

- البعد البيئي للقطاع الزراعي.

- رؤية الاردن 2025 للاغذيه والزراعه.

- رؤية الاستراتيجيه الوطنيه للتنميه الزراعيه لقطاع الزراعه في العام 2025.

- الاهداف العامه للاستراتيجيه.

- الفرضيات الرئيسه التي بنيت عليها الاستراتيجيه.

- خطوات اعداد الاستراتيجيه.

- القطاعات الزراعيه الرئيسيه والفرعيه.

- الشركاء الرئيسيون.

الموارد الزراعيه:

- قطاع الاراضي الزراعيه.
- قطاع مياه الري.
- قطاع البيئه والتنوع الحيوي.
- قطاع الايدي العامله الزراعيه.
- قطاع الانتاج النباتي.
- قطاع الزراعه المرويه في وادي الاردن.
- قطاع الزراعه المرويه في المرتفعات.
- قطاع الزراعه البعليه.
- قطاع نباتات الزينه وازهار القطف.
- قطاع الحراج.

قطاع الباديه والمراعي:

- قطاع الانتاج الحيواني.
- قطاع الاغنام والماعز.
- قطاع الابقار.
- قطاع الدواجن.
- قطاع النحل.
- قطاع الاسماك.

قطاع التسويق:

- قطاع تسويق المنتجات النباتيه/ السوق المحلي.
- قطاع تسويق المنتجات النباتيه / الصادرات.
- قطاع تسويق المنتجات الحيوانيه / السوق المحلي.
- قطاع تسويق المنتجات الحيوانيه / الصادرات.

قطاع البيئه المسانده :

البحث العلمي الزراعي.

- الارشاد الزراعي.
- التمويل الزراعي.
- التعاون الزراعي.
- البنيه المؤسسيه للمؤسسات الحكوميه الزراعيه.
- الشراكه مع القطاع الخاص.

- **النتائج الاقتصاديه والاجتماعيه والبيئيه المتوقعه للاستراتيجيه:**
- **النتائج الاقتصاديه.**
- **النتائج الاجتماعيه.**
- **النتائج البيئيه.**
- **متابعة تنفيذ الاستراتيجيه وتقييم النتائج.**
- **مصادر تمويل الاستراتيجيه.**
- **مصفوفة مشاريع الاستراتيجيه.**
- **مصفوفة الاجراءات التنظيميه.**
- **قائمة الجهات المشاركه.**

الفصل السابع

روافع (مرتكزات ومبادرات) ذات أولويه لاسناد مشروع النهوض

نورد فيما يلي ما نعتقد انها مجموعة من المرتكزات والمبادرات التي تمثل روافع ضروريه وذات أولويه لانجاح جهود التنميه الزراعيه والنهوض بقطاع الزراعه. وقد جرى ترتيبها بناء على درجة اهميتها التي اجتهدنا في تحديدها وجاءت على النحو التالي:

اولاً-تحديد من هو المزارع، واعادة تنظيم المزارعين في اطار الاتحاد العام للمزارعين:

1- تحديد شروط مزاولة مهنة الزراعه :

يصبح الحديث عن الزراعه والمزارعين بلا معنى اذا لم نحدد تعريفاً للمزارع وما هي الشروط التي يجب ان تتوافر في الشخص ليكون مزارعاً ويقبل عضواً في الاتحاد العام للمزارعين. خصوصاً وان تعريف قانون الاتحاد للمزارع جاء فضفاضاً حيث اعتبر مزارعاً كل من أتم الثامنة عشره من عمره ويمارس المهنه على سبيل التفرغ او تعتبر المهنه مصدر دخل رئيسي له.

لقد بات تعريف المزارع امراً ضرورياً جداً اليوم قبل غدٍ بعد ان كشف التعداد الزراعي الذي اجرته دائرة الاحصاءات العامه عام 2017 عن حقائق صادمه. حيث تبين ان 34% من الحيازات الارضيه للمزارعين تبلغ 2 دونم فأقل، وان 37% من المزارعين (نباتي وحيواني) ينتجون للاستهلاك الاسري فقط وليس للاغراض التجاريه ، وان 14 % فقط من المزارعين تمثل الزراعه مصدر دخلهم الوحيد.

2- ضرورة ان تصبح عضوية الاتحاد العام للمزارعين والمصدرين والوسطاء هي الاثبات القانوني لمزاولة مهنة الزراعه، وان تصبح هذه العضويه شرطاً لتلقي الخدمات التي تقدمها الجهات الرسميه للمزارعين.

3- بناء هيكل الاتحاد على اساس الاتحادات النوعيه على مستوى المملكه وليس على اساس فروع الاتحاد في المحافظات التي مثلت حالة عشائريه ساهمت في فشل الاتحاد العام . ومع بناء هيكل الاتحاد العام على اساس الاتحادات النوعيه تصبح مجالس ادارات الاتحاد النوعيه هي التي تشكل الهيئه العامه للاتحاد وليس مجالس ادارات الفروع في المحافظات كما هو قائم حالياً.

4- في ضوء العوامل الثلاثه السابقه سوف تتحقق النتائج التاليه :

4-1 سوف يصبح ممكناً للاتحاد العام للمزارعين اعداد قاعدة بيانات دقيقه للمزارعين طبقاً لانواع نشاطهم الزراعي، واعدادهم، ومساحات وحجوم حيازاتهم، وتوزعهم الجغرافي، وقنوات تسويق منتجاتهم.

4-2 سوف تساعد قاعدة البيانات الاتحاد على النجاح في اعداد خططه وجعلها اكثر دقة وأسرع انجازاً وأقرب إلى احتياجات المزارعين.

4-3 سوف تتعزز علاقة التعاون والتشاركيه في العمل بين الحكومه والاتحاد العام للمزارعين.

4-4 سوف يتوفر للاتحاد العام للمزارعين مصدر دخل اضافي دائم وكبير للمساهمه في خدمة المزارعين يتأتى من رسوم الانتساب والاشتراكات السنويه للمزارعين نتيجة لربط تقديم الخدمات الحكوميه للمزارعين (قروض ، تعويضات ، دعم ، خدمات فنيه) بدفع اشتراكاته السنويه للاتحاد المثبته بوثيقة سنويه تفيد باستمرار عضويته في الاتحاد . وتكون قيمة الرسوم والاشتراكات مرتبطة بمساحات وحجوم حيازات العضو ونوع وحجم استثماراته .

4-5 سوف يكون ذلك مقدمة لتحويل كافة المؤسسات المهنيه الزراعيه القائمة الى اتحادات نوعيه تحت مظلة الاتحاد العام للمزارعين دون ان يعني ذلك نفي الصفه الديمقراطيه عن العلاقة بين الاتحاد العام والاتحادات النوعيه وهذا ما هو قائم الان ويتيح استقلالاً كافياً للاتحادات النوعيه القائمه حالياً للقيام بمهامها .

4-6 تعديل قانون الاتحاد للسماح بقبول الجمعيات التعاونيه الزراعيه في عضوية الاتحاد.

ثانياً- انشاء قاعدة بيانات زراعيه شامله في وزارة الزراعه:

ويجب ان يجري بناؤها وتصميمها على اسس علمية وفنية متقدمة باستخدام افضل اللغات والبرامج بما يتيح لها ان تكون موحده بادارة مركزيه ، ومشتركه بين جميع المستخدمين، وشامله وقابله للتطوير . بالاضافة الى سهولة الدخول اليها والخروج منها وتعديل بياناتها وسرعة الحصول على البيانات وسهولة معالجتها واسترجاعها وهذا ما سوف يحقق ما يلي :

1- توفير البيانات الشامله والحديثه والدقيقه عن كافة جوانب الانتاج والتسويق في القطاع الزراعي وهو ما يساعد على بناء خطط اكثر دقة وواقعيه. كما تعزز قدرات هذه القاعده للاستفاده من التقدم المتواصل والمتسارع في عالم الاتصالات واستعدادها لتحقيق المزيد من الدقه والسرعة والشمول وسهولة الاستخدام.

2- استخدام البيانات لنشرها للمنتجين الزراعيين عبر كافة وسائل الاتصال لتحسين قراراتهم في ادارة اعمالهم في مجالي الانتاج والتسويق.

ثالثاً- بناء شراكه فعاله مع القطاع الخاص :

1- توجد مؤسستان مهمتان قائمتان على تعزيز الشراكه بين الحكومه والقطاع الخاص وهما:

1-1 المجلس الزراعي الاعلى الصادر بموجب نظام ويرأسه دولة رئيس الوزراء.

1-2 مجلس الشراكه مع القطاع الخاص الزراعي والمقر من مجلس الوزراء.

الاّ ان اداء هاتين المؤسستين ليس مفعلاً بالمستوى المطلوب ولا بد من تكثيف اجتماعاتهما وتعزيز المساءله عن التقصير في ادائهما وفي تنفيذ التوصيات والقرارات الصادره عنهما.

2- ما يزال ينقص هذه الشراكه وجود مؤسسة تمثل قطاع الاعمال الزراعي الذي يقدم جهوداً كبيرة لتنمية قطاع الزراعه. وهو ما يوجب انشاء (غرفة زراعة الاردن) فوراً والتغلب على العوائق التي تحول دون انشائها ومصدرها لشديد الاسف غرفة تجارة عمان، وغرفة صناعة عمان، والاتحاد العام للمزارعين وذلك لاسباب تخصها تتعلق بالمنافسه التقليديه بين المؤسسات الخاصه . وقد يتطلب الامر مرحلياً انشاء كيان مستقل لقطاع الاعمال الزراعي تحت مظلة غرفة تجارة عمان إلى ان يتم تذليل جهود اعاقة انشاء غرفة الزراعه.

وبعد استكمال مأسسة الشراكه مع القطاع الخاص يتوجب تكريسها بشكل فاعل ودائم.

رابعاً- ضرورة دعم الزراعه فالزراعه لا تحيا الا بالدعم:

ويعود ذلك لثلاثة اسباب:

1- السلعة الزراعية لا يحدد سعرها المزارع الذي ينتجها . فهي تُطرح في السوق ليتم تحديد سعرها وفقاً لعوامل السوق ومن بينها عاملا العرض والطلب.

2- درجة اللايقين العاليه التي تكتنف الاستثمار في الزراعه وترفع كثيراً من درجة المخاطر التي يتعرض لها الانتاج الزراعي نظراً لكون المنتجات كائنات حيه يتأثر انتاجها كماً ونوعاً بالعوامل الطبيعيه الى حد كبير فهي تتأثر بالعوامل التاليه:

2-1 الامطار كمية وتوزيعاً بالنسبة للزراعه البعليه.

2-2 درجات الحراره ارتفاعاً او انخفاضاً مما يضر بالانتاج او يسرع نضوجه او يؤخر نضوجه.

2-3 المخاطر الطبيعيه مثل الصقيع، والرياح الشديده والعواصف، والفيضانات.

2-4 الامراض النباتيه، والافات التي تهاجم النباتات من حشرات وعناكب وفطريات. وكذلك هو حال الحيوانات وامراضها.

3- درجة اللايقين العاليه التي ترفع كثيراً من المخاطر في تسويق السلع الزراعيه ايضاً كما هو الحال في انتاجها نظراً لانها ذات طبيعه حيه. وهي مخاطر تلازم السلعة الزراعيه في كامل حلقات تسويقها وحتى طريقة تشكل اسعارها في السوق للاسباب التاليه:

3-1 فهي سلعة حية وحساسه وسريعة التأثر بما يحيط بها ولذلك تعاني من نسبة عالية من التلف.

3-2 ولانها سلعة حيه وحساسه وسريعة التلف لذلك ترتفع تكاليفها التسويقيه. فهي ومن اجل المحافظه على سلامتها وجودتها واطالة عمرها التسويقي تحتاج الى وسائل نقل وتخزين مبردين اعلى كلفة من النقل والتخزين غير المبردين.

3-3 تتسم السلعة الزراعية ايضاً بانها ذات عمر تسويقي قصير عندما تعرض على الرف في متاجر التجزئه للبيع للمستهلكين نظراً لحساسيتها وسرعة تلفها وهو ما يتطلب تداولها بلطف وان يتم بيعها بسرعة او وضعها في ظروف مبرده.

ولذلك يزرع المزارع وهو غير متيقن من كمية الانتاج ونوعية المنتجات التي سوف يحصل عليها ، وفي النهايه غير متيقن من اداء وسلوك السوق وسلامة طريقة تشكل الاسعار وجميعها تقرر السعر الذي يحصل عليه. ما يجعل دعم الزراعه امراً لا مفر منه لان الهروب من الدعم خيار غير وارد لما له من تأثير سلبي على الاستثمار في الزراعه التي هي مصدر الغذاء ومرتكز الاعتماد على الذات غذائياً.

وان كان الدعم يؤرق كثيراً من الدول قليلة الموارد الماليه مثل الاردن فهنا تتدخل حسن الاداره لموضوع الدعم بان يكون الدعم مدروساً وقائماً على الاولويات، وفي مكانه الصحيح وبالاليه المناسبه بتوجيهه للمستفيد مباشرة ليتم تجنب الهدر والحصول على افضل النتائج. كما ان للدعم عائداً ايجابياً على الناتج الزراعي المحلي لانه يرفع من القدرة التنافسيه للمنتجات الزراعيه في السوق المحلي وفي الاسواق التصديريه. ويقدم الاردن دعماً سنوياً للزراعه بمعدل 97 مليون دينار شاملاً موازنة وزارة الزراعه وهو ما يعادل 5,7% من الناتج المحلي الزراعي بالاسعار الجاريه لعام 2018 وهو دعم متواضع.

خامساً- ضرورة استخدام السياسات الزراعيه القائمه على التحفيز باستخدام (تسعير الموارد والدعم المباشر، والاعفاء الضريبي، والمشاريع التنمويه) لتوجيه القطاع الخاص لتحقيق الاهداف المطلوبه زراعياً على صعيد الانتاج والتسويق والتصنيع الغذائي:

1- اهداف السياسات الزراعيه:

تتلخص الاهداف العامه لقطاع الزراعه بربط الانتاج بالطلب في الاسواق، وتعظيم العوائد على الانشطه الزراعيه، وزيادة القدرة على الاعتماد على الذات وخاصة غذائياً والاستخدام الرشيد للموارد. وهي تنطوي على تحقيق مجموعة من الاهداف الفرعية التاليه:

1- التخلص من فوائض الانتاج النباتي والحيواني .
2- انتاج ما يمكن من منتجات العجز النباتي والحيواني في السوق المحلي.
3- خفض نسبة الهدر الناتج عن الفقد والتلف.
4- انتاج المنتجات الاقل استهلاكاً للمياه.
5- انتاج المنتجات ذات الميزه النسبيه.
6- انتاج المنتجات ذات القيمه العاليه.

7- تطوير زراعة تصديرية بدلاً من التصدير القائم على الفائض ودخول الاسواق التصديريه عالية الدخل.

8- انتاج المنتجات في البيئات الاكثر ملاءمة لها. (استبدال القمح بالشعير).

9- تطوير زراعة تصنيعيه بدلاً من التصنيع القائم على الفائض.

10- انتاج المنتجات ذات الميزه النسبيه.

11- استخدام التكنولوجيا الموفره للطاقه.(استخدام الطاقه البديله).

12- تشجيع الزراعه التعاقديه.

13- استخدام انظمة الري عالية الكفاءه في استخدام المياه (الري بالتنقيط، الزراعه المائيه).

14- التغلب على صغر وحدات الانتاج بتشجيع تكتل المزارعين لتجميع الحيازات الارضيه للاستفاده من مزايا الانتاج الكبير.

تشجيع الزراعات الاكثر استخداماً للتكنولوجيا والأعلى إنتاجيه (الزراعه المحميه).

15- التوسع في الزراعات الموائمه للتغير المناخي مثل الزراعه الحافظه، والزراعه الملحيه، والاصناف الاكثر تحملاً للجفاف.

16- تشجيع انتاج مدخلات الانتاج (بذور، اسمده، مبيدات، اعلاف ومركزات اعلاف، لقاحات وعلاجات بيطريه).

2- السياسات التحفيزيه التي يمكن اعتمادها لتوجيه الجهود لتحقيق الاهداف المشار اليها في البند السابق :

1- سياسة الدعم النقدي المباشر للمزارعين مثل دعم الزراعات عالية القيمه، والزراعات التصديريه، والزراعات التعاقديه، والزراعات في المشاريع القائمه على تجميع الحيازات في جمعيات تعاونيه او شركات.

2- سياسة تسعير موارد الانتاج بحيث يجري خفض اسعار هذه الموارد للمنتجات المطلوب التوسع في انتاجها، ورفع اسعارها للمنتجات المطلوب التخفيف من انتاجها. وتشمل الموارد المراد استخدام تسعيرها للتحفيز ما يلي:

- فوائد قروض مؤسسة الاقراض الزراعي ولذلك يجب توسيع مواردها الاقراضيه (رأس مالها وسلف البنك المركزي لها) لرفع قدراتها على التوجيه والتحفيز.
- سعر مياه الري (في وادي الاردن والمرتفعات).
- سعر الطاقه (الكهرباء) لمشاريع الابار الجوفيه.

3- سياسة التخفيضات والاعفاءات الضريبيه والجمركيه.

4- سياسة تسعير الخدمات الحكوميه المقدمه لقطاع الزراعه (الرسوم) بحيث يتم خفض رسوم هذه الخدمات لمنتجي المنتجات التي يُراد التوسع فيها ورفع رسومها لمنتجي المنتجات التي يُراد التخفيف منها.

5- السياسه ذات الصله باقامة المشاريع التنمويه الحكوميه بحيث يتم تحديد اولويات اختيارها وتنفيذها طبقاً لدورها في تحقيق الاهداف المشار اليها في البند السابق وبحيث تكون داعمه للسياسات المحفزه والموجهه الاخرى ومنسجمه معها لأجل تحقيق الاهداف المشتركه لسياسات الحكومه في القطاع الزراعي والمتمثله في تعظيم عوائد الانتاج وربط الانتاج بالطلب في الاسواق وترشيد استخدام الموارد.

سادساً- تشجيع انشاء تكتلات المزارعين باستخدام السياسات التحفيزيه لتجميع الحيازات الارضيه الزراعيه للتغلب على صغر وحدات الانتاج (مساحات الحيازات) والاستفاده من مزايا الانتاج الكبير :

حيث سيؤدي ذلك الى تحسين الاداره، واستخدام التكنولوجيا وخفض التكاليف ورفع الانتاجيه. ومن الضروري اعطاء الاولويه في التجميع للوحدات الزراعيه في وادي الاردن.

لقد اصبح تجميع الحيازات اولوية ضرورية ومتقدمة في ضوء ما كشفه التعداد الزراعي الذي اجرته دائرة الاحصاءات العامه في العام 2017 والذي بين ان 37% من الحيازات الزراعيه الارضيه مساحاتها 2 دونم فأقل. وان 74% من الحيازات مساحاتها 10 دونمات فأقل، وان 84% من الحيازات مساحاتها 20 دونم فاقل. وان معدل مساحة الحيازه الارضيه الزراعيه قد انخفض من 2و36 دونم عام 2007 الى 2و26 دونم عام 2017.

ولغايات تحفيز المزارعين لتجميع حيازاتهم في مشروع واحد ضمن جمعيات تعاونيه أو شركات لابد وان تتولى الحكومه سياسات تحفيزيه لمشروعات تجميع الحيازات ومن هذه السياسات :

1- تقديم قروض بفوائد مخفضه .
2- تقديم مياه الري (في حالة الاغوار) باسعار مخفضه.
3- تقديم دعم للمنتجات المصدره من هذه المشاريع.
4- خفض رسوم الخدمات الحكوميه لهذه المشاريع.

سابعاً- النهوض بقطاع التعاون وتقديم حوافز خاصه للجمعيات التعاونيه الزراعية:

ويتطلب النهوض بقطاع التعاون عموماً اتخاذ الخطوات التاليه:

1- زيادة موازنة المؤسسه التعاونيه الاردنيه بما يكفي لدعم دورها في نشر الوعي التعاوني واعداد مرشدين تعاونيين وتدريب اعضاء الجمعيات التعاونيه.

2- انشاء صندوق تمويل أو نافذه تمويليه لتقديم القروض للجمعيات التعاونيه بمختلف انواعها كجزء من مهام المؤسسه التعاونيه.

3- وقف تمويل التعاونيات من وزارة التخطيط ونقل الاموال المخصصه لذلك الى المؤسسه التعاونيه.

4- اعفاء التعاونيات من ضريبة الارباح او اخضاعها لشرائح تبدأ من 100 ألف دينار.

5- تعديل هيكل المؤسسه التعاونيه لإحداث وحده لاعداد دراسات الجدوى لمشاريع التعاونيات.

6- اعداد استراتيجيه وطنيه متوسطة المدى للنهوض بقطاع التعاون.

ثامناً- تنمية الباديه الاردنيه – أولوية ملحه وعاجله:

بحسب مجموعة من الدراسات والتقارير عن الباديه الاردنيه الصادره في الفترة 2011-2015 تبلغ مساحة الباديه الاردنيه (الشماليه والوسطى والجنوبيه) نحو 73 مليون دونم تقع معظمها ضمن نطاق المناخ الجاف الذي تقل امطاره عن 100 ملم، ونحو 10% تقع في نطاق الحزام المطري 100-150 ملم وتملك الخزينه 98% من اراضيها(ميري خزينه). ويبلغ عدد سكانها حوالي 550 الفاً. وتعتبر الباديه منطقة المراعي الاولى والاوسع في المملكه، وتقع فيها اكبر خزانات المياه الجوفيه في المملكه (تشتمل على حوض الحماد في الباديه الشماليه، وحوض الازرق في الباديه الوسطى، وتشمل الباديه الجنوبيه على احواض السرحان والجفر والديسه ووادي عربه الجنوبي ووادي عربه الشمالي). وتزود بعض هذه الاحواض مياه الشرب للمدن الاردنيه (حوض الازرق وحوض الديسه).

توجد في الباديه العديد من مشاريع الزراعه المرويه التي تبلغ حوالي 300 الف دونم تتزود بمياه الري من الابار الجوفيه. كما تنتشر فيها تربية الاغنام ومزارع الدواجن والابقار. وتتميز الباديه الشماليه بالمزارع المرويه، بينما تتميز الوسطى بوجود مزارع الابقار في الضليل والازرق، ووجود الصناعات الصغيره والمتوسطه في منطقة سحاب، اما الباديه الجنوبيه فتتميز بوجود مناجم الفوسفات في الشيديه والحسا وبالسياحه في البتراء ووادي رم.

ينتشر الفقر في الباديه في مناطقها الثلاث الشماليه والوسطى والجنوبيه. ففي عام 2015 بلغت جيوب الفقر فيها 13 جيباً ستة منها في الباديه الشماليه، وخمسة في الباديه الجنوبيه، واثنان في الباديه الوسطى . وتتراوح نسبة الفقر بين 26,2% في الجيزه في الباديه الوسطى، و73.7% في رويشد في الباديه الشماليه.

تقدر نسبة البطاله في الباديه عموماً بحوالي 30% من حجم القوى العامله التي تقدر قريباً من 100 ألف. ويعمل ما يزيد عن 60% منهم في الوظائف العامه في الجيش والامن العام والدفاع المدني والمؤسسات الحكوميه. اما المهن الخدميه والعمل في مشاريع الزراعه المرويه والثروه الحيوانيه تقوم بها العمالة الوفده.

تتجاوز نسبة الاميه 3 اضعاف نسبتها في باقي المملكه لتصل الى نحو 20% او تزيد قليلاً عنها. واجتماعياً يقل مستوى الخدمات الصحيه والتعليميه فيها عن باقي المملكه.

بهذا الواقع التنموي المتراجع للباديه اقتصادياً واجتماعياً وخدمياً، وبنسبة الفقر والبطاله والاميه العاليه التي ترزح تحتها، وبوضعها الموردي الارضي والرعوي والبيئي الهش والمهدد بتصحر الاراضي وانهيار المراعي، فان الباديه بأمس الحاجه لاستراتيجية وطنية تنمويه تتولى تنفيذها باسرع وقت ممكن سلطة لتنمية الباديه مثيلة لسلطة وادي الاردن. بدون ذلك قد تصبح خسارة الباديه والوطن الموردية والاقتصاديه والبيئيه والاجتماعيه خسارة كبيره في العقدين القادمين وسوف تعاني منها الاجيال القادمه خصوصاً مع بروز عامل التغير المناخي الذي بدأ يلقي بظلاله على العالم بشكل واضح.

ويفيد ان نذكر هنا ببرنامج تنمية الباديه الذي تديره وزارة البيئه بالتعاون مع وزارتي الزراعه والمياه بشكل اساسي . فهذا البرنامج الممول من تعويضات حرب الخليج الاولى

1991/1990 بمبلغ نحو 160 مليون دولار يمكن ان يكون مرتكزاً لبناء البرنامج التنموي المتكامل المطلوب بعيداً عن طريقة العمل بالقطعه التي تجري حالياً. علماً انه حتى الان قد بذل البرنامج جهوداً في مجال الحصاد المائي وتوفير مياه الشرب والخدمات البيطريه لكن ذلك لا يكفي لتنمية حقيقيه.

تاسعاً- تطوير وتفعيل اداء وزارة الزراعه :

1- بلغت موازنة وزارة الزراعه كمعدل للفتره 2015-2018 مبلغ 60 مليون دينار تعادل 0.76% من موازنة المؤسسات الحكومية. وان أي زياده تحتاجها للقيام بواجباتها لتقديم خدمات ضروريه يحتاجها المزارعون وقطاع الزراعه ولبناء القدرات في الوزاره يجب ان لا تقل عن 15% من موازنتها بما يبلغ 9 مليون دينار.

وفيما يلي اوجه الانفاق التي يمكن ان يتم تخصيص مبلغ 9 مليون دينار لها من اجل توفير الخدمات الضروريه لقطاع الزراعه:

1-1 4 مليون دينار لتطوير الخدمات الصحيه والبيطريه المقدمه لمربي الماشيه (عيادات بيطريه متنقله، اطباء بيطريين، ارشاد صحي، تطوير مختبرات البيطره، لقاحات مجانيه، علاجات مجانيه لامراض معينه).

1-2 2 مليون دينار لدعم مشاريع المزارعين لاستصلاح الاراضي في مناطق المرتفعات ممن حيازاتهم (5-30 دونم) لزراعة اراضيهم وتسييجها وحفر ابار الجمع. وبما لا يزيد عن 3000 دينار للمستفيد.

1-3 1 مليون دينار لتعزيز برنامج وقاية النبات (مكافحة سوسة النخيل ودودة الزرع، مكافحة امراض الزيتون ببرنامج وطني سنوي، زيادة وتعزيز مختبرات الوقايه).

1-4 نصف مليون دينار لمشاريع الحصاد المائي الذي يشمل الحفائر والسدود الترابيه وخاصة في مناطق الباديه.

1-5 نصف مليون دينار لتنمية المراعي في البوادي (انشاء محميات، وزراعة الشتول الرعويه ونثر البذور.

1-6 نصف مليون دينار لتعزيز مشروع التحسين الوراثي لاغنام العواسي لزيادة اعداد المواليد وزيادة انتاج الحليب.

1-7 مئة الف دينار لكل من مديرية الحراج، ومديرية الاليات والصيانه، وبناء القدرات.

2- اعداد قاعدة بيانات شامله لقطاع الزراعه.

3- توسيع وتطوير ادارة قطاع التسويق في الوزاره بشكل جذري بما يؤهلها لخدمة قطاع التسويق.

4- تطوير وتفعيل مديرية المشاريع، ووحدات التخطيط والمتابعه والرقابه الداخليه.

5- استقطاب المشاريع التنمويه من المؤسسات التنمويه في دول العالم المختلفه.

عاشراً- تطوير صندوق ادارة المخاطر الزراعيه:

زيادة مساهمة الحكومه السنويه في صندوق ادارة المخاطر الزراعيه بمبلغ 5 مليون دينار لتصبح 8 مليون دينار من اجل تمكين الصندوق من شمول خطر الرياح الشديده وخطر الفيضانات بالتعويض حيث المشمول بالتعويض حالياً خطر الصقيع فقط. ودراسة توسيع وتطوير انشطته في اطار التكامل والتكافل ومشاركة المزارعين.

حادي عشر- التحول من زراعه القمح الى زراعة الشعير:

تشجيع التحول من زراعه القمح الى زراعة الشعير في المناطق التي تقل امطارها عن 300 ملم وذلك عن طريق رفع اسعار شراء الحكومه للشعير من المزارعين بمبلغ 50 دينار للطن.

ثاني عشر- تشجيع قطاع نباتات الزينه وازهار القطف:

1- خفض ضريبة المبيعات على منتجي الازهار ونباتات الزينه من 16% الى 6% تمهيداً لالغائها نظراً لخطأ تحصيلها من المزارعين بدلاً من تحصيلها من تجار التجزئه. وخفض رسوم امانة عمان من 14% الى 7% ورسوم الوسيط من 7% الى 5%.

2- تغيير موقع بورصة الازهار(سوق بيع الجمله للازهار) التابع لأمانة عمان أو اعادة تأهيل الموقع الحالي لما لذلك من اثر على اجراء صفقات البيع وعملية تشكل الاسعار.

ثالث عشر- البدء بمشروع وطني لتشجيع الاسماك في البرك الزراعيه التي تستخدم في تجميع مياه الري في المزارع الكبيره منها والصغيره.

1- تحفيز اصحاب المزارع الكبيره على ذلك بخفض فاتورة الكهرباء بنسبة 5% مع تقديم المشوره الفنيه لهم من المركز الوطني للبحوث الزراعيه.

2- تحفيز صغار المزارعين على ذلك بتوفير فراخ السمك مجاناً وتقديم المشوره الفنيه من المركز الوطني للبحوث الزراعيه (وهو مشروع قائم في المركز).

رابع عشر- الالتفات لقطاع تربية النحل:

بحسب مسوح الاستراتيجيه الوطنيه للتنميه الزراعيه الصادره عن دائر الاحصاءات العامه في العام 2016 فقد استورد الاردن كمية 49 طن من العسل بقيمة 100 الف دينار.

وقد بدأ قطاع تربية النحل بالتوسع حتى بلغ عدد حائزي طوائف النحل في العام 2016 ما يزيد عن 1042 نحالاً يملكون 40 الف طائفة نحل بقيمة 4,6 مليون دينار. كما بلغت قيمة مستلزمات الانتاج لقطاع تربية النحل 5,9 مليون دينار. اما الانتاج المحلي من العسل فقد بلغ 176 طن بقيمة 2,6 مليون دينار. وهذا ما يجعله مولداً لفرص العمل ومصدر دخل اساسي او اضافي للعاملين فيه.

ان نمواً سنوياً بمقدار 5% فقط يعني ان عدد النحالين يصل نهاية عام 2019 الى 1200 نحالاً، وان عدد طوائف النحل يصل الى 46 الف، وان انتاج العسل يصل الى 200 طن. وكل ذلك يدعو الى ضرورة اهتمام الحكومه وخاصة وزارة الزراعه والمركز الوطني للبحوث الزراعيه بتحفيز هذا القطاع ووضعه كبند دائم على الموازنه السنويه لكل منهما.

خامس عشر : اصلاح التسويق الزراعي :

1- في التسويق الداخلي :

1-1 المتابعه الدائمه من قبل وزارة الصناعه والتجاره لضمان عدالة معادلة تسعيرالحليب الطازج المباع من المزارعين لمصانع تصنيع الحليب.

1-2 انشاء ثلاثة محاجر بيطريه حديثه لحجر الماشيه والحيوانات المستورده وكنقاط لتجميع ومراقبة الاغنام المعده للتصدير.

1-3 انشاء اربعة اسواق جمله للماشيه في الكرك وعمان والمفرق واربد.

1-4 ادخال فحص متبقيات المضادات الحيويه في الدجاج المستورد والمحلي.

1-5 خفض رسوم اسواق الجمله على منتجات الخضار والفواكه بنسبة 50 % لتصبح 5 دنانير لطن الخضار بدلاً من 10 دنانير ، و7,5 دينار لطن الفاكهه بدلاً من 15 دينار .

1-6 تشديد الرقابه على المزاد في اسواق الجمله لاعطاء المنتجات الاسعار العادله لها وذلك بسد الطريق امام من يقوم باجراء المزاد (الدلاّل) للقيام بارساء المزاد عند سعر منخفض على متواطئين معه ليقوموا باعادة بيع ما اشتروه داخل سوق الجمله مرة ثانيه وباسعار أعلى والتربح من ذلك وهو ما يُعرف بالبيع الثاني الذي تمنعه انظمة اسواق الجمله .

1-7 استكمال خطوات البيع بالوزن بتطبيقها لدى وكيل البيع بالعموله (الكومسيونجي).

1-8 انشاء سوق جمله في اربد ، وتطوير سوق الجمله في الزرقاء، وتوسيع سوق الجمله في عمان ليتسنى للمزارعين بيع منتجاتهم للمصدرين داخل السوق.
ويمكن ضبط المزاد بان يجري تحديد فترة المزاد لكل صفقة بيع عن طريق استخدام ساعة مثبته في مكان بارز بحيث يراها الجميع ويتم ضبطها على مدة زمنية محددة لاتمام الصفقه مما يلغي دور (الدلال) ويلغي التلاعب الذي يمكن ان يقوم به.

1-9 خفض نسبة الفقد والتلف وتدريب المزارعين على الممارسات الزراعيه الجيده.

1-10 فحص متبقيات المبيدات بشكل منظم وكاف.

2- في مراقبة المستوردات وحماية الانتاج المحلي :

2-1 تشدد وزارة الزراعه في تطبيق شروط استيراد المصانع للحليب المجفف وشروط استخدامه للتصنيع.

2-2 تشدد وزارة الزراعه في تطبيق القواعد الفنيه على مستوردات الدجاج المجمد الكامل (دجاجه كامله) فيما يخص (مدة الصلاحيه، وسلامة الاغلفه وبياناتها ، ونسبة المياه التي حقنت بها، ومستوى المضادات الحيويه فيها).

2-3 التأكد من ان كامل الدجاج المقطع المستورد لغايات التصنيع واعادة التصدير قد تم تصديره بموجب بيانات جمركيه.

2-4 الاستمرار في منع استيراد بيض المائده.

2-5 الاستمرار في حظر استيراد انواع الاغنام الشبيهة بالاغنام المحليه منعاً لغش المستهلكين ولضمان عدم تصديرها بدلاً من الاغنام المحليه.

2-6 التشدد في الرقابه على السلع النباتيه والحيوانيه المحظور استيرادها والتي يجري السماح باستيرادها لاجل اعادة تصديرها ويجري لهذه الغايه تخزينها في البوندد الى ان يتم تصديرها. حيث ثبت في حالات كثيرة القيام بتسريبها للسوق المحلي بسبب ضعف الرقابه الجمركيه على البوندد.

2-7 الاستمرار في حظر استيراد زيت الزيتون.

2-8 الاستمرار في تطبيق رزنامه زراعيه لحماية الانتاج المحلي من مستوردات الخضار والفاكهه.

3- في تنمية الصادرات :

3-1 خفض تكاليف النقل عامل حاسم وله الاولويه في نجاح التصدير.

3-2 بناء شراكات استراتيجيه مع المستوردين في الاسواق عالية الدخل.

3-3 الالتزام بمعايير استخدام المبيدات ومتبقياتها بشكل صارم.

3-4 ايجاد ترتيب لدعم الصادرات البستانيه لاوروبا وروسيا بقيمة 50 دينار /طن.

3-5 متابعة خطوات الحصول على المعاملات التفضيليه من روسيا لصادراتنا اليها من الخضار والفاكهه وخاصة المنقوله منها بالطائرات.

3-6 انشاء شركه مساهمه خاصه لانتاج وتسويق (داخلي وتصدير) وتصنيع المنتجات البستانيه (خضار وفاكهه). وبتحفيز حكومي مالي بقيمة 5 مليون دينار يجري تحويلها كأسهم للمساهمين بحسب اسهمهم بعد 3 سنوات من مسيرة واعده . ويكون من مهامها تنويع الانتاج ورفع الانتاجيه وربط الانتاج بالطلب في الاسواق، والدخول بشراكات استراتيجية مع كبار المستوردين في الاسواق غير التقليديه، والدخول الى الزراعه التعاقديه، وصولاً الى العلامه التجاريه Brand name وتعزيز القدرة التنافسيه السعريه والنوعيه للخضار والفاكهه الاردنيه.

سادس عشر- تشجيع الاستثمار في قطاع الزراعه :

الاستثمار في الزراعه تكتنفه درجة عالية من اللايقين ترفع من درجة المخاطر التي يتعرض لها إلى حد لا مثيل له في اي قطاع آخر. ورغم الاستخدام العالي لأحدث التقنيات الا ان ذلك لا يكفي لكي تصبح الزراعه الخيار الاول للمستثمر نظراً لعديد المخاطر التي تواجهها الناتجه عن تقلبات العوامل الجويه، والتعرض للآفات المختلفه، وحساسية المنتجات التي تعرضها للفقد والتلف بنسبة عالية، وحاجتها لمعاملات خاصه على امتداد قنوات التسويق ما يجعلها تتطلب خبرات خاصه للمحافظة على جودتها، بالاضافة الى ارتفاع تكاليف تسويقها، واخيراً تعرضها لتقلبات الاسعار بصورة دائمه وسريعة خاصه وان من ينتج السلعه الزراعيه لا يملك تحديد سعرها فهو متلق للسعر (Price Taker) وليس صانعاً للسعر (Price Maker).

ما تقدم يضاعف من مهمة تشجيع الاستثمار التي تقوم على مرتكزين: الاول توفير بيئه استثماريه مشجعه للمستثمرين، والثاني وضع وتنفيذ خطه مدروسه جيداً للترويج. مع ملاحظة الاختلاف بين المستثمر الاجنبي والمستثمر المحلي من ناحية ان المستثمر الاجنبي اكثر حساسية من المستثمر المحلي لما يمكن ان يواجهه من معيقات.

توفير البيئه الاستثماريه المشجعه:

تتوافر للبيئه الاستثماريه في الاردن عوامل جاذبه مهمه تتمثل في الاستقرار السياسي، وتوافر الايدي العامله الماهره، والبنيه التحتيه المناسبه (نقل واتصالات)، وسياسة نقديه موثوقه وحرية حركة رأس المال، وقطاع مصرفي جيد، لكن بالمقابل تعاني هذه البيئه من ثغرات عامه واخرى خاصة بقطاع الزراعه تجعل من تشجيع الاستثمار في هذا القطاع بحاجة لعناية فائقة.

فبالنسبة للاستثمار بشكل عام على الاردن السير على خارطة طريق للتقدم على مسار المؤشرات الدوليه. فعليه رفع درجة اقتصاده على مؤشر مؤسسات التصنيف العالميه، والاستجابة لمؤشرات التنافسيه، وسهولة ممارسة الاعمال، والشفافيه ومدركات الفساد،

والتنميه المستدامه التي تصدر عن جهات دوليه متخصصه. وهي مؤشرات متحركه وشفافه ويتطلب تحقيقها جهداً كبيراً ومستمراً في عدة مجالات في ظل تنافس دائم ومتصاعد مع العديد من الدول التي تسعى لبناء جاذبية استثماريه تتميز بها عن غيرها من الدول.

ولدى الاردن على صعيد الاستثمار بشكل عام الكثير من الخطوات التي ينبغي انجازها وجميعها مشمولة ضمن المؤشرات الفرعيه التي تندرج تحت المؤشرات الاربعه سالفة الذكر. من بينها توفير اقصى الحوافز الاستثماريه الممكنه، والثبات النسبي للسياسات الاقتصاديه والماليه، واستقرار التشريعات وبخاصه الضريبية منها، ومحاربة الفساد، وتبسيط الاجراءات المتعلقه بخدمة المستثمرين (النافذه الواحده)، واخيراً الترويج الفعال للاستثمار.

اما الصعوبات الخاصه بالاستثمار الزراعي فأبرزها شح المياه، وارتفاع اسعار الطاقه، وندرة توفر المهن الفنيه المساعده (الوسيطه)، وعدم توفر العماله غير الماهره العامله في الميدان، والحاجه لحوافز تشجيعيه اكثر من باقي القطاعات نظراً لارتفاع مخاطر الاستثمار في الزراعه.

لكن هذه الصعوبات تقابلها مميزات جاذبة للاستثمار الزراعي ابرزها وجود منطقة الاغوار بمناخها المميز الذي يهيؤها لامتلاك ميزة نسبية لا تقارن في فصل الشتاء، بالاضافة الى تميز الاردن وضمن مسافات قريبة باربع مناخات جعلت كبريات شركات انتاج البذور في العالم تقيم مكاتب تمثيلية لها في الاردن لان ذلك يمكنها من اجراء التجارب على اصنافها المهجنه والمحسنه على مدار السنه في منطقة الاغوار، والمنطقه الشفاغوريه ، والمنطقه الجبليه ومنطقة امتداد السهول حتى حدود الباديه الاردنيه. كما ان الزراعه المائيه يمكن توطينها في الاردن ويمكن تطويرها وتوسيعها بشراكات استراتيجية مع الجهات المستثمره الخارجيه للتغلب على شح المياه. وتبقى الطاقه التي يمكن التغلب على ارتفاع اسعارها باستخدام الطاقه البديله. يضاف الى ذلك استعداد قطاع الدواجن التام بما حققه من تطور كبير الدخول في شراكات انتاجيه وتجاريه تبادليه استراتيجيه مع مستثمرين في الخارج، وبنفس الدرجه يمكن ان يقوم بما يشبه ذلك قطاع انتاج مسستلزمات الانتاج النباتي والحيواني في الاردن.

الترويج للاستثمار :

يعتمد النجاح في الترويج للاستثمار على وضع خطة شامله ومناسبه للترويج تصنعها او تستشار فيها جهة متخصصة في الترويج للاستثمار في المجال الزراعي مرفقةٍ بقائمه باهم المشاريع التي يؤمل ان تلقي اهتمام المستثمرين . على ان يتم تنفيذها مؤسسياً بمشاركة من هيئة تشجيع الاستثمار ووزارة الزراعه ووزارة التخطيط ووزارة الماليه ووزارة الخارجيه (السفارات في الخارج).

وعادة ما يكون الاتصال بالمستثمرين من بين اولويات وضع الخطه وتنفيذها، اذ لا يكفي استخدام وسائل الاتصال والاعلام وحده ولو بصورة مكثفه ، ولا يكفي معه لقاء المستثمرين في المؤتمرات والمعارض الخاصه بذلك، بل لا بد من الاتصال الشخصي المباشر والخاص بالمستثمربين والجهات المستثمره وتنفيذ جولات استطلاعيه وزيارات متبادله لاغراض الترويج.

ويبين الجدول التالي حجم الاستثمار للمشاريع المستفيده من قانون تشجيع الاستثمار في قطاع الزراعه وفي مجمل القطاعات بالمليون دينار خلال الفتره 2014-2018 .

	2014	2015	2016	2017	2018
الاستثمار المحلي في الزراعه	130,8	90,1	5,8	59,6	7,3
الاستثمار الاجنبي في الزراعه	56,3	15,7	4,3	505	1,5
اجمالي الاستثمار المحلي	877,5	810,3	509	334	534
اجمالي الاستثمار الاجنبي	269	230,6	551	16	254

المصدر : دائرة الاحصاءات العامه ، الكتاب الاحصائي السنوي الاردني ، 2018،ص 243.

سابع عشر- التصنيع الزراعي الغذائي :

بدأ التصنيع الزراعي الغذائي تجارياً في الاردن بمطاحن القمح، والسكاكر،والحلاوه، وتخليل الخضار. تلا ذلك دخول معاصر الزيتون لاستخراج الزيت في ستينات القرن الماضي بعد ان انتشرت زراعة الزيتون تأثراً بفلسطين. وفي منتصف السبعينات توسعت صناعة الشكولا والراحه والسكاكر والايس كريم والعصائر. ومن المنتجات الحيوانيه دخل انتاج الحليب الطازج الى صناعة الالبان ودخلت منتجات اللحوم الى صناعة المرتديلا والوجبات الغذائيه الجاهزه.

ويلاحظ ان الغالبية العظمى من هذه الصناعات كانت حتى نهاية الستينات تقوم على منتجات زراعيه نباتيه وحيوانيه محليه (ماعدا السكر والكاكاو وحبوب السمسم).

في مطلع الثمانينات سعت سلطة وادي الاردن لانشاء مصنع لمركزات محصول البندوره في معدي في وادي الاردن بعد ان اصبح انتاجه يزيد عن الاستهلاك المحلي والصادرات لتبدأ هذه الصناعه بالاعتماد على الفائض وليس على اساس انشاء زراعة تصنيعيه متخصصه. وحتى بعد ان تم توجيه المزارعين لانتاج اصناف من البندوره التصنيعيه التي تمتع بنسبة تصافي عاليه فإن المزارعين لم يقبلوا على بيع منتجاتهم للمصنع الا عند الانخفاض الشديد لاسعار المحصول . بعد ذلك اراد المزارعون ان يتحول المصنع الى مشروع دعم لهم وتم بناء مصنع ثان جنوب وادي الاردن ومصنع ثالث في المفرق. ولكن بعد ان تكررت خسائر بيع مركزات البندوره نتيجة لارتفاع تكاليفها وانخفاض قدرتها التنافسيه خرجت الحكومه من هذه التجربه وباعت المصانع بنصف قيمتهما الحقيقيه بما في ذلك مصنع لعبوات المركزات في عمان (ماركا). ثم حاول القطاع الخاص في تجربتين لتصنيع مركزات البندوره في منطقة المفرق وباءت التجربتان بالفشل.

ويفيد ان نذكر بتجربة اخرى وهي تجربة تصنيع المربيات التي توقفت لان ثمن العبوه الزجاجيه المستورده يجعلها غير منافسه امام المربيات المستورده. وكان يعول على نجاح تصنيع المربيات حال انشاء مصنع الزجاج الذي كان مزمعاً انشاؤه في معان نظراً لتوفير رمل السليكا وهي الماده الخام لصناعة الزجاج لكن جهود انشاء المصنع قد باءت بالفشل.

ان اقامة تصنيع زراعي ناجح ومجد في الاردن يؤدي دوره المطلوب في تشجيع الاستثمار في الزراعه وتكامل القطاعين الزراعي والصناعي لا بد وان يقوم على تأسيس زراعة تصنيعية متكاملة حيث لا يمكن تأسيس ونجاح تصنيع زراعي يقوم على الفائض. ولا غنى عن هذا المفهوم حتى لو كان من بين اهداف التصنيع تقديم الدعم المدروس للمزارعين.

وعليه فإن تأسيس زراعة تصنيعية في الاردن يتطلب تحقيق ما يلي :

1- ان يجري التأسيس لاي زراعه تصنيعيه بناء على دراسة جدوى اقتصاديه وماليه وفنيه دقيقه.

2- ان تأخذ الدراسه بعين الاعتبار قدرة السلعه المصنعه على المنافسه في الاسواق التصديريه، او على الاقل قدرتها على المنافسه السعريه والنوعيه امام المستوردات في السوق المحلي .

3- ان تأخذ الدراسه بالاعتبار من الناحيه الفنيه استخدام احدث تقنيات التصنيع لضمان خفض كلفة الانتاج الى ادنى حد ممكن.

4- ان يتم انتاج المحصول الذي يُراد تصنيعه محلياً.

5- ان يكون صنف هذا المحصول من اعلى الاصناف في نسبة التصافي.

6- ان تتم زراعه المحاصيل التصنيعيه في مساحات واسعه من الاراضي للاستفاده من مزايا الانتاج الكبير الذي يرفع الانتاجيه ويخفض التكاليف ويسمح بالحصاد الآلي.

ويمكن تلخيص ابرز محددات التصنيع الزراعي الغذائي في الاردن بما يلي :

1- صعوبة توفير المياه لزراعة المزيد من الاراضي لانتاج المحاصيل الزراعيه للتصنيع الزراعي الغذائي خاصة وان ذلك يتطلب زراعة مساحات كبيره في ظل وصول نسبة الضخ الجائر من المياه الجوفيه الى 250% من الضخ الآمن.

2- عدم توفر مساحات كبيره للزراعه تمكن من استخدام الحصاد الآلي قليل الكلفه الا في اراضي الدوله التي يصعب فتح باب تأجيرها.

3- عدم سهولة اتباع وادارة سياسات حكوميه داعمه قائمه على التحفيز بالاعفاءات الضريبيه ، وتخفيض اسعار الطاقه والمياه ، واسعار الفائده على التمويل.

4- ارتفاع اجور العماله.

ثامن عشر: تمويل وتسويق الانشطه الاقتصاديه الريفيه القائمه على الزراعه ومن ضمنها التصنيع الغذائي وغير الغذائي :

وقد انتبهت مؤسسة الاقراض الزراعي لهذا الامر ودرسته في العام 2015 وبدأت برصد مخصصات له في خططها الاقراضيه ابتداء من العام 2016. واما تسويق منتجات هذه الانشطه فيمكن ان تتولاه جمعيات محليه تعاونيه وغير تعاونيه، كما يمكن ان تتولاه على المستوى الوطني مؤسسات قائمه تمارس تسويق مثل هذه المنتجات.

الفصل الثامن
الاردن و زراعة المستقبل

تقديم :

امام التسارع غير المسبوق في منجزات البحث العلمي والتقنيات الحديثه المتقدمه صار مستقبل التكنولوجيا ماثلاً امامنا يمكن استشرافه اكثر من أي وقت مضى. وبالنسبة للزراعة فما ان صحا العالم على ثورة المحاصيل المعدله وراثياً حتى حتى صحا ثانية على اتمتة كافة الاعمال الزراعيه والتحكم بها بتقنية انترنت الاشياء IoT للاقلال من مخاطر الانتاج ولزيادة الانتاجيه ومواجهة استنزاف الموارد. اذ انه وفي ضوء استنزاف انظمة الزراعه القائمه للموارد من ارض ومياه وطاقه، صار ملحاً وضع حلول ناجعة لاستنزاف هذه الموارد وما ينتج عن ذلك من اثار عميقه ضاره بالبيئه والبحث في الوقت نفسه عن مصادر للطاقه اكثر وفرة واقل كلفة وأرفق بالبيئة. وتوظيف ذلك كله من اجل زيادة انتاج الغذاء واستدامته في عالم يتوقع ان يصل عدد سكانه في عام 2050 الى نحو 10 مليار نسمه.

وقد اضاف التغير المناخي عبئاً جديداً على كاهل الزراعه وقدرتها على توفير الغذاء، وليثبت مرة اخرى ان مواجهة التحديات منوطه بالبحث العلمي وتطبيقاته وتبني ما ينتجه من مبتكرات، كالزراعه باستخدام المياه المالحه، والزراعة الحافظه (دون حراثه او حراثة بعمق 10-5سم)، وما توصل اليه البحث من اكتشافات فيما بات يعرف بنظام الزراعه المائيه (هيدروبونك واكوا بونك)، ومن قدرات متقدمه على التحكم في بيئة الانتاج والاعمال الزراعيه. ولا تزال الجهود تبذل في مجال تعديل المناخ عن طريق توليد الامطار باستخدام تقنيات خاصه للاستمطار ما تزال تحت التجربه لكنها تسير دونما توقف.

وتبقى الانتاجيه هي التحدي الدائم للزراعه والغذاء للحصول على اكبر عائد ممكن من وحدات مدخلات الانتاج من الارض والمياه والطاقه وقوة العمل ومستلزمات الانتاج الذي اذا ما اقترن بالوصول الى الاحتياجات المثلى من الموارد والتحكم ببيئة الانتاج سوف يحدث ثورة كبيره في عالم الزراعه والغذاء.

لقد طرح الباحثون في مجال الغذاء ان التحدي يكمن في انتاج مزيد من الغذاء بموارد أقل . وفيما يتعلق بمورد الارض فقد خلص بعض الباحثين والعلماء الى تلخيص الحل في مواجهة تحديات الغذاء بالاجابه على سؤال واحد وهو: كيف السبيل لانتاج ذات الكميه من الغذاء من نصف المساحه التي نزرعها اليوم او اقل؟ وهذا ما اجابت عليه بالايجاب دراسة قادها الباحث كريستيان فولبرث وزملاؤه في المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقيه في النمسا ونشرت في مجلة Nature Stainability (مهند الحميدي، مرصد المستقبل، موقع الكتروني).

وفيما يتعلق بمورد المياه فما فتئت منظمة الاغذيه والزراعه الدوليه تحذر من تضاؤل موارد العالم من المياه العذبه بمعدل ينذر بالخطر لما سيؤدي اليه من تفاقم الطلب على الماء والغذاء في مواجهة التزايد الحالي للسكان في العالم. معتبرة ذلك واحداً من اعظم تحديات العصر، مؤكدة في الوقت نفسه ضرورة اتخاذ أقصى الاجراءات اللازمه فوراً ودونما تأجيل لتحقيق عالم خال من الجوع بحلول العام 2030. وبين المحافظه على مورد المياه النادر وزيادة انتاج الغذاء وخفض الهدرفيه، ورفع كفاءة استخدام الطاقه تبرز صورة زراعة المستقبل التي تعتمد على الاستثمار في البحث العلمي وتطبيق نتائج البحوث من اجل انقاذ مورد المياه الذي بات نادراً للكثير من الدول، وترشيد ادارة الزراعه، وخفض الفاقد من الغذاء ومواجهة اثار تغير المناخ. ويمثل ذلك ولا شك تحدياً كبيراً للعالم، لكنه يمثل من جهة ثانيه تحدياً اكبر للدول الناميه والدول الاقل نمواً.

على هذا الاساس بدأت تتحدد ملامح زراعة المستقبل التي صار عليها ان تواجه تنامي اعداد السكان في ظل نقص الموارد وحماية امدادات مستدامه للغذاء وباقل اضرار ممكنه للبيئه نظراً لكون الزراعه وتربية الحيوانات مصدراً للغازات المسببه لظاهرة الاحتباس الحراري، حيث تنتج ما نسبته 14% من هذه الغازات وفقاً للمؤسسات الدوليه المختصه.

ما تقدم يؤشر الى اتجاه وحيد يقوم على حتمية استخدام التكنولوجيا الاحدث لإطلاق ثورة في طرق واساليب الزراعه وانتاج الغذاء . وقد لا يكون من المبالغه القول ان الطريق الى زراعة المستقبل ماضية لكي تجعل من الزراعة ما يشبه الصناعه تقترب فيها المزرعة

لتصبح مصنعاً للزراعه بما يعنيه ذلك من قدرة فائقة على التحكم بالانتاج لاحداث زيادة مضطرده في الانتاجيه وتعظيم استخدام موردي الارض والمياه.

وانه لمن المعلوم تماماً ان كل ما تقدم من جهد بحثي وعلمي على صعيد انتاج الغذاء لا يمكن ان يحقق اهدافه بالصورة المطلوبه دون ان يواكبه جهد بحثي وتكنولوجي لتطوير نظام تسويق الغذاء من اجل ربط الانتاج بالطلب في الاسواق، وخفض الهدر في الغذاء، وانشاء نظام لتوفير المعلومات ونشرها من اجل تحسين قرارات المنتجين والمسوقين، وتطوير وظائف نظام التسويق كافه.

ابرز التقنيات القائمه في انتاج الغذاء في الدول الناميه :

لعل ابرز التقنيات المستخدمه في السنوات الخمسين الاخيره في الدول الناميه على صعيد انتاج الغذاء يتمثل في استخدام البذور المهجنه، والاسمده المصمّمه لاحتياجات خاصه ومن ضمنها الاسمده السائله المحتويه على عناصر بعينها والاسمده المذابه التي اتاحت التسميد بمياه الري وتلك التي ترش على الاوراق ، بالاضافة للمكافحه الذاتيه للآفات (تعقيم الذكور)، والمكافحه الحيويه (تسليط الاعداء الحيويه على الآفه)، والمكافحه المتكامله التي تجمع جميع انواع المكافحات السابقه وظهور المبيدات الحشريه العضويه نباتية المنشأ مثل النيكوتين والبيرثرين .

كما تم تبني اغلب الدول للزراعه المحميه داخل البيوت البلاستيكيه او الزجاجيه لتوفير موردي الارض والمياه ، وتحسين كفاءة استخدامهما ، وزيادة الانتاجيه والانتاج ، واطالة مواسم الانتاج من خلال الانتاج في الاجواء والمواسم غير التقليديه بواسطة التحكم النسبي في البيئه المناسبه للمحصول واستخدام الملش لمكافحة آفات التربه ولحفظ المياه فيها، بالاضافه لاستخدام نظام الري بالتنقيط لتحسين كفاءة استخدام المياه.

ابرز تقنيات انتاج الغذاء الواعده :

ربما كانت ابرز هذه التقنيات هي المسماه الزراعة بدون تربه او الزراعة المائيه. وهي تلعب دوراً حاسماً في رفع كفاءة استخدام موردي المياه والارض من خلال خفض المياه المستخدمه بنسبة كبيره، وخفض المساحه الارضيه المستخدمه بنسبة كبيرة كذلك.

ومن هذه التقنيات الواعده ايضاً استخدام الطاقه البديله واهمها الطاقه الشمسيه وبخاصة مع نظام الزراعه بدون تربه (الزراعه المائيه) نظراً لإستهلاكها الزائد من الطاقه.

ومنها ايضاً انتاج الاغذيه المعدله وراثياً (Genetic Modified(Gmos التي لم يستقر العالم المتقدم على رأي مشترك نهائي بشأن استهلاكها بعد. وتهدف الى زيادة الانتاجيه، ومقاومة الامراض ، ومقاومة الظروف الجويه ، وتحسين الصفات الغذائيه مثل زيادة البروتين والاحماض الامينيه والسكريات، وزيادة مدة الخزن. ويتم التعديل الوراثي بأخذ جين من ال DNA بفصله من نبات ونقله الى نبات آخر ليحمل الصفه المطلوبه. ويتم النقل بحقن الجين مباشرة في خلية نبات آخر أو عن طريق ناقل بيولوجي فيروسي او بكتيري.

بالاضافه الى تقنية ما يعرف بمجمّع التقنيات الاحدث في عالم الزراعه اليوم التي تنفذ في بيوت زجاجيه ذات تكنولوجيا فائقة التطور للتحكم الكامل Full computerized في البيئه المحيطه بالمحصول مع استخدام الزراعه بدون تربه. ومثل هذا المجمع بات موجوداً اليوم بالقرب من مدينة العين في الامارات العربيه المتحده . حيث تزرع فيه المحاصيل زراعة عضويه وبجودة عاليه لان ضبط الاجواء الى درجة شبه كامله يؤدي الى الاستغناء عن استخدام مبيدات الافات. وهذا المجمع من التقنيات يحقق الهدف الأول من اهداف زراعة المستقبل المتمثل في رفع كفاءة استخدام موردي الارض والمياه وزيادة الانتاجيه الى اقصى حد ممكن وهو السبيل للاجابه على السؤال المطروح اليوم : كيف يمكن رفع كفاءة استخدام الموارد لانتاج ذات الكميه من الغذاء باقل كميه ممكنه من هذه الموارد.

- **الزراعه العموديه :**

خلافاً عن المزارع المفتوحه لأشعة الشمس او داخل البيوت الزجاجيه تقوم بعض الشركات في الدول المتقدمه بالزراعه في احواض مرفوعة فوق بعضها داخل مبان مستعينة بالاشعة فوق البنفسجيه . وهذا ما يسمى بالزراعه العموديه. وهو ما نفذته مؤسسة (إيربان جروبس) البلجيكيه بالقرب من مدينة كوريك ولحقت بها شركات عديدة اخرى مستخدمة نظام الكتروني مبرمج لتوفير الغذاء والاجواء المناسبه والاضاءه الخافته من مصابيح (LED) بانارة زرقاء وحمراء. وقد ادت الزراعه العموديه الى توفير في المساحات والمياه الى حد كبير والى انضاج الثمار في وقت اقل من الزراعه التقليديه.

- **الزراعه الذكيه (الرقميه):**

وتعتبر الزراعه الذكيه (زاهر هاشم، مجلة لغة العصر، مؤسسة الاهرام، يونيو 2019،عدد 222) تعبيراً خالصاً عن احدث التقنيات المستقبليه التي تبرز اليوم لانتاج الغذاء والتي يتم البناء عليها يوماً بعد يوم لزراعات اكثر ذكاء تكون اساساً لزراعة ذكيه مستدامه تكتسب بحق صفة زراعة المستقبل.

تتصف الزراعة الذكيه باعتمادها على التكنولوجيا الاحدث لضبط البيئه داخل البيوت الزجاجيه، ولتعظيم كفاءة استخدام الموارد وبخاصة المياه والارض، واعتماد نظم ادارة وتحليل المعلومات، واجهزة الاستشعار عن بعد وانظمة التحكم والألات ذاتية التشغيل للوصول الى افضل القرارات المتعلقه بالانتاج، وأتمتة العمليات الزراعيه كاملة من ري وتسميد ومكافحة الافات وصولاً الى زراعة مستدامه ونظيفة وأعلى انتاجيه ممكنه. ويتم ذلك كله باستخدام ما يعرف بتكنولوجيا انترنت الاشياء IoT. التي تتيح عملية ربط اي جهاز بجهاز آخر عبر الانترنت من الهواتف المحموله الى الاجهزة المنزليه والالات المستخدمه في المصانع والحقول الزراعيه بحيث يمكن تشغيلها والتحكم بها وإرسال واستقبال البيانات منها عن طريق الانترنت. وسيتبع

ذلك التحول الى الذكاء الصناعي باستخدام الروبوت في تنفيذ مهمام ادارة المزارع. ويشير (زاهر هاشم المصدر السابق) الى افتتاح شركة أيرون أوكس الامريكيه اواخر العام اول المزارع الروبوتيه حيث تقوم الروبوتات فيها بدور المزارعين البشر.

وفي بريطانيا (عربي بوست، الزراعه في المستقبل، موقع الكتروني). وبحسب ما نشرته صحيفة Guardian البريطانيه في العام الماضي 2019 عن الزراعه في بريطانيا في العام 2040 فانها ستكون زراعة رأسيه بعمال آليين وسياج افتراضي يحمي الماشيه. وان الأولوية الاستراتيجيه ستكون زيادة الانتاجيه، وتقليل التأثير على البيئه، والزراعة الراسيه بالمحاصيل الصاعده ، والطعام الصحي، واجهزة الاستشعار النانويه، والطائرات بدون طيار، وتكنولوجيا تحرير الجينوم.

- **الزراعه الذكيه في الوطن العربي :**

يشير (زاهر هاشم ، مصدر سابق)الى انعقاد " المنتدى الاقليمي الأول للزراعه الذكيه " الذي عقد في العاصمه السودانيه في ايلول 2019 تحت شعار "نحو تنمية زراعية مستدامه من خلال انترنت الاشياء والاتجاهات التكنولوجيه الجديده" وتم فيه الدعوه الى تبني سياسات الزراعه الذكيه وتبادل الخبرات على المستويين العربي والافريقي حول الزراعه الذكيه للوصول الى حلول مستدامه لمستقبل القطاع الزراعي العربي قد تقود الى ثورة خضراء تبشر بانقاذ البشريه من تبعات الانفجار السكاني وتدهور البيئه.

ونعتقد نحن كما يعتقد الباحث/المصدر ان ثلاثة عوائق رئيسيه تقف امام الدول العربيه لتبني وتنفيذ الزراعه الذكيه وهي :

- التكلفه الماديه الكبيره لأعمال التأسيس.

- ضعف البنيه التحتيه للاتصالات والانترنت في بعض الدول العربيه.

- انخفاض مستوى المهارات الخاصه بتكنولوجيا الاتصالات واستخدام الحواسيب لدى غالبية المزارعين العرب.

ورغم ذلك فان هناك محاولات جاده من قبل المغرب ومصر والسعوديه لخوض تجربة الزراعه الذكيه . وربما كانت المغرب قد مهدت لذلك بما هو اكثر من مصر والسعوديه بمساعدة اوروبيه.

- **الاردن وزراعة المستقبل :**

يأتي الاردن في مقدمة الدول العربيه التي يمكن ان تتبنى وتنفذ زراعة المستقبل والوصول الى مرحلة الزراعه الذكيه. وان كان سيتعثر في البداية بتكاليف التأسيس الكبيره الا ان وجود برنامج حكومي كفيل بان يساعد الرواد من المزارعين في التغلب عليها بدعم من النظام المصرفي ومن مؤسسة الاقراض الزراعي حال مضاعفة رأس مالها، كما ويمكن للبنك المركزي ان يتبنى برنامجاً تمويلياً محفزاً بتسهيلات تمويليه شبيهة ببرنامجه الخاص بتحفيز المشاريع الصغيره والمتوسطه.

اما بالنسبه لمهارات المزارعين الاردنيين بتكنولوجيا الاتصالات والحواسيب فلن تكون عائقاً امام تقدمهم للانخراط في زراعة المستقبل حيث تشكل نسبة من يحمل منهم شهادة التوجيهي العام والتوجيهي الزراعي، والدبلوم، والبكالوريوس بمن فيهم المهندسون الزراعيون نحو 40% بحسب التعداد الزراعي الذي نفذته دائرة الاحصاءات العامه في العام 2007. كما ان البنيه التحتيه للاتصالات والانترنت في الاردن مناسبة وآخذه بالتطور باضطراد.

ليس هذا وحسب فقد كان الاردن ومزارعوه سباقون الى استخدام التقنيات الحديث القائمه اليوم على مستوى الوطن العربي. فالاردن اول من ادخل نظام الزراعه المحميه في بداية السبعينات من القرن الماضي وادخل معه زراعة الانفاق المحميه . ولم يتأخر عن ادخال نظام الري بالتنقيط للخضار. كما استخدم نفس النظام لري الاشجار بالرشاشات الارضيه. كما لم يتأخر عن استخدام العديد من التقنيات العاليه في الزراعه وانتاج الغذاء. وفي مطلع التسعينات استخدم شرائح البلاستك الاسود (المالش) في تعقيم التربه بعد ان تم استخدامه في الحفاظ على المياه في التربه في الزراعه داخل البيوت البلاستيكيه. وكان استخدامه للمالش لتعقيم التربه لمكافحة

آفة النيماتودا نجاحاً اخر سجل له خاصة وانه استخدمه بديلاً لغاز بروميد الميثال الذي يسبب اثاراً ضاره بالبيئه لكونه مصدراً للغازات المسببه لظاهرة الاحتباس الحراري.

هذا ويستخدم الاردن منذ نحو 20 عاماً البذور المهجنه ذات المواصفات الانتاجيه العاليه، وينتج ويستخدم الاسمده المصممه لاحتياجات خاصه المحتويه على عناصر محدده أو كافة العناصر الغذائيه التي يحتاجها المحصول. وكذلك الاسمده السائله التي تستعمل رشاً على الاوراق، والمذابه في مياه الري.

وقد قطع الاردن شوطاً في تجربة توفير موردي المياه والارض وزيادة الانتاجيه في الزراعه المحميه عن طريق التحكم ببيئة المحصول في الزراعه المحميه داخل البيوت البلاستيكيه باستخدام الزراعه المعلقه، والملش الاسود، واجهزة قياس رطوبه الارض ورطوبة الجو ودرجات الحراره، وهو ما ساعده لاحقاً على الدخول في تجربة انتاج البذور المهجنه لعدد من المحاصيل بكل ما تحتاجه من تقنيات عاليه ومن ضمنها ضبط العلاقه بين درجات الحراره والرطوبه في الجو عند انخفاض درجات الحراره الى حد يسمح بارتفاع الرطوبه الى درجة تضر بالبذور. وقد زاد عدد الشركات الاردنيه المنتجه للبذور اليوم عن 30 شركه.

- **نحو برنامج اردني لبلوغ زراعة المستقبل :**

لا يستطيع الاردن الذي تواجه الزراعه فيه تحديات عديده وكبيره ان يتخلف عن اللحاق بزراعة المستقبل التي باتت تعرف بالزراعة الذكيه او الزراعة الرقميه. ولا بد له من الاسراع في ذلك ببرنامج متكامل تتوافر له المتطلبات الفنيه والاداريه والماليه اللازمه، بالاضافة الى الشراكة المطلوبه مع القطاع الخاص من مستثمرين وشركات زراعيه ومزارعين رياديين ثم السعي بعد ذلك للتوسع تدريجياً ولكن دون ابطاء لنشر الزراعه الذكيه بين اوساط وفئات المزارعين كافه.

ويفترض ان يتولى الجانب الفني في البرنامج المركز الوطني للبحوث الزراعيه بحيث يقوم بنقل التكنولوجيا وتوطينها مستعيناً بمشاريع من جهات خارجيه ذات صله توفر له الخبرة التي يحتاجها ويكون افضل لو وفرت له جانباً من التمويل الذي يحتاجه ايضاً لتمكينه من بناء نماذج لمزارع ذكيه تكون مشاهدات ونماذج للمستثمرين والشركات الزراعيه والمزارعين الرياديين وباقي المزارعين وزيادة عدد هذه النماذج ما امكن في محطات كل من المركز الوطني ووزارة الزراعه في مختلف المناطق الزراعيه في المملكه، ولتكون ايضاً مراكز لتدريب المزارعين على هذا النوع من الزراعه. وعلى المركز ايضاً ادارة البرنامج بوضع الخطه التنفيذيه له والاشراف على تطبيقها، وعلى اشراك فئات القطاع الخاص في البرنامج.

وبالنسبة للتمويل تتولى الحكومه تمويل المرحلة الاولى من البرنامج (المشاهدات والنماذج والتدريب) برصد اكبر قدر ممكن من المخصصات التي تحتاجها في موازنة المركز الوطني. يضاف الى ذلك المساعدات التي يمكن ان يتلقاها المركز من المشاريع الخارجيه التي يمكن استقطابها لدعم البرنامج مالياً وفنياً.

واما تمويل المزارعين والشركات الزراعيه لانشاء المزارع الذكيه في مرحلة لاحقه فتتولاه الحكومه وفقاً لبرنامج تمويلي خاص طويل المدى من خلال مؤسسة الاقراض الزراعي التي ينبغي ان يتم زيادة رأسمالها الى مثلي رأس مالها الحالي (ليصبح 180 مليون دينار) مع ودعم سيولتها الماليه بسلف ميسره من البنك المركزي . كما يمكن الاستعانه بالبنك المركزي لدعم البرنامج ضمن برنامجه لدعم المشاريع الصغيره والمتوسطه.

نجاح البرنامج وانتشار الزراعه الذكيه في الاردن سوف ينقل القطاع الزراعي الى مرحلة يستطيع معها التغلب على اهم التحديات التي تواجهه والمتمثله في نقص الموارد والهدر في استخدامها وفي مقدمتها المياه وكذلك الطاقه اذا ما تم التوسع في استخدام الطاقه المتجدده. كما سوف يرفع الانتاجيه الى مستويات عاليه، ويحسن كثيراً من كفاءة استخدام مستلزمات الانتاج، ويعزز القدرة التنافسيه للمنتجات خاصة وان اسواقنا التقليديه في دول الجوار (دول الخليج) ذاهبة باتجاه الزراعه الذكيه وهو ما سوف يضاعف انتاجها الزراعي ويزيد من قدرته التنافسيه الذي سيؤدي بدوره الى انخفاض مستورداتها من الاردن من جهه ومنافسة الصادرات الاردنيه في الاسواق التصديريه من جهة اخرى.

الفصل التاسع

مقترحات لمشاريع اساسيه تبنتها البرامج والاستراتيجيات الزراعيه

المشروع الاول: نموذج لمشروع ريادي لتجميع حيازات المزارعين في وادي الاردن .

تعاني الزراعه في الاردن من مشكلة صغر الحيازات الزراعيه وهو ما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض الانتاجيه والقدره التنافسيه للمنتجات في السوقين المحلي والتصديري . ويهدف هذا المشروع الى الاستفاده من مزايا الانتاج الكبير والى تطوير صادرات الخضار للاسواق الاوروبيه، وبحيث يمثل نموذجاً محفزاً للمزارعين للاقتداء به والتوجه الى تجميع الحيازات في مشاريع مشتركه. وقد تم اختيار الموقع في وادي الاردن لان معظم صادراتنا من الخضار لاوروبا مصدرها الموسم الشتوي في وادي الاردن.

1- فكرة المشروع :

تجميع حيازات المشاريع الفرديه للمزارعين في وادي الاردن في مشاريع ذات سعات اكبر تستفيد من الميزات الاقتصاديه والاداريه والفنيه للمشاريع ذات السعه الكبيره في الانتاج والتسويق.

2- مسوَغات المشروع :

- تزايد مشاكل تفتت الحيازات الزراعيه نتيجة لعامل الارث .
- الاثار الاداريه والاقتصاديه السلبيه للوحدات الصغيره على صعيد التكاليف والجوده النوعيه والانتاجيه.
- زيادة التحديات امام التصدير للاسواق الاوروبيه.

- انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات.
- تذبذب وانخفاض عوائد المزارعين من اصحاب الحيازات الصغيره.
- الحاجه الى نموذج محفز لتنفيذ مشاريع مشابهه تقوم على تجميع الحيازات.
- الحاجه الى توفير فرص عمل للايدي العامله المحليه في الاغوار.

3- الاهداف العامه للمشروع :

- تعزيز قدرات المزارعين على توفير التمويل، واستخدام التكنولوجيا، وتحسين الممارسات الفنيه الانتاجيه والتسويقيه، وتطبيق الزراعه التعاقديه.
- تحسين الميزه التنافسيه لمنتجاتهم من الخضار وزيادة الصادرات منها للاسواق الاوروبيه.
- تقليل المخاطر في الانتاج والتسويق.
- تحقيق عائد اكبر للمزارعين.
- خلق فرص عمل لابناء وادي الاردن واحلالهم محل العماله الوافده.
- تحسين الشروط البيئيه داخل وحدات المشروع وفي منطقة وادي الاردن بشكل عام.

4- نطاق المشروع :

يبدأ المشروع في ثلاثة مواقع في الاغوار في الشمال والوسط والجنوب تدار ادارة مشتركه او مستقله عن بعضها.

5- الاطار الاستثماري للمشروع :

يتم اختيار الصيغة القانونية للحاله الاستثماريه جمعية تعاونيه، او شركة مساهمة خاصة أو أي صيغة يرتضيها الشركاء.

6- الاسس التي يقوم عليها الانتاج والتصدير في المشروع :

- ان يقوم الانتاج على اساس تجميع الحيازت الزراعيه وتوحيد ادارتها، وان يقوم التسويق على اساس الزراعه التعاقديه بين الاعضاء المزارعين والمصدرين المتعاقدين معهم سواء كانوا من الاعضاء المشاركين او غير المشاركين في المشروع.
- ان يتم نقل الصادرات الى الاسواق التصديريه بصورة اساسيه براً ثم جواً عندما يكون النقل الجوي متاحاً ومناسباً اقتصادياً. ويتطلب النقل البري انفراج الاوضاع في سوريا.

7- فريق متابعة خطوات البدء بتنفيذ المشروع :

تتولى متابعة قيام المشروع مجموعة ريادية مهتمة وذات خبرة يكون من بينها :

- مزارعون يفضل ان يكونوا سبق وان قاموا بالزراعة التعاقديه مع المصدرين.
- مصدرون للاسواق الاوروبيه وخاصة منهم من سبق وان قام بالتعاقد مع المزارعين بهدف التصدير للاسواق الاوروبيه.

8- خطوات الاعداد للمشروع :

- يتولى فريق متابعة التنفيذ عقد ورشات عمل لكل من المصدرين للاسواق الاوروبيه ممن سبق وان تعاقدوا مع المزارعين لغاية التصدير ، ومن المزارعين الذين مارسوا الزراعه التعاقديه ومن يتم الاتفاق على مشاركتهم ، للتوافق على تنفيذ الفكره واختيار الصيغه الاستثماريه وانجازها.
- تحديد الراغبين بالمشاركه.

- الاتفاق على النظام الاساسي للشركه اذا تم الاتفاق على انشاء شركة وليس جمعيه تعاونيه.
- تحديد صيغة المشاركه والمهام والادوار ووضع تعليمات بذلك ضماناً لاستمرار العمل.
- التوافق على مجلس الاداره والاداره التنفيذيه للمشروع.
- دراسة الاسواق الاوروبيه وبخاصة من لا زالت الخضروات الاردنيه تصدر اليها.
- الى ان يصبح نقل الصادرات لاوروبا متاحاً عبر الاراضي السوريه واذا تعذر النقل عن طريق ال RO-RO ، فيتم النقل بطائرات الركاب.

9- تنظيم العلاقة بين الاعضاء الشركاء في المشروع :

تتولى ادارة المشروع اداره تنفيذيه ويجري تنظيم العلاقة مع الشركاء أياً كانت صفتهم مع الاداره التنفيذيه للمشروع بموجب عقود كما يجري تنظيم سير العمل بموجب التعليمات التي اشرنا اليها سابقاً ليكون واضحاً دور كل عضو مشارك ان كان مصدراً او مزارعاً منتجاً.

المشروع الثاني : نموذج لمشاريع ريادية للتوسع في زراعة الاراضي:

خلفية التفكير بالمشروع ومبرراته :

تحت تأثير الظروف الاستثنائيه التي فرضها انتشار وباء فيروس كورونا المستجد صحا الاردن مثل دول عديدة اخرى على ضرورة تعزيز الامن الغذائي الوطني وعلى حقيقة ان هذا الامن يعتمد اساساً على قطاع الزراعه. وهو ما دفع بقطاع الزراعه إلى مقدمة دائرة الاهتمام، واعاد التذكير بالظروف الاستثنائيه الاخرى التي تهدد الامن الغذائي او تؤدي لعدم توفر المنتجات الزراعية في الاسواق او لعدم القدرة على الوصول اليها أو لعدم القدرة على شرائها في ظروف مشابهه مثل الحروب واللجوء وتسييس الغذاء والتغيرالمناخي والمضاربات في اسواق الغذاء واقدام بعض الدول على وقف تصدير منتجاتها من الغذاء للاسواق الدوليه والتقطع في خطوط النقل التجاري مما يؤدي الى نقص حاد في عرض

الغذاء في الاسواق المحليه والدوليه وارتفاع اسعاره الى ما فوق قدرة بعض الدول على شرائه. وقد شكل ذلك دافعاً قوياً للاردن الرسمي والخاص لمراجعة موقفه من قطاع الزراعه وحافزاً لتحويل التحدي الى فرصة من خلال التوسع المدروس للاستثمار في الزراعه وفق سياسات تشجيع ودعم مختلفه، ومن خلال تنفيذ مشاريع زراعيه نوعيه يقودها ويمول انشطتها الانتاجيه والتسويقيه القطاع الخاص بالتعاون مع الحكومه من اجل زيادة وتنويع انتاج الغذاء وتطوير الصادرات لزيادة منعة الاقتصاد الوطني وتعزيز الامن الغذائي وتوفير فرص العمل.

الفكره الاوليه لطبيعة المشروع ومضمونه المطروحه للنقاش والتطوير:

تتمحور الفكرة حول انشاء مشروع زراعي استثماري وطني كبير بتوجيه وتمويل من مظلة وطنية من القطاع الخاص (صندوق وطني مثلاً) وذلك لانتاج وتسويق منتجات زراعية محدده يتم اختيارها على اساس الميزه النسبيه لها وارتفاع قيمتها، وتوافر فرص التصدير لها على ان توفر الحكومه ما يلزم من ارض ومياه (رخصة الحفر) لاقامة المشروع. وعلى ان يكون المشاركون في المشروع الشباب العاطلون عن العمل وبخاصة من المختصين بالمهن الزراعيه على ان توضع الشروط اللازمه للمشاركين لاحقاً.

اهداف المشروع :

- توسيع الاستثمار في قطاع الزراعه.
- زيادة الاعتماد على الذات في تحقيق الامن الغذائي بتوفير احتياجات السوق المحلي وزيادة الصادرات.
- توفير فرص العمل وبخاصة للمختصين بالمهن الزراعيه.
- تنويع الانتاج الزراعي على اساس انتاج المنتجات ذات الميزه النسبيه وعالية القيمه والمرتبطه بالطلب في الاسواق.
- توفير متطلبات تعزيز الامن الغذائي في الاردن في الاوضاع الطبيعيه، وفي الظروف الاستثنائيه.

عوامل مهمة للمساعده في تبني فكرة المشروع وزيادة فرص تطبيقها:

معظم هذه العوامل سوف تمثل محاور اساسيه في دراسة الجدوى عند اعدادها لاحقاً وهي:

- ان يكون المشروع كبير الحجم للاستفاده من المزايا التفضيليه للانتاج الكبير في تحسين مستوى الاداره، واستخدام التكنولوجيا، وزيادة الانتاجيه، وخفض التكاليف.
- ان يكون المشروع متكاملاً في الانتاج والتسويق (انشاء محطات التدريج والتعبئه والمخازن المبرده وغير المبرده).
- ان يرتبط الانتاج (نوعاً، وكماً، ومواصفات) بالطلب في السوقين المحلي والخارجي.
- ان يقوم الانتاج ايضاً على اساس الميزه النسبيه فتكون الاولويه في الانتاج للمحاصيل التي يمتلك الاردن فيها ميزة نسبيه.
- ان يخضع المشروع لادارة تنفيذية مركزيه.
- يمكن للمشروع ان يكون في منطقة واحدة او اكثر.
- ان يكون للمشروع اثار تنمويه على المجتمع المحلي في منطقة المشروع.
- ان تكون الاولويه في المشاركه لاصحاب المهن الزراعيه المتعطلين عن العمل.
- يتم توزيع الحيازات على المشتركين في المشروع على اساس حق الاستغلال لفترة معينه ويمكن تمليك الحيازه لمن يستغلها بعد مدة محددة من الزمن.
- ان تأخذ الزراعه التعاقديه دوراً في نشاط المشروع.
- ضرورة اشراك المهنيين الزراعيين ممن حققوا نجاحات سابقه في الاستثمار الزراعي في تنفيذ المشروع وادارته.

التحديات والفرص امام قيام المشروع :

1- التحديات :

- محدودية الموارد المائيه وعلى المدى القريب يصعب جداً توفير مياه الري لمثل هذا المشروع من المياه الجوفيه المستنزفه اصلاً ولذلك لا يمكن تنفيذه الا بحال تقنين السحب من الابار المرخصه واغلاق كافة الابار المخالفه.
- صعوبة اقتناع القطاع الخاص بفكرة المشروع واستعداده لتنفيذها.
- ضعف توفر الاراده السياسيه لدى الحكومه لانجاح فكرة المشروع وتطبيقها على ارض الواقع وابرز ما في ذلك توفير الارض من اراضي خزينة الدوله والموافقه على منح المشروع رخصة لحفر الابار الجوفيه لتوفير مياه الري اللازمه للمشروع.
- صعوبة في توفير الاداره الكفؤه للمشروع على صعيدي الانتاج والتسويق.
- صعوبة موافقة المشاركين المحتملين على المشاركه في المشروع في اطار قانوني واحد وتحت ادارة واحده وتفضيلهم ان يترك للحائز ادارة الجزء الخاص به في المشروع.
- صعوبة التوافق على النظام الاساسي للشركه التي ستتولى ادارة المشروع حيث انه من المرجح ان يكون الاطار القانوني للمشروع شركة مساهمه خاصه وليس جمعية تعاونيه.
- عدم انتظام توفر العماله الوافده المصريه التي لا بد ان يحتاجها المشروع جزئياً وارتفاع اجورها وتغير سياسات الحكومه المستمر تجاهها.
- الاختلال في طريقة تشكل الاسعار لغير مصلحة المنتجين في سوق الجمله المركزي في عمان.
- ارتفاع اجور النقل الجوي للصادرات في طائرات الركاب وعدم انتظام توفر الحجوزات اللازمه للتصدير.
- كما ان التحدي الاكبر الذي يواجه الصادرات حالياً يتمثل في اغلاق الحدود السوريه امام الصادرات لاوروبا التي تمثل العائدات النسبية الاعلى لصادراتنا البستانيه التي بلغت قبل اغلاق الحدود السوريه 60 ألف طن وكان يمكن لولا اغلاق الحدود ان تكون قد وصلت الآن الى 120 ألف طن على الاقل.

- الانتاج الخليجي من المحاصيل البستانيه الذي بدأ بالتزايد الكبير منذ نحو عشر سنوات.

2- الفرص :

- توفر الموارد البشريه الفنيه المؤهله.
- وجود عجز في انتاج بعض المحاصيل للسوق المحلي وبخاصة من انواع الفاكهه.
- وجود فرص لانتاج انواع جديده من الفاكهه من بينها الاستوائيه وشبه الاستوائيه المطلوبه في السوقين المحلي والتصديري والتي تباع بعض اصنافها باسعار عاليه.
- توافر امكانية واسعة لتنويع الانتاج البستاني الخضري والفاكهي نظراً لتوافر 4 مناخات في الاردن (الغوري، الشفاغوري، المرتفعات، الاراضي الشرقيه وصولاً للباديه).
- حتى عودة صادراتنا الى اوروبا عبر الاراضي السوريه يمكن التعاون مع شركات النقل البحري لنقل منتجات المشروع المصدره الى اوروبا بالحاويات أو آل RO-RO (حمل الشاحنات المحمله بالبضاعه على ظهر السفينه) خاصة وان شركات النقل التي تفرغ حمولاتها في ميناء العقبه يمكن ان تسهم في ذلك وباسعار مخفضه.
- لا تزال هناك فرص واسعة لانتاج وتسويق التمور وخاصة صنف المجول في السوق المحلي والاسواق العربيه التقليديه والاسواق الاوروبيه.
- لاتزال هناك فرص واسعة لتصدير زيت الزيتون للاسواق الاوروبيه اذا ما تم القيام بمشروع متكامل لانتاج الزيتون وعصره وتعبئته.
- هناك فرص واسعه لزيادة صادراتنا من الخضار والفاكهه للاسواق الاوروبيه.

خارطة الطريق (خطوات السير حتى الوصول بفكرة المشروع الى مرحلة التنفيذ):

1- مناقشة امكانية عرض الفكره لمناقشتها في صورتها شبه النهائيه على نطاق اوسع من اصحاب الاختصاص في الاقتصاد والزراعه والمستثمرين الناجحين في مجالات مختلفة في القطاع الزراعي لوضعها في صورتها النهائيه.

2- البحث الاولي عن مظلة استثمارية وطنية من القطاع الخاص لتبني المشروع قبل طرحه على الحكومه لضمان مشاركتها في الارض والمياه.

3- فتح حوار أولي لاستمزاج رأي الحكومه في امكانية تنفيذ المشروع واستعداد الحكومة لتشجيعه وتوفير الارض والمياه اللازمه للمشروع في ضوء دراسة جدوى اقتصادية وفنيه تقدم لاحقاً.

4- اجراء دراسة جدوى اقتصاديه وماليه وفنيه للمشروع.

5- اخذ موافقة المظله الاستثماريه الوطنيه الخاصه على دراسة الجدوى.

6- عرض دراسة الجدوى على الحكومه والتوافق على مضمونها وتعهد الحكومه بالتزاماتها لتشجيع المضي في تنفيذ المشروع وعلى اساس تمثيلها في مجلس الاداره.

7- وضع النظام الاساسي للشركه التي سوف تتولى تمويل وادارة المشروع من قبل الشركاء الفعليين في تنفيذ المشروع ومن ضمنهم الحكومه.

8- البدء بخطوات التنفيذ العملي للمشروع.

المشروع الثالث: مشروع تأسيس شركه مساهمه خاصه لتسويق الخضار والفاكهه:

1- مقدمه وخلفيه عامه:

بلغ معدل انتاج الاردن من الخضار والفواكه للسنوات 2016-2018 حوالي 2,5 مليون طن منها 0,6 مليون طن من الفاكهه و1,9 مليون طن من الخضار التي يتم انتاجها في مواسم مختلفه على مدار العام يعتبر اهمها الموسم الشتوي في وادي الاردن حيث يتم فيه الانتاج مبكراً وتحت الزراعه المحميه مما يعطي الانتاج في الوادي ميزة التوافر في فترة لا يتوافر فيها في معظم دول العالم.

وبلغ معدل صادرات الاردن في الفتره 2016-2018 حوالي 599 الف طن من الخضار والفواكه 97% منها للاسواق التقليديه وهي اسواق دول الخليج والدول العربيه و 3% منها لاسواق الدول غير العربيه منها 2% لاوروبا الغربيه والشرقيه و 1% لدول اخرى.

وفي حين لا زالت الصادرات الى الدول العربيه ودول الخليج بالذات لا تملك حصة مهمة في الشرائح ذات الدخول الاعلى ، فان كمية الصادرات للاسواق غير التقليديه وبخاصة الاسواق الاوروبيه لا تزال متواضعه وصلت الى 60 الف طن عام 2010 لكنها نتيجة توقف النقل البري لاوروبا عبر سوريا بسبب الازمه السوريه انخفضت الى 18 الف طن ولا يعود ذلك لافتقاد الاسواق التصديريه فالاسواق التقليديه كانت مفتوحه دائماً وكذلك الاسواق الاوروبيه التي ظلت مفتوحه منذ اتفاقية 1997 بين الاردن ودول السوق الاوروبيه المشتركه في حينها وفتحت لاحقاً على نحو اوسع منذ عام 1998 بعد توقيع اتفاقية الشراكه الاردنيه الاوروبيه . وانما يعود الى عجز مشاريع التسويق الوطنيه ونظام التسويق الزراعي عن توصيل المنتجات الوطنيه للاسواق بكلف نقل منخفضه وبوضع منافس نوعياً وسعرياً.

وكما هو الوضع بالنسبه لكمية الصادرات كذلك الحال بالنسبة لقيمتها التي لا تزال تظهر تواضعاً كبيراً حتى الان . حيث بلغ المعدل السنوي لقيمتها في السنوات 2016-2018 حوالي 152 مليون دينار وبحسب بيانات دائرة الاحصاءات العامه لقيمة الصادرات لعام 2018 فان معدل قيمة الكيلو غرام من الخضار FOP المصدر لاسواق الخليج 220 فلساً ومن الفاكهه 350 فلساً ومعدل قيمة الكيلو غرام من الخضار والفواكه FOP للاسواق غير العربيه 550 فلساً.

2- المنطقه المستهدفه بخدمة الشركه:

كافة مناطق انتاج المحاصيل البستانيه في المملكه في وادي الاردن والمناطق الشفا غوريه والاراضي المرتفعه واراضي البادية.

الفئات المستهدفه بخدمة الشركه:

كافة منتجي المحاصيل البستانيه في كافة مناطق المملكه الذين يرغبون في الاستفاده من انشطة الشركه في السوق المحلي والاسواق التصديريه.

3- الوضع الحالي لتسويق الخضار والفاكهه:

يتم تسويق الخضار والفاكهه في السوق المحلي عبر قنوات تسويق تقليديه وذات تكاليف

وهوامش عاليه نسبياً مقارنة بما يضاف لها من منافع اقتصاديه عبر هذه القنوات. حيث لا تضاف لها اي منافع اقتصاديه بسبب عدم تقديم اي عمليات تسويقيه تذكر لها مثل التبريد الأولي والتدريج والتعبئه المناسبه والتغليف والخزن المبرد والتجهيز مما يقلل القيمه المضافه وفرص العمل التي يمكن ان تخلقها هذه العمليات كما يقلل العمر التسويقي للمنتجات ويخفض من جودتها ويزيد من نسبة الفقد والتلف فيها خلال عمليات التداول.

وينطبق ذات الوضع على الصادرات للاسواق التقليديه حيث لا تضاف لها اي منافع اقتصاديه تذكر في مشاغل المصدرين . اما الصادرات للاسواق غير التقليديه فيتم تجهيزها في مشاغل للمصدرين يتم فيها فرز المنتجات وتعبئتها بصورة مناسبه . وفي حالات قليله يقوم المصدرون لتلك الاسواق بتجهيز منتجاتهم في محطات التدريج والتعبئه . وبشكل عام يحصل المصدرون على حاجتهم من المنتجات من اسواق الجمله او من المزارعين مباشرة ودون عقود مسبقه معهم.

وتشير كافة الدراسات المتخصصه الى ان الوضع الحالي لتسويق المحاصيل البستانيه يضعف من قدرتها التنافسيه في السوقين المحلي والخارجي ويفوت عليها فرصاً تسويقيه متاحه كثيره.

4- مبررات انشاء الشركه :

- وجود فرص تسويقيه ضائعه في الاسواق التصديريه التقليديه وغير التقليديه خصوصاً بالنسبة للمنتجات الشتويه في وادي الاردن التي لها ميزه كبيره ترفع من قدرتها التنافسيه.
- امتلاك المشاريع الكبيره لميزات فنيه واقتصاديه تؤهلها لاستخدام التنكولوجيا وتخفيض تكاليف الانتاج وتحسين نوعية المنتجات والقدرة على المنافسه السعريه والنوعيه.
- تواضع كمية وقيمة الصادرات للاسواق التقليديه وغير التقليديه ذات المتطلبات العاليه.
- اهمية المشاريع الكبيره في قيادة عملية تطوير نظام تسويق المحاصيل البستانيه في السوق المحلي باعتبارها مشروعات رائدة تمتلك قدرات متميزه للتطوير .
- قدرة المشاريع الكبيره على ربط الانتاج بالطلب في الاسواق المحليه والتصديريه من حيث الانواع والاصناف والمواصفات.

- حاجة قطاع تصدير المحاصيل البستانيه للانتقال من مرحلة تصدير الفائض الى مرحلة بناء قطاع زراعة تصديريه تقوم اساساً على الزراعه التعاقديه.
- حاجة قطاع التسويق الى خدمات وانشطة تسويقيه مطوره في مجال تحسين نوعية المنتجات واعدادها وتعبئتها وتوصيلها للاسواق المستهدفه وفقاً لمتطلبات الاسواق.
- وجود فرص واسعه امام المشاريع الكبيره للتكامل ولزيادة القيمه المضافه في العمليه التسويقيه وخلق فرص العمل.

5- اهداف الشركه :

- استغلال الفرص المتاحه لزيادة كمية الصادرات البستانيه وقيمتها في الاسوق التقليديه والاسواق ذات المتطلبات العاليه خصوصاً في اوروبا الغربيه.
- زيادة القدره التنافسيه السعريه والنوعيه للمنتجات البستانيه في السوق المحلي والاسواق التصديريه.
- المساهمه في ربط الانتاج بالطلب في الاسواق المحليه والتصديريه.
- المساهمه في بناء قطاع زراعه تصديريه متكامل يقوم على اساس الزراعه التعاقديه.
- تطوير انشطه وخدمات تسويق المحاصيل البستانيه وتكامل ما امكن للخلف وللامام لتحسين مستوى الجوده وتقليل نسبة الفقد والتلف وزيادة القيمه المضافه لعمليات التسويق.
- المساهمه في تأسيس علامة تجاريه للمنتج الاردني في الاسواق التصديريه.

6- المهام التي ستقوم بها الشركه لتحقيق اهدافها:

يفترض من الشركه في حال انشائها القيام بمساهمة فاعله في تطوير قطاع التسويق داخل السوق المحلي وعلى صعيد التصدير من خلال القيام بالمهام التاليه:

- توفير خدمات اعداد المنتجات للتسويق في السوق المحلي وللتصدير بما يضمن استخدام التكنولوجيا لتحقيق الجوده وتخفيض التكاليف.

- دراسة الاسواق المحليه والاسواق التصديريه لربط الانتاج باحتياجات ومتطلبات الاسواق.
- ادخال انواع واصناف جديده تطلبها الاسواق خصوصاً ما يحقق منها عائداً اعلى او ما ينتجه الاردن بميزة نسبية او يكون اقل استهلاكاً للمياه.
- فتح اسواق تصديريه جديده والتوسع في الاسواق التصديريه القائمه.
- زيادة واستقرار دخول المزارعين من خلال التعاقد معهم لانتاج احتياجات الشركه للسوقين المحلي والخارجي.
- انشاء وادارة اسواق الجمله للمحاصيل البستانيه داخل وخارج حدود البلديات.
- استيراد المحاصيل البستانيه للسوق المحلي وفقاً لاحتياجات السوق والاشتراطات الفنيه والمواصفات التي تحددها الجهات المسؤوله.
- تأسيس علامة تجاريه للمنتج الاردني Brand Name للترويج للمنتجات البستانيه الاردنيه في الاسواق التصديريه.

7- مكونات المشروع والانشطه المطلوبه لانجازها :

1-1 دراسة الجدوى وتتضمن الانشطه التاليه :

- تشكيل لجنة توجيهيه للاشراف على تأسيس الشركه ومن ضمنه الاشراف على اعداد الدراسه من ممثلين لوزارة الزراعه والقطاع الخاص.
- تحديد الشروط المرجعيه للدراسه.
- توفير التمويل اللازم للدراسه.
- تحديد جهة اعداد الدراسه واحالتها اليها.
- اعداد الدراسه بصورتها الاوليه وتدقيقها في اللجنه التوجيهيه.
- اعداد الدراسه بصورتها النهائيه واقرارها من اللجنه التوجيهيه.

1-2 الترويج لاستقطاب مساهمين للشركه:

- الاتصال بمؤسسات القطاع الخاص الزراعيه.
- الاتصال بالمؤسسات العامه (مؤسسات الضمان ، مؤسسات الاقراض وغيرها).
- الاتصال ببعض الشركات والافراد من المنتجين والمصدرين ووسطاء التسويق.
- الاعلان في الصحف المحليه.
- عقد ورشة عمل على مدار يوم كامل للراغبين في المساهمه.

1-3 التأسيس القانوني :

- تحديد الشكل القانوني للشركه (نوع الشركه) في ضوء ما تحدده دراسة الجدوى .
- تشكيل اللجنه التأسيسه للشركه.
- اعداد عقد تأسيس الشركه.
- تسجيل الشركه.

1-4 التأسيس الاداري والانشائي :

- انتخاب مجلس الاداره.
- اعداد الهيكل التنظيمي وتعيين الجهاز التنفيذي الفني والاداري.
- استئجار و / او بناء مكاتب الشركه.
- انشاء المرافق اللازمه لمزاولة الشركه لاعمالها التجاريه وتزويدها بالمعدات والتجهيزات اللازمه.

1-5 ادارة الاعمال التجاريه :

- استكمال الجهاز التنفيذي فنياً وادارياً.
- وضع خطة العمل التجاري متوسطة المدى.
- وضع خطط العمل السنويه.

8- خطوات التنفيذ :

- تشكيل اللجنه التوجيهيه للاشراف على تأسيس الشركه.
- استطلاع مؤشرات الجدوى الفنيه والماليه للشركه.
- التوافق على الشكل القانوني للشركه (نوعها).
- القيام بحملة ترويج الشركه لدى المساهمين المختلفين.
- تشكيل لجنة تأسيسيه للشركه.
- اعداد عقد التأسيس وتسجيل الشركه.
- اختيار موقع مكاتب الشركه والمرافق التابعه لها والمباشره في تأسيس الانشاءات والمرافق اللازمه.

10- مؤشرات انجاز الانشطه:

- تشكيل اللجنه التوجيهيه.
- اعداد دراسة الجدوى الفنيه والماليه.
- الحصول على نتائج استطلاع الرأي وحملة الترويج الخاصه بانشاء الشركه.
- التوافق على الشكل القانوني للشركه (نوعها).
- تشكيل اللجنه التأسيسيه.
- اعداد عقد التأسيس وتسجيل الشركه.
- اختيار موقع مكاتب الشركه ومرافقها.
- مباشرة الاعداد التنظيمي والاداري للشركه.
- مباشرة الاعمال التأسيسيه للشركه.

11- فرص التكامل داخل وخارج القطاع :

هناك فرص متعدده متاحه امام الشركه للنكامل للخلف والامام. حيث سيكون متاحاً للشركه التكامل للخلف مع كافة الانشطه والخدمات في مجالي التسويق والانتاج وصولاً الى امتلاك مزارعها الخاصه بها لانتاج الانواع والاصناف الجديده والبذور المحسنه. ولا تقل فرص التكامل للامام عنها للخلف مثل امتلاك الشاحنات المبرده للنقل الخارجي ومصانع العبوات وامتلاك اسواق التوزيع والجمله وتصنيع بعض المنتجات.

12- العوائد الرئيسيه من انشاء الشركه (الاقتصاديه، الاجتماعيه والبيئه).

12-1 العوائد الاقتصاديه:

سوف يتم تحديد العوائد الاقتصاديه للشركه وللاقتصاد الوطني في دراسة الجدوى الفنيه والماليه . لكن بشكل عام يمكن اجمال هذه العوائد بما يلي :

- زيادة دخول المنتجين.
- زيادة كمية وقيمة الصادرات البستانيه.
- زيادة القيمه المضافه في العمليه التسويقيه.
- خلق عدد من فرص العمل.

12-2 العوائد الاجتماعيه.

- تحسين مستوى توزيع عوائد التسويق بين اطراف التسويق المختلفه.
- زيادة دخول المنتجين سوف يحسن من امكانية حصولهم على خدمات اجتماعيه افضل (صحيه وتعليميه بالدرجة الاولى).

12-3 العوائد البيئيه :

هناك عوائد بيئيه مباشره لعل اهمها احتمال تشجيع الشركه للمنتجين لتطبيق المكافحه المتكامله وترشيد استخدام المبيدات وتشجيع المزارعين على الاحتفاظ بسجلات الانشطه الزراعيه ومن ضمنها الانشطه الخاصه باستعمال المبيدات والمكافحه المتكامله.

13- الجهات المشاركه في التنفيذ والجهه المسؤوله عن التنسيق:

1-1 الجهات المشاركه في التنفيذ هي :

- الجهات الحكوميه وتشمل وزارة الزراعه ووزارة التخطيط ووزارة الماليه.
- الجهات الخاصه وتشمل المصدرين والمنتجين والشركات الزراعيه والمؤسسات الزراعيه الخاصه والمؤسسات الاستثماريه العامه .

1-2 الجهه المسؤوله عن التنسيق هي وزارة الزراعه.

14- متطلبات التنفيذ :

- تأسيس اللجنه الاشرافيه لتنفيذ المشروع من القطاعين الحكومي والخاص.
- وضع خطة عمل متكامله من قبل اللجنه الاشرافيه لتأسيس الشركه.
- توفير التمويل اللازم لدراسة الجدوى.
- موافقة القطاع الخاص على الاطار القانوني للشركه.
- موافقة القطاع الخاص على المساهمه في الشركه.
- موافقة الحكومه على المساهمه في الشركه.
- توفير الحكومه للحوافز الاستثماريه المختلفه الممكنه للشركه.
- قيام وزارة الزراعه بدور فعال في التنسيق بين الجهات المشاركه وفي متابعة التنفيذ.

15- الفتره الزمنيه للتنفيذ :

- 18 شهراً لتأسيس الشركه حتى التسجيل وانتخاب مجلس الاداره وتعيين الجهاز التنفيذي.
- 24 شهراً للقيام بالجانب الانشائي وتجهيز المعدات.

16- التكاليف الماليه:

16-1 تكاليف التأسيس القانوني (حتى تسجيل الشركه):

تقدر هذه التكاليف بحوالي 250 الف دينار تنفق خلال 18 شهراً منذ بداية العمل وتتوزع شهرياً حسب البرنامج الزمني الوارد في البند 21 وتشمل:

- دراسة الجدوى الفنيه والماليه 180 الف دينار.
- حملة الترويج للشركه 50 الف دينار.
- نفقات طارئه 20 الف دينار.

16-2 التكاليف الرأسماليه ما قبل التشغيل :

سوف يتم تقديرها في دراسة الجدوى الفنيه والماليه للشركه . وقد قدرتها دراسة سابقه عام 1995 بحوالي 2 مليون دينار في حين قدرتها دراسة لاحقه عام 2001 قامت بها نفس الجهه السابقه بحوالي 1,5 مليون دينار.

16-3 التكاليف التشغيليه :

سوف يتم تقديرها في دراسة الجدوى الفنيه والماليه للشركه. وقد جرى تقديرها في دراستين سابقتين على النحو التالي :

- دراسة عام 1995 وقدرت التكاليف التشغيليه ما بين 11,3 مليون دينار للسنه الاولى و 42,1 مليون دينار للسنه الخامسه. والتكاليف الكليه ما بين 11,6 مليون دينار للسنه الاولى و 42,4 مليون دينار للسنه الخامسه.

- دراسة عام 2001 من قبل نفس الجهه السابقه وقدرت التكاليف التشغيليه ما بين 15,6 مليون دينار للسنه الاولى و 61,3 مليون دينار للسنه الخامسه. والتكاليف الكيله ما بين 15,8 مليون دينار للسنه الاولى و 61,7 مليون دينار للسنه الخامسه.

دور الحكومه في انشاء الشركه :

17-1 وزارة الزراعه :

- تشكيل لجنة توجيهيه للاشراف على التأسيس القانوني للشركه.
- الاشراف على اعداد دراسة الجدوى الفنيه والماليه.
- الاشراف على حملة الترويج للشركه.
- متابعة تأمين مساهمة الحكومه في الشركه و/او تأمين المنحه اللازمه لمساعدة القطاع الخاص.
- التنسيق بين الجهات المشاركه في اعمال تأسيس الشركه.

17-2 وزارة التخطيط :

- المشاركه في اللجنه التوجيهيه .
- توفير التمويل اللازم لمرحلة التأسيس القانوني (دراسة الجدوى ، حملة الترويج نفقات طارئه) والمقدره بمبلغ 250 الف دينار .
- توفير منحه ماليه من احدى الجهات الدوليه المانحه للمساعده في التكاليف الرأسماليه وتستخدم كحافز للقطاع الخاص للمساهمه في الشركه .
- توفير الخبرات الفنيه الاجنبيه عن طريق برامج الدعم الفني .
- متابعة تنفيذ المشروع مع وزارة الزراعه .

18- دور القطاع الخاص في انشاء الشركه :

ويشمل القطاع الخاص المؤسسات الخاصه الزراعيه والشركات والافراد من المنتجين والمصدرين والوسطاء التسويقيين ويتلخص دوهم فيما يلي :

- المشاركه في لجنة الاشراف على تأسيس الشركه.
- الموافقه على دراسة الجدوى الفنيه والماليه والصيغه القانونيه للشركه.
- المشاركه في حملة الترويج.
- المشاركه في اللجنه التأسيسيه وعقد التأسيس وتسجيل الشركه.

19- دور المنظمات غير الحكوميه وغير الربحيه في انشاء الشركه :

لا نعتقد انه سيكون لها اي دور مباشر في تأسيس الشركه او في مزاولتها لاعمالها.

20- دور المؤسسات الدوليه والجهات المانحه :

- توفير الخبرات الفنيه من برامج المساعدات الفنيه .
- توفير التمويل من القروض والمنح .

21- برنامج زمني لتنفيذ انشطة المشروع (Flowchart) :

سوف تمتد الاعمال التأسيسيه حتى تسجيل الشركه 18 شهراً . كما سوف تستغرق عمليات الاعداد الاداري والانشاءات 24 شهراً ، وهو ما يبينه الجدول التالي :

٢١- برنامج زمني لتنفيذ أنشطة المشروع (بداية المشروع من ١/١/.....)

النشاط / الأشهر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩-٤٢
١-دراسة الجدوى :																			
-تشكيل اللجنة التوجيهية وتحديد الشروط المرجعية لدراسة الجدوى																			
- توفير التمويل اللازم للدراسة																			
- إعداد الدراسة.																			
٢-الترويج لدى المساهمين المحتملين :																			
- الإتصال بالجهات والمؤسسات المعنية للترويج للمساهمة في الشركة																			
- عقد ورشة العمل الخاصة بالترويج.																			
٣- التأسيس القانوني :																			
- إعداد عقد التأسيس.																			
- تشكيل اللجنة التأسيسية.																			
- تسجيل الشركة.																			
٥-التأسيس الاداري والإنشائي																			

22- مقترح للشروط المرجعيه لدراسة الجدوى الفنيه والاقتصاديه لتأسيس شركه مساهمه خاصه لتسويق الخضار والفاكهه.

يفترض ان تتناول الدراسه بالوصف والتحليل العناصر التاليه :

اولاً- الانتاج والتسويق في السوق المحلي .

1- الانتاج المحلي :
- المساحات.
- انماط الانتاج.
- كميات الانتاج.
- مواسم الانتاج.
- تكاليف الانتاج.

2- **المستوردات :**
- انواع وكميات المستوردات.
- الدول المورده وطاقات التوريد.
- مواسم التوريد.
- اسعار المستوردات عند الحدود الاردنيه.
- جودة ومواصفات المنتجات وعبواتها.

3- **التسويق في السوق المحلي :**
- قنوات التسويق.
- اعداد المنتجات للسوق.
- الخدمات والوظائف التسويقيه المتاحه.
- الهوامش التسويقيه.
- الاسعار.
- جودة ومواصفات المنتجات وعبواتها.
- مستقبل الفرص والمنافسه في السوق المحلي.

- تحليل عناصر SWOT للمنتجات المحليه في السوق المحلي :
- عوامل القوه.
- عوامل الضعف.
- الفرص المتاحه.
- التحديات القائمه.
- نتائج التحليل.

ثانياً- الصادرات:

1- تسويق الصادرات:

- الصادرات وطاقات التصدير.
- مواسم التصدير.
- الدول المستورده.
- قنوات التسويق.
- اعداد المنتجات للتصدير.
- الخدمات والوظائف التسويقيه المتاحه.
- الهوامش التسويقيه.
- الاسعار عند الحدود الاردنيه.
- جودة ومواصفات المنتجات وعبواتها.
- النوافذ التسويقيه للصادرات.
- مستقبل الفرص والمنافسه في الاسواق التصديريه.

2- تحليل عناصر TOWS للصادرات :

- عوامل القوه.
- عوامل الضعف.
- الفرص المتاحه.
- التحديات القائمه.
- نتائج التحليل.

ثالثاً- دور الشركه في تطوير التسويق محلياً وخارجياً :

1- مبررات انشاء الشركه.
2- الشكل القانوني الانسب للشركه.
3- الاهداف من انشاء الشركه.
4- المهام التي ستقوم بها الشركه لتحقيق اهدافها.
5- استراتيجيات التسويق في السوق المحلي.
6- استراتيجيات التسويق في الاسواق التصديريه.

رابعاً- الجدوى الفنيه:

1- اهمية الخدمات الفنيه التي تقدمها الشركه.
2- الطلب على هذه الخدمات.
3- قدرة الشركه على تلبية هذه الخدمات.

خامساً – الجدوى الماليه:

1- التكاليف :
1-1 تكاليف ما قبل التشغيل.
- التكاليف الجاري .
- دراسة الجدوى.

1-2 التكاليف الرأسماليه (الاستثماريه).
- أرض.
- مباني للمرافق التي تحتاجها الشركه.
- اثاث وتجهيز مكاتب.
- الات ومعدات.
- وسائط النقل.

1-3رأس المال العامل.
1-4التكاليف الكليه لما بعد التشغيل.
- التكاليف التشغيليه.
- الاهتلاكات السنويه.
- الاطفاءات السنويه للنفقات التأسيسيه.

1- العائدات الاجماليه :
- العائدات من البيع في السوق المحلي.
- العائدات من التصدير.
- العائدات من الانشطه التجاريه الاخرى.

2- التقييم المالي :
- التدفق النقدي.
- فترة الاسترداد.
- صافي القيمه الحاضره.
- نسبة العائدات الى التكاليف.
- نقطة التعادل.
- معدل العائد الداخلي IRR . .
- تحليل الحساسيه.

3- مواد مقترحه للنظام الاساسي للشركه المساهمه الخاصه المزمع انشاؤها لتسويق الخضار والفاكهه :
الماده (1) : نوع الشركه.
الماده (2) : اسم الشركه.
الماده (3) : المركز الرئيسي للشركه.
الماده (4) : العنوان المعتمد للتبليغ.

الماده (5) : مدة الشركه.

الماده (6) : غايات الشركه.

الماده (7) : اسماء المؤسسين ، وجنسياتهم، وعنوان التبليغ، وعدد الاسهم التي يمتلكونها، والنسبه المئويه من اسهم رأس المال.

الماده (8) : رأس مال الشركه وتفصيلاته.

الماده (9) : انواع الاسهم – اذا ما صنفت بين ممتازه وعاديه - .

الماده(10): التحصيصات – بين اسهم ممتازه واسهم عاديه - .

الماده(11): القوه التصويتيه للاسهم.

الماده(12): زيادة رأس المال.

الماده(13): تخفيض رأس المال .

الماده(14): التفرغ عن الاسهم وحق الاولويه.

الماده(15): مجلس الاداره ومدة ولايته.

الماده(16): شروط عضوية مجلس الاداره، وتشكيل المجلس للجان، ودعوة المجلس للانعقاد.

الماده(17): النصاب والتصويت.

الماده(18): قرارات مجلس الاداره.

الماده(19): الصلاحيات والمسؤوليات والواجبات المترتبه على مجلس الاداره.

الماده(20): رئيس المجلس، ونائب رئيس المجلس.

الماده(21): سلطات رئيس المجلس.

الماده(22): المدير العام/ المدير التنفيذي.

الماده(23): مهام المدير العام / المدير التنفيذي.

الماده(24): التفويض بالتوقيع.

الماده (25) : اجتماعات الهيئه العامه العاديه واختصاصاتها.

الماده (26) :

- المشاركه في اجتماعات الهيئه العامه (اعضاء الهيئه العامه).

- التصويت.

الماده (27): الهيئه العامه غير العاديه واختصاصاتها.

الماده (28): اعداد الحسابات.

الماده (29): تحديد الارباح وتوزيعها.

الماده (30) : تصفية الشركه.

الماده (31):حقوق الاسهم عند تصفية الشركه.

الماده (32): النزاع والخلاف بين مالكي الاسهم.

المشروع الرابع : مقترح إطاري لمشروع إنشاء مؤسسة حكوميه للتسويق الزراعي :

يهدف هذا المقترح إلى تحديد الاطار الاداري الانسب للجهاز الحكومي القادر على القيام بدور الحكومه في تنمية وتطوير التسويق الزراعي في ضوء مستجدات تحرير التجاره وتداعياتها المحليه والاقليميه والدوليه وما تستوجبه من توسيع وتسهيل دور القطاع الخاص وتوضيح دور الحكومات بصورة اكثر تحديداً وازالة التشوهات الناجمه عن التدخل في الاسواق والحد من الوصول اليها ، الامر الذي يجعل من القدرة التنافسيه الهدف الاهم لانتاج وتسويق المنتجات الزراعيه.

وللوصول الى ذلك قمنا باستعراض ملخص لما نعتقد انها اهم المرتكزات ذات الاثر في تحديد معالم الاطار الاداري الانسب لجهاز التسويق الحكومي المطلوب . وهذه المرتكزات هي بحسب الاولويه:

اولاً- دور قطاع التسويق الزراعي.

ثانياً- مؤشرات قطاع التسويق المتقدم.

ثالثاً- دور الحكومه في توفير الشروط اللازمه لتمكين قطاع التسويق من القيام بمهامه.

رابعاً- معوقات دور الحكومه.

خامساً- دور القطاع الخاص في توفير الشروط اللازمه لتمكين قطاع التسويق من القيام بمهامه.

سادساً- معوقات دور القطاع الخاص.

سابعاً- مهام ومسؤوليات الحكومه المحدده التي سوف يتولاها جهاز التسويق المقترح.

ثامناً- هل يكون الجهاز حكومياً بالكامل ويلحق بوزارة الزراعه ام مستقلاً ومشتركاً بين القطاعين الحكومي والخاص ؟

تاسعاً- الاطار الاداري المناسب لجهاز التسويق الزراعي.

اولاً- دور قطاع التسويق الزراعي :

1- ربط الانتاج بالطلب في الاسواق.

2- اعداد السلع بكميات ومواصفات مناسبه للسوق.

3- المحافظه على جودة السلع حتى وصولها للمستهلك.

4- توزيع السلع على حلقات قنوات التسويق حتى مراكز الاستهلاك النهائي.
5- تحقيق التوازن بين العرض والطلب والتغلب على تقلبات الاسعار.
6- المحافظه على علاقة الاعتماديه المتبادله مع قطاع الانتاج عن طريق التواجد في التسويق والاستفاده من التغذيه الراجعه الاتيه منه.
7- تطوير الصادرات بتوفيرالقدره التنافسيه للمنتجات وشروط التسويق الدولي.
8- حماية السوق المحلي من الاضرار التي قد تنتج عن:
- المنافسه غير المنصفه للمستوردات (اتفاقيات SCM,ADP.AS) اتفاقية الزراعه WTO.
- المخاطر على صحة الانسان والحيوان والنبات (اتفاقيتا TBT,SPS) اتفاقية الزراعه WTO.

ثانياً- مؤشرات قطاع التسويق المتقدم :
1- شفافية السوق وحرية التنافس فيه.
2- تنظيم الانشطه التسويقيه في المرافق ولدى الوسطاء (اسواق جمله، محطات تدريج وتعبئه، مخازن، وسائط نقل).
3- خدمات تسويقيه مسانده (تمويل ، قاعدة بيانات ونشر المعلومات ، الترويج ، تحمل المخاطر، تدريج وتعبئه وتغليف).
4- عوائد مناسبه للمنتجين والوسطاء واسعار مناسبه للمستهلكين.
5- سياسات خاصه (دعم، حمايه، تشجيع الاستثمار).
6- استثمارات مناسبه في النوع والحجم.
7- اداء مؤسسي للقطاع الحكومي (تنظيم، تخطيط، اشراف، رقابه).
8- اداء مؤسسي للقطاع الخاص على الصعيدين المهني والاقتصادي.
9- تعاون مؤسسي بين القطاع الحكومي والاهلي (الخاص) والتعاوني.

ثالثاً-دور الحكومه في توفير الشروط اللازمه لتمكين قطاع التسويق من القيام بمهامه :
1- صيانة حرية السوق (معلومات، تشريعات، رقابه).
2- تنظيم انشطة التسويق من مرافق ووسطاء على صعيد اسواق الجمله والمصانع ومحطات التدريج والتعبئه والمخازن والنقل (لوائح وتعليمات تنظيم انشطة البيع والتخزين والنقل والتصنيع والتعبئه والتدريج).

3- توفير الخدمات المسانده (اسواق، تمويل، معلومات، ارشاد، ترويج).
4- سياسات الدعم والحمايه وتشجيع الاستثمار (الدعم والحمايه اللذان تسمح بهما الاتفاقيات الدوليه).
5- تشجيع قيام المؤسسات المهنيه للقطاع الخاص (تشريعات، مبادرات وترتيبات اداريه).
6- اشراك القطاعين الخاص والتعاوني في التخطيط للتسويق.
7- بناء اجهزة ذات اداء اداري وفني عالي.

رابعاً- معوقات دور الحكومه :

1- ضعف الاراده السياسيه التي تتمثل في ضعف الاهتمام بقطاع التسويق الزراعي وضعف الجديه في التخطيط لتنميته وتطويره. ومن الامثله على ذلك ما آل اليه حال المجلس الزراعي، وعدم العمل على تحويل وثائق السياسات الزراعيه التي أقرّها مجلس الوزراء الى برامج تنفيذيه.
2- ضعف المؤسسيه في الاداره الحكوميه لقطاع التسويق الزراعي على صعيد التنظيم والتخطيط والرقابه والمتابعه.
3- نقص الموارد الماليه. (وهو ما يظهر الحاجه الى مشاريع العون الاجنبيه).

خامساً- دور القطاع الخاص في توفير الشروط اللازمه لتمكين قطاع التسويق من القيام بمهامه :

1- القيام بالاستثمارات (تصنيع، تصدير، شريك اجنبي).
2- حجوم الاستثمارات وبناؤها الاداري والفني.
3- تكامل الاستثمارات داخل القطاع ومع القطاعات الاخرى.
4- مؤسسات مهنيه ونقابيه للقطاعات الزراعيه الفرعيه وللقطاع بمجمله .
5- التقيد بالتشريعات النافذه (مواصفات، اسواق).

سادساً- معوقات دور القطاع الخاص :

1- ارتفاع المخاطر وانخفاض العائد الزراعي.
2- ضعف المؤسسيه في جانب الاستثمار (شركات تسويق ضعيفه وصغيره).

3- ضعف المؤسسيه في الجانب المهني (اتحادات نوعيه ، تعاونيات ، جمعيات تعاونيه وعاديه للمنتجين او المصدرين او لمصنعين الخ ...).
4- انخفاض شفافية السوق وضعف المعلومات حيث لا تتوفر المعلومات المطلوبه ولا تتاح لجميع المتعاملين بنفس المستوى.
5- محدودية مشاركته مع الحكومه وبصورة مؤسسيه في التخطيط للتسويق.

سابعاً- مهام ومسؤوليات الحكومه المحدده التي سوف يتولاها جهاز التسويق المقترح:

1- اشراك القطاع الخاص صاحب العلاقه في وضع السياسات التسويقيه والقرارات الحكوميه وتأسيس منظماته المهنيه والاقتصاديه.
2- اقتراح السياسات التسويقيه الخاصه بالمنتوجات الزراعيه ورفعها للجهات الرسميه صاحبة القرار .
3- القيام بالدراسات الاقتصاديه والابحاث الفنيه التسويقيه التي تتطلبها تنمية وتنظيم قطاع التسويق الزراعي ووضعها في خدمة الجهات الرسميه والخاصه.
4- اعداد المعلومات والدراسات التسويقيه الاقتصاديه والفنيه اللازمه للجهات الرسميه المعنيه التي تحتاجها لتنفيذ التزاماتها تجاه تحرير التجاره العالميه والاضطلاع بدورها في حماية المنتجين والمستهلكين المحليين من الاثار الناجمه عن هذه الالتزامات.
5- بناء قاعدة البيانات المناسبه لتوفير البيانات والمعلومات اللازمه للجهات التسويقيه الرسميه والخاصه لمساعدتها في تحسين قراراتها وادائها .
6- اعداد وتنفيذ برامج الارشاد والتدريب الاقتصاديه والفنيه لكافة فئات القطاع الخاص العامله في تسويق المنتوجات الزراعيه لمساعدتها في تحسين اعمال التداول وتقليل الخسائر الناجمه عن الفقد والتلف بما يؤدي الى زيادة الانتاجيه وتخفيض التكاليف التسويقيه.
7- اقتراح مواصفات المنتوجات الزراعيه المستورده والمنتجه محلياً سواء المعروض منها في السوق المحلي او المعده للتصدير ومواصفات عبواتها والمشاركه في اعمال وضع هذه المواصفات مع الجهات الرسميه المختصه.
8- مراقبة التقيد في تطبيق مواصفات المنتوجات الزراعيه وعبواتها المستورده منها والمنتجه محلياً سواء المعروض منها في السوق المحلي او المعد للتصدير.

9- اصدار التوصيات اللازمه لاستيراد وتصدير المنتوجات الزراعيه او للحصول على رخص استيراد وتصدير من الجهات الرسميه المختصه واستيفاء الرسوم المقرره بموجب الانظمه الصادره بمقتضى هذا القانون.
01- تشجيع انشاء المنظمات الاهليه لفئات القطاع الخاص العامله في تسويق المنتوجات الزراعيه وترخيص هذه المنظمات.
11-اصدار القرارات والتعليمات المنظمه للانشطه التسويقيه في كافة المرافق التسويقيه والرقابه على التقيد في تطبيقها.
12-الترويج للمنتوجات الزراعيه في السوق المحلي وفي الاسواق التصديريه عن طريق المشاركه في عقد الاتفاقيات، والوفود التجاريه، والمعارض المحليه والخارجيه، وتنفيذ الشحنات التجريبيه، واصدار النشرات والادله التسويقيه وكل ما من شأنه تطوير وزيادة الصادرات.
13-التنسيب الفني للجهات المختصه بمنح الترخيص بانشاء المرافق التسويقيه.

ثامناً- هل يكون الجهاز حكومياً بالكامل ويلحق بوزارة الزراعه ام مستقلاً ومشتركاً بين القطاعين الحكومي والخاص ؟

وهنا نسوق الاسباب التي تعطي الافضليه لجعل الجهاز مستقلاً عن وزارة الزراعه وبمجلس ادارة مشترك من القطاعين الحكومي والخاص وذلك للاسباب التاليه :

1- مهام التسويق واسعة وزاد من اتساعها مستجدات تحرير التجاره والانضمام لمنظمة التجاره العالميه.
2- مسؤوليات الوزاره من غير التسويق مسؤوليات كبيره وسوف تكون لإضافة مسؤوليات التسوق اليها أثر سلبي على ادائها.
3- استقلال الجهاز من شأنه تفادي الروتين الذي غالباً ما يسود في الوزارات الكبيره في الدول الناميه .
4- يتعذر اشراك القطاع الخاص في ادارة الجهاز التسويقي عند ضمه للوزارة لانه لا مجلس ادارة لديها في حين يتيسر له ذلك في الجهاز المستقل الذي يديره مجلس الاداره.

5- الاستقلال الاداري لا يعني الانفصال عن هيكل وزارة الزراعه بصفتها القائد لقطاع الزراعه لان وزير الزراعه سوف يكون رئيساً لمجلس ادارة الجهاز المقترح.

تاسعاً- الاطار الاداري المناسب لجهاز التسويق المقترح :

1- نظراً للدور المتزايد المنتظر للقطاع الخاص وسعي الحكومه لتأكيد اهمية هذا الدور عبر سياساتها المختلفه. ونظراً لاهمية مشاركة القطاع الخاص في التخطيط للتسويق الزراعي ووضع السياسات التسويقيه فمن الاهميه بمكان تعزيز دور القطاع الخاص في المشاركه في ادارة الجهاز التسويقي المقترح وهذا يتطلب ما يلي:
   - مشاركة القطاع الخاص في مجلس الاداره بنسبة مؤثره (ربما النصف).
   - تشكيل لجان دائمه بموجب القانون تكون لها مهام محدده مساعده لمجلس الاداره ويشارك فيها القطاع بنسبة مؤثره (ربما النصف).
   - ان تكون مشاركة القطاع الخاص مشاركة مؤسسيه اي ان ينص التشريع على تسمية مؤسسات القطاع الخاص التي ستكون ممثلة كأعضاء في مجلس الاداره او اللجان الدائمه ثم تتولى هذه المؤسسات تسمية ممثليها، لا ان تتولى الحكومه اختيار ممثلي القطاع الخاص وبصورة شخصيه كما جرت العاده.
2- ان يكون الجهاز مستقلاً ادارياً ومالياً لتأمين المرونه الكافيه التي يحتاجها العمل التسويقي لاتصاله مباشرة بالعمل التجاري. وكذلك لتتاح له تقديم بعض الخدمات بأجر وهو ما يساهم في تخفيف عبء الحكومه ففي تقديم المساعده الماليه للجهاز مستقبلاً.
3- لتأكيد ارتباط الجهاز مع دور الحكومه وسياساتها الزراعيه والتسويقيه ولتحقيق التعاون والتنسيق مع وزارة الزراعه باعتبارها المسؤوله عن قطاع الزراعه يكون وزير الزراعه رئيساً لمجلس ادارة الجهاز التسويقي المقترح.

مسودة قانون مقترح لمؤسسة التسويق الزراعي المقترح انشاؤها:

الماده رقم (1): يسمى هذا القانون مؤسسة التسويق الزراعي ويعمل به من تاريخ نشره بالجريده الرسميه.

الماده رقم (2): سيكون للكلمات والعبارات التاليه حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصه لها أدناه ما لم تدل القرينه على غير ذلك.

الوزير : وزير الزراعه.

المؤسسه : مؤسسة التسويق الزراعي.

المجلس : مجلس ادارة المؤسسه.

المدير العام : مدير عام المؤسسه.

المنتوجات الزراعيه : المحاصيل النباتيه والمنتوجات الحيوانيه الغذائيه المعده للاستهلاك البشري الطازجه منها والمصنعه .

الماده (3) : تؤسس في المملكه مؤسسة عامه تسمى مؤسسة التسويق الزراعي تتمتع بالشخصيه الاعتباريه ذات الاستقلال الاداري والمالي ويكون مركزها في مدينة عمان ، ولها ان تنشىء فروعاً ومكاتب لها في سائر انحاء المملكه وخارجها .

الماده (4) :تهدف المؤسسه الى تنمية وتنظيم تسويق المنتوجات الزراعيه وتتولى بهذا الخصوص المهام التاليه:

1- اشراك القطاع الخاص صاحب العلاقه في وضع السياسات التسويقيه والقرارات الحكوميه المتصله بقطاع التسويق الزراعي من خلال تمثيله في مجلس ادارة المؤسسه وتشجيعه على تأسيس منظماته المهنيه والاقتصاديه ومساعدته في ذلك.

2- اقتراح السياسات التسويقيه الخاصه بالمنتوجات الزراعيه ورفعها للجهات الرسميه صاحبة القرار.
3- القيام بالدراسات الاقتصاديه والابحاث الفنيه التسويقيه التي تتطلبها تنمية وتنظيم قطاع التسويق الزراعي ووضعها في خدمة الجهات الرسميه والخاصه.
4- اعداد البيانات والمعلومات التي تتطلبها تنمية وتنظيم قطاع التسويق الزراعي ووضعها في خدمة الجهات الرسميه والخاصه.
5- القيام بتوجيه تأشيري للانتاج حسب متطلبات السوق يقوم على اساس الميزه النسبيه والاستخدام الامثل للموارد.
6- بناء قاعدة البيانات المناسبه لتوفير البيانات والمعلومات الاقتصاديه والفنيه اللازمه للجهات التسويقيه الرسميه والخاصه لمساعدتها في تحسين قراراتها وادائها.
7- اعداد وتنفيذ برامج الارشاد والتدريب الاقتصاديه والفنيه لكافة فئات القطاع الخاص العامله في تسويق المنتوجات الزراعيه لمساعدتها في تحسين اعمال التداول وتقليل الخسائر الناجمه عن الفقد والتلف بما يؤدي الى زيادة الانتاجيه وتخفيض التكاليف التسويقيه.
8- اقتراح مواصفات المنتوجات الزراعيه والقواعد الفنيه ومواصفات عبواتها والمشاركه في اعمال وضع هذه المواصفات والقواعد الفنيه مع الجهات الرسميه المختصه .
9- مراقبة التقيد في تطبيق القواعد الفنيه ومواصفات المنتوجات الزراعيه وعبواتها المستورده منها والمنتجه محلياً سواء المعروض منها في السوق المحلي او المعد للتصدير.
10- اصدار رخص الاستيراد التلقائيه وغير التلقائيه ورخص اعادة تصدير المنتوجات الزراعيه واستيفاء الرسوم المقرره بموجب الانظمه والتعليمات الصادره بمقتضى هذا القانون.
11- تشجيع انشاء المنظمات الاهليه لفئات القطاع الخاص العامله في تسويق المنتوجات الزراعيه وترخيصها.
12- اصدار التعليمات واللوائح لتنظيم الوظائف والانشطه والخدمات التسويقيه (المواصفات، البيع والشراء، النقل، التجهيز والتصنيع، التخزين، التمويل) والرقابه عليها.

13- الترويج للمنتوجات الزراعيه في الاسواق التصديريه عن طريق المشاركه في عقد الاتفاقيات، والوفود التجاريه، والمعارض المحليه والخارجيه، وتنفيذ الشحنات التجريبيه، واصدار النشرات والادله التسويقيه وكل ما من شأنه تطوير وزيادة الصادرات.

14- ترخيص انشاء المرافق التسويقيه.

15- المهام التي يقرر مجلس الوزراء تكليف الاداره القيام بها مما يدخل ضمن نطاق الاطار العام لمسؤولياتها.

الماده (5) : أ- يتم تشكيل مجلس اداره للمؤسسه على الوجه التالي :

1- الوزير : رئيساً
2- المدير العام : نائب الرئيس
3- امين عام وزارة الزراعه: عضواً
4- امين عام وزارة الماليه : عضواً
5- امين عام وزارة الصناعه والتجاره : عضواً
6- امين عام وزارة النقل : عضواً
7- مدير عام دائرة الجمارك : عضواً
8- رئيس الاتحاد العام للمزارعين : عضواً
9- رئيس الجمعيه الاردنيه لحماية المستهلك : عضواً
10- نقيب نقابة تجار المواد الغذائيه : عضواً
11- نقيب النقابه العامه لتجار ومصدري الخضاروالفواكه. عضواً
12- رئيس جمعية مصدري ومنتجي الخضاروالفواكه. عضواً
13- ثلاثة من القطاع الخاص من ذوي الخبره في تسويق المنتوجات الزراعيه يختارهم الوزير. عضواً

ب - يتقاضى كل عضو في المجلس مكافأة سنويه وبدل جلسات عن كل جلسه يحددها مجلس الوزراء.

الماده (6): تناط بالمجلس المهام والصلاحيات التاليه :

1- وضع السياسه العامه للمؤسسه واصدار القرارات اللازمه لتحقيق اهدافها.
2- عقد الاتفاقيات مع الغير.
3- اعداد مشاريع القوانين والانظمه الخاصه بالمؤسسه ورفعها الى مجلس الوزراء للتصديق عليها.
4- اقرار مشروع الموازنه السنويه للمؤسسه ورفعه الى مجلس الوزراء للتصديق عليه .
5- المصادقه على الخطه السنويه والخطط متوسطة وطويلة الاجل التي يرفعها اليه المدير العام.
6- المصادقه على الهيكل التنظيمي للجهاز التنفيذي للمؤسسه.

الماده (7) :

1- يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه مرة كل شهر على الاقل او كلما دعت الحاجه الى ذلك ويعتبر اجتماع المجلس قانونياً بحضور اكثرية اعضائه شريطة ان يكون الرئيس او نائبه احدهم وتتخذ قرارات المجلس بالاجماع او باكثرية الاعضاء الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي كان رئيس الجلسه قد صوت معه.
2- للمجلس ان يشكل لجنة او اكثر من بين اعضائه بالعدد الذي يقرره لتتولى القيام بالعمل الذي يوكله اليها ، وله ان يستدعي خبراء او مستشارين لحضور اجتماعاته للاستئناس بارائهم دون ان يكون لاي منهم حق التصويت على قراراته على ان يتم تحديد مكافئاتهم من قبل المجلس.

الماده (8) : يكون للمؤسسه جهاز تنفيذي يرأسه المدير العام ويتولى تنفيذ المهام اللازمه لتحقيق اهداف المؤسسه في ضوء السياسات التي يضعها مجلس الاداره. وذلك بموجب خطط سنويه ومتوسطة وطويلة الاجل.

الماده (9): يعين المدير العام ويحدد راتبه وعلاواته وسائر حقوقه الماليه وتنهى خدماته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يقترن القرار بالارادة الملكيه السامية.

الماده (10): يتولى المدير العام المهام والصلاحيات التاليه ويكون مسؤولاً عن تنفيذها امام المجلس.

1- تنفيذ السياسه العامه التي يضعها المجلس، وتنفيذ القرارات التي يصدرها.
2- اصدار التعليمات اللازمه لتنفيذ مهام المؤسسه.
3- ادارة الجهاز التنفيذي والاشراف على الموظفين والمستخدمين.
4- الاشراف على اعداد هيكل تنظيمي للجهاز التنفيذي للمؤسسه يتناسب مع المهام الموكله لها واخذ موافقة المجلس عليه . وتحديد مهام الوحدات الاداريه على الهيكل التنظيمي وكذلك الوصف الوظيفي للوظائف المطلوبه لهذه الوحدات.
5- الاشراف على اعداد الخطط الخاصه بتنفيذ مهام المؤسسه، وتقديم تقارير سنويه للمجلس عن اعمال المؤسسه مقارنة بالخطط الموضوعه.
6- اعداد مشروع الموازنه العامه وعرضه على المجلس.
7- اية صلاحيات يفوضها اليه المجلس او تنص عليها الانظمه والتعليمات التي تصدر بمقتضى هذا القانون.

الماده (11): تتمتع المؤسسه بجميع الاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكوميه .

الماده (12): يقوم ديوان المحاسبه بتدقيق حسابات المؤسسه.

الماده (13):

1- يكون للمؤسسه جهازها الخاص من الموظفين والمستخدمين وتسري عليهم احكام نظام الخدمه المدنيه.
2- ينقل الموظفون والمستخدمون العاملون في مجال التسويق في وزارة الزراعه وموظفو المراكز الحدوديه ومكاتب اسواق الجمله عند تطبيق احكام هذا القانون الى المؤسسه بكامل حقوقهم والالتزامات المترتبه عليهم وتعتبر خدماتهم السابقه جزءاً من خدماتهم في الاداره على ان تسري احكام قانون التقاعد المدني على الموظفين الخاضعين للتقاعد بموجبه.

الماده (14): بالرغم مما ورد في اي تشريع آخر يحق لموظفي ومستخدمي المؤسسه المفوضين خطياً من المدير العام دخول كافة المرافق التسويقيه التابعه للقطاعين العام والخاص للتأكد من تطبيق احكام هذا القانون والانظمه والقرارات والتعليمات الصادره بموجبه واتخاذ الاجراءات القانونيه بحق المخالف.

الماده (15):

1- يعاقب بغرامه لا تقل عن مئة ديناراً ولا تزيد عن ألفي ديناراً كل من ارتكب مخالفه لاحكام هذا القانون او الانظمه او القرارات او التعليمات الصادره بمقتضاه و/او تصادر المنتوجات الزراعيه والعبوات والادوات وسائر المواد التي استعملت في ارتكاب المخالفه.

2- يلغى اي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون.

الماده (16): لمجلس الوزراء اصدار الانظمه اللازمه لتنفيذ احكام هذا القانون.

الماده (17): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ هذا القانون.

المصادر

1- وزارة المياه والري، سياسة اعادة توزيع المياه، 2016.

2- وزارة المياه والري، سياسة كفاءة الطاقه المتجدده في قطاع المياه، 2016.

3- دائرة الاراضي والمساحه ، بيانات الدائره على مستوى القريه وبيانات وزارة الشؤون البلديه (الاداره المحليه حالياً) على مستوى القريه 2015.

4- وزارة المياه والري ، الاستراتيجيه الوطنيه للمياه 2016-2025.

5- وزارة المياه والري ، الاستراتيجية الوطنيه للمياه وسياسات المياه، 2016-2025.

6- معاهدة السلام الاردنيه الاسرائيليه، ملحق المياه رقم 2، 1994.

7- وزارة الزراعه، الاستراتيجيه الوطنيه للتنميه الزراعيه 2016-2025.

8- دائرة الاحصاءات العامه، الكتاب الاحصائي السنوي، 2018.

9- دائرة الاحصاءات العامه، النشره الاحصائيه الزراعيه، 2018.

10- دائرة الاحصاءات العامه، التعداد الزراعي ، 2017.

11- المجلس الاقتصادي الاجتماعي، تقرير حالة البلاد، قطاع الزراعه والثروه الحيوانيه، 2018.

12- المجلس الاقتصادي الاجتماعي، تقرير حالة البلاد، قطاع الزراعه والثروه الحيوانيه 2019.

13- المجلس الاقتصادي الاجتماعي، تقرير حالة البلاد، قطاع المياه، 2018.

14- المجلس الاقتصادي الاجتماعي، تقرير حالة البلاد، قطاع المياه، 2019.

15- المجلس الاقتصادي الاجتماعي، تقرير حالة البلاد، التشبيك بين تقريري قطاع الزراعه والمياه، 2019.

16- د.عاكف الزعبي، السياسات الزراعيه في الاردن 1952-1996 (كتاب)، 1999.

17- د.عاكف الزعبي، مبادىء التسويق الزراعي (كتاب)، 2005.

18- د. عاكف الزعبي، التجربه الاردنيه في تطبيق اتفاقية الزراعه في جولة اوراغوي، حلقه تدريبيه للمنظمه العربيه للتنميه الزراعيه، المنامه- البحرين، شباط 2003.

19- د. عاكف الزعبي، سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي العربي، دراسة مقدمه للمنظمه العربيه للتنميه الزراعيه 2009.

20- تقرير فريق العمل عن انضمام المملكه الاردنيه الهاشميه الى منظمة التجاره العالميه ، WT/ACC/JOR/5/Rev.3.

21- قانون تصديق انضمام الاردن الى منظمة التجاره العالميه رقم 4 لسنة 2000

22- د. عاكف الزعبي، تجربة تحرير صادرات الخضار والفواكه في الاردن، دراسة مقدمه لندوة تحرير الصادرات، FAO، الرباط – المغرب ، 1994.

23- د. عاكف الزعبي، التسويق الزراعي، دراسة مقدمه لمركز الدراسات المستقبليه في جامعة فيلادلفيا، عمان، 2008.

24- د.عاكف الزعبي، التسويق الزراعي ما هو قائم وما هو مطلوب، دراسة مقدمه للمؤتمر الزراعي الاول، نقابة المهندسين الزراعيين الاردنيين، عمان، 2013.

25- د.عاكف الزعبي، تطوير قطاع التسويق الزراعي، دراسة مقدمه لندوة التسويق الزراعي والاستثمار، غرفة تجارة الاردن، عمان، 2013.

عن المؤلف:

يحمل المؤلف درجة البكالوريوس في العلوم الزراعية، ودرجة الماجستير في الاقتصاد الزراعي، وردجة الدكتوراه في الاقتصاد.

أهم المناصب التي شغلها أميناً عاماً لوزارة الزراعة، ووزيراً للزراعة لمرتين، وعضواً في مجلس الأعيان ورئيساً للجنة الزراعة والمياه في المجلس

للمؤلف كتاب بعنوان :"السياسات الزراعية في الأردني 1952-1996" وكتاب ثان بعنوان :" مبادئ التسويق الزراعي". ولدية مخطوط جاهز للطباعة بعنوان :" السياسات الزراعية في الأردن 1997-2020".